SUDAN

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤتمر القمة العالمي للموئل الثاني
HABITAT II
إستانبول - تركيا
يونيو ١٩٩٦م

تقرير السودان

الخرطوم
فبراير ١٩٩٦م

المجلس القومي للسكان
Sudan - Focal Point for Habitat II
P.O. Box 3995
Khartoum - Sudan

بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
تمهيد	٢
(أ) المقدمة	٣
أ-١- مسار التحضير	
أ-٢- المشاركين	١٩
(ب) التقسيم والأسقيات	٢٦
ب-١- الإطار العام	٢٦
ب-١-١- السكان والتحضر في السودان	٢٦
(سكان السودان - كثافة السودان)	٢٦
ب-١-٢- الهجرة والنزوح	٢٩
(حجم الهجرة والنمو الحضري - محددات ودوافع الهجرة	٢٩
خصائص المهاجرين - علاقة المهاجرين بقوة العمل	
أسباب الهجرة)	
ب-٢- الوضع الراهن	٤٩
ب-٢-١- حجم وتركيب الأسرة	٤٩
ب-٣-٢- السكن والمساكن	٥٠
(خصائص المساكن - مصادر مياه الشرب - المراحيض - الإضاءة	٥٠
وقود الطهي)	
ب-٣-٣- المؤشرات الأساسية للمستوطنات البشرية بعاصمة السودان	٥٣
(الخرطوم)	
(السكان ومعدل النمو وتوزيع الدخل - الصحة والتعليم - التخلص من الفضلات -	٥٣
احواض التحليل - السكن)	
ب-٣- تجربة العشرين عاماً الماضيه	٥٧
ب-٤- أجندة القرن الواحد والعشرين	٥٩
ب-٤-١- التنوع البيئي	٥٩
ب-٤-٢- الكوارث الرئيسية في السودان	٥٩
(كارثة الجفاف - الفيضانات - الكوارث البيولوجيه - الوبائيات)	٥٩
ب-٤-٣- إستراتيجية الإستعداد للكوارث	٦٥

الموضوع	رقم الصفحة
ج-٣ - النشاطات	١١٧
ج-٣-١- المقومات الأساسية	١١٧
ج-٣- ٢- تجهيز وتخطيط الأراضى الصالحة للسكن	١١٨
ج-٣-٣- الخدمات الإجتماعية والمرافق الضرورية	١١٩
ج-٣-٤- توفير المصادر الماليه	١١٩
ج-٣-٥- توفير مواد البناء	١٢٠
ج-٣-٦- توفير العماله المدربة	١٢٠
ج-٣-٢- الهياكل والقوانين	١٢١
ج-٤- متابعة الأداء	١٢٣
ج-٤-١- مفاهيم وتعريفات	١٢٣
ج-٤-٢- أسلوب التناول	١٢٣
ج-٤-٣- المعايير القياسية لقادة المدن	١٢٤
(المعايير والكفاءة الوظيفية - المعايير الكفاءة الإقتصادية- معايير الكفاءة الإجتماعية والثقافية - معايير الكفاءة البيئية)	١٢٤
د) التعاون والعون الدولى	١٣٤
د-١- الأسقيات	١٣٤
د-٢- بناء المقدرات	١٣٤
الملاحق :-	
ملحق (١)	١٣٧
ملحق (٢)	١٤٤

فهرس الجداول

الجدول	الصفحة
١-١ سكان الحضر في السودان خلال السنوات ٥٦-١٩٩٣	٣٣
١-٢ المهاجرين حسب العمر والنوع في السودان في عام ١٩٩٤	٣٧
١-٣ التوزيع النسبي للقادمين حسب الحالة الزواجية والنوع-السودان عام ١٩٩٤	٣٨
١-٤ توزيع القادمين حسب النوع والمستوى التعليمي السودان ١٩٩٤	٣٩
١-٥ السكان خارج قوة العمل حسب حالة الهجرة والنوع السودان ١٩٩٤	٣٩
١-٦ علاقة المهاجرين القادمين للحضر برب الاسرة ١٩٩٤	٤١
١-٧ المهاجرين القادمين حسب العلاقة بقوة العمل السودان ١٩٩٤	٤٣
١-٨ توزيع القادمين الذين تلقوا وارسلوا تحويلات حسب حجم التحويلات	٤٤
١-٩ حجم النازحين في السودان حسب انواع النزوح والولايات المستقبلة	٤٦
٤-١ القطاعات البنية في السودان	٥٩
٤-٢ الكوارث الطبيعية التي ضربت السودان منذ عام ١٩٦٥	٦٣
٤-٣ المجموعات السكانية المعرضة لكارثة الجفاف	٦٣

تابع الجداول:

ج-١ توقعات نمو المدن الرئيسية فى السودان بالالاف ١٠١

ج-٢ الخدمات الاساسية المطلوبة فى كل مستوى حسب عدد السكان ١٢٦

ج-٣ القوى العاملة بالخرطوم حسب نوع القطاع الاقتصادى ١٢٩

ج-٤ التوزيع المتوقع لمستوى الدخل بالخرطوم للاعوام ١٩٩٠-٢٠٠٠م ١٣٠

ج-٥ الدرجات الاسكانية وحجم الاسر بالخرطوم للاعوام ١٩٩٠-٢٠٠٠م ١٣١

ج-٦ مقترح استخدام المناطق السكنية للعام ٢٠٠٠م ١٣١

ج-٧ امداد المياه والاستهلاك اليومى ١٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تمهـــــــيد:-

يسر مكتب مقرر اللجنة القومية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ان يقدم التقرير القومي للموئل الثاني والذي تمت صياغته استناداً على اوراق العمل والسمنارات الولائية والندوات المركزية ومقررات تلك النشاطات التي اقيمت منذ اصدار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بقيام مؤتمر الموئل العالمي الثاني بإستانبول – يونيو ١٩٩٦م.

ونحن إذ نطرح هذا التقرير إنما نقدم ثمرة جهد متواصل لنفر كريم ممثلين لكافة القطاعات ذات الصلة بالمستوطنات البشرية والتي سيرد ذكرها في المقدمة.

ختاماً نتقدم بأجزل الشكر والعرفان لكافة الجهات والمؤسسات والأفراد الذين شاركوا في إعداد وصياغة هذا التقرير ، ونخص بالشكر سكرتارية الأمم المتحدة لمؤتمر المستوطنات البشرية بنيروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالخرطوم لدعمهم المتواصل ومتابعتهم اللامحدودة للأعمال التحضيرية ، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الأجلاء الذين قاموا بمراجعة التقرير وتقديم ملاحظاتهم التي كان لها الأثر الفعال في إخراج هذا التقرير بهذه الصورة.

د. أحـمد طـه محمد
مقرر اللجنة القومية التحضيرية لمؤتمر
الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

بسم الله الرحمن الرحيم

(أ) المقدمـــــــــــة

أ-١- مسار التحضير:-

إستناداً على قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم (٤٧/ ١٨٠) الخاص بقيام المؤتمر العالمى للمستوطنات البشرية (الموئل الثانى) أصدر السيد/ رئيس الجمهورية مرسوماً جمهورياً رقم (٤٧١) لسنة ١٩٩٤م يقضى بتكوين اللجنة القومية التحضيرية للمؤتمر برئاسة وزير التخطيط الإجتماعى وعضوية آخرين يمثلون:-

-وزراء الشئون الهندسية بالولايات.
- ولاة الولايات.
- وزراء الحكم المحلى.
- الإداريين والتشريعيين.
- المتخصصين والأكاديميين.
- المنظمات غير الحكومية.
- القطاع الخاص.
- قطاع المرأة.
- الصحافة والإعلام.

عقد الإجتماع الأول للجنة القومية التحضيرية بالخرطوم يوم السبت الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٩٤م برئاسة وزير الشئون الهندسية بولاية الخرطوم، وأكد على ضرورة أن تكون للسودان أجهزة فاعلة فى مجال تنمية المستوطنات البشرية للقيام بالآتى :-

- وضع خطة عمل السودان.
- تحضير التقرير القومى.
- تمثيل السودان فى الإجتماعات الإقليمية والعالمية للتحضير للمؤتمر.
- وضع الأطر الأساسية ووضع نماذج للتنمية الحضرية.
- زيادة المشاركة بإقامة المعارض والندوات والسمنارات.

حضر الإجتماع ممثلون لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وخاطبه السيد/ كريستوفر باقو الممثل القطرى للأمم المتحدة بالسودان.

وقد تم تكليف رئيس المركز الحضرى بوزارة الشئون الهندسية ومقرر اللجنة القومية للسكان (حالياً المجلس القومى للسكان) وآخرين بكتابة الخطوط العريضة لخطة العمل القومية ووضع برنامج زمنى للنشاطات التحضيرية حتى قيام المؤتمر فى يونيو ١٩٩٦م.

وفى ٢٥ مارس ١٩٩٥م عقد بقاعة الشارقة – الخرطوم الإجتماع الثانى للجنة القومية التحضيرية برئاسة د. شرف الدين بانقا وزير الشئون الهندسية والرئيس المناوب للجنة التحضيرية. وقد تم إستعراض أعمال اللجنة وخطة العمل القومية متمثلة فى المحاور المقترحة لإعداد هيكل التقرير الوطنى.

وقد خرج الإجتماع بالتوصيات والقرارات الآتية :-

* فى الإطار الداخلى :-

١- ضرورة رفع الوعى الجماهيرى وتهيئة الرأى العام من طريق وسائل الإعلام وزيادة المشاركة الشعبية بإقامة السمنارات والندوات بولايات السودان المختلفة، وفى هذا المضمار تم إقتراح ثلاثة عشر سمناراً فى مدن السودان المختلفة على الوجه التالى :-

١-١- المسكن قليل التكلفة	سنار
١-٢- البيئة الحضرية	الخرطوم
١-٣- القرية السودانية الحاضر والمستقبل	الجزيرة
١-٤- إدارة المجتمعات المحلية	الدمازين
١-٥- المشاركة الشعبية	القضارف
١-٦- الهجرة من الريف للمدينة	شمال كردفان
١-٧- العادات الإسلامية والعمران	البحر الأحمر
١-٨- مشاكل النزوح	بحر الغزال
١-٩- الإسكان وإعاشة اللاجئين	كسلا
١-١٠- المبانى غير المشروعة فى السودان	الخرطوم
١-١١- المرأة والتحضر	الخرطوم
١-١٢-آفاق التنمية فى القرن ٢١	الخرطوم
١-١٣-الإستراتيجية القومية الحضرية	الخرطوم

٢- ضرورة توثيق تجارب السودان فى مجال المستوطنات البشرية مثل - الخطة الإسكانية بولاية الخرطوم - إعادة توطين النازحين - تجربة اللاجئين - إبراز معالم المدن والقرى المتحركة فى شمال كردفان.

٣- ضرورة التنسيق بين كافة جهات الإختصاص اللصيقة بقضايا المأوى وتبادل الخبرات وتكامل الجهود فيما بين الولايات والحكومات المحلية والحكومة المركزية.

* *فى الإطار الخارجى :-*

أمن الإجتماع على ضرورة المشاركة فى الإجتماعات التحضيرية للمؤتمر على المستويين الإقليمى والعالمى - وفى هذا الإطار تم تكليف لجنة تسيير بالقيام بجميع الإستعدادات اللازمة لحضور الإجتماع التحضيرى العالمى الثانى للمؤتمر بنيروبى (٢٥ أبريل - ٥ مايو ١٩٩٥م).

هذا وقد إجتمعت لجنة التسيير بعد إجتماع اللجنة القومية التحضيرية الثانى مباشرة فى نفس يوم ٢٥ مارس ١٩٩٥م بقاعة الشارقة برئاسة د. شرف الدين بانقا، وقد قررت الآتى :-

١- تكوين وفد السودان من الجهات والمؤسسات الآتية :-

- وزارة الشئون الهندسية.
- البنك العقارى.
- المنظمات الطوعية.
- قطاع المرأة.
- القطاع الخاص.
- د. ابراهيم ميرغنى - لخبرته ونجاحه للتحضير لمؤتمر كوبنهاجن (التنمية الاجتماعية)
- د.احمد طه محمد - مقرر اللجنة القومية التحضيرية.

٢- إنشاء وحدة توثيقية تحتوى على كل الوثائق الخاصة بمؤتمر الموئل الثانى منذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٨٠/٤٧).

٣- *بخصوص الإعداد للتحضير على المستوى الداخلى:*

- إعداد ورقة تقوية الهياكل الحضرية سيقوم بإعدادها (د.شرف الدين بانقا -د.بشرى الطيب -الحويرص)
- تكوين لجنة إعلامية لتقوم بالعمل التوثيقى المرئى والمسموع لإنجازات خطة السودان فى مجال المستوطنات البشرية.

وقد إجتمع الوفد الذى كان من المفترض ان يسافر للمشاركة بإسم السودان فى الإجتماع التحضيرى العالمى الثانى بنيروبى فى يوم ١٢ أبريل ١٩٩٥م بقاعة إجتماعات البنك العقارى، وقد تم فى هذا الإجتماع إستعراض وتلخيص للوثائق الخاصة بالتحضير لمؤتمر المستوطنات البشرية وما حدث فى الإجتماع التحضيرى العالمى الأول بجنيف. وقد تم توزيع التحضيرات على أعضاء الوفد.

فى هذا الخصوص قام مكتب المقرر بالإتصالات اللازمة لتسهيل سفر أعضاء الوفد من تأشيرات دخول وخروج وإستخراج الأوراق والوثائق الرسمية الخاصة بالسفر، وبعد كل هذا الجهد تمخض الوفد الممثل للسودان فى إجتماع نيروبى فى شخصين هما :-

- د. أحمد طه محمد.
- د. ابراهيم ميرغنى.

وقد وقع عليهما عبء كل أعمال المؤتمر وواصلا يومهما بليلهما طيلة أيام الإجتماع، وقد كان خط عملهما فى هذا الإجتماع منطلقاً من التوجهات التى تبنياها ملخصة فى الآتى:-

* أن تتماشى أسس تكوينات المستوطنات البشرية مع الأديان وكريم المعتقدات بدلاً من تماشيها مع الطبيعة حسب ما هو منصوص عليه بالوثيقة المقترحة.
* إدخال مبدأ السلام كأساس يضمن بقاء وإستمرارية المستوطنات البشرية.
* أن تكون الأسرة هى النواة التى يجب أن تعطى مراعاة خاصة فى إقامة المستوطنات البشرية وترقيتها.
* إدخال التعاون الدولى ودعم الأسرة الدولية للدول الأقل نمواً فى تحسين وترقية المستوطنات البشرية كمبدأ أساسى فى الوثيقة.

وبفضل من الله ورعايته وجهد أعضاء الوفد فقد حقق السودان الآتى :-

١- أصبح واحداً من ست عشرة دولة بالعالم إختيرت لصياغة الوثيقة الأساسية للمؤتمر - المبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية للمستوطنات البشرية.

٢- أدخل وفد السودان ثلاثة مبادئ خاصة بالوثيقة وهى :-

* أدخال الأديان والإرث العقائدى كمبدأ تنبع منه القيم لتنظيم المستوطنات البشرية.
* إدخال مبدأ الأسرة كنواة تبنى عليها جهود الدعم فى إقا مة المستوطنات البشرية.
* إحلال السلام والأمن كمبدأ لبقاء وإستمرارية المستوطنات البشرية وترقيتها.

٣- تم إختيار السودان (د. أحمد طه محمد) من قبل الدول العربية كمتحدث بإسمها والتى تبنت مفاهيم السودان وحينها لم تكن للدول العربية صفة إعتبارية كبقية الكتل الإقليمية.

٤- عمل الوفد السودانى بعدها على أن تعتبر الدول العربية كتلة إعتبارية، وبالفعل أعطيت الدول العربية ممثلاً لها فى لجنة صياغة الوثيقة الأساسية – المبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية، وذلك فى شخص د. ابراهيم ميرغنى.

٥- أعد وفد السودان (د. ابراهيم ميرغنى) تلخيصاً لكل وثائق اللجنة التحضيرية العالمية للموئل الثانى تحت خمسة محاور فى أقل من صفحتين تلخيصاً لما يفوق الـ ٥٠٠ صفحة، إستعانت بها كل الدول والمنظمات والهيئات المشاركة وكان موقع تقدير.

٦- اعد وفد السودان (د.احمد طه محمد) تعليقاً على كتيب المؤشرات الأساسية للمستوطنات البشرية وكان ذلك محط تقدير المؤتمرين والمعنيين بالأمر ووافق قسم المؤشرات الأساسية بمركز المستوطنات البشرية بنيروبى على ان يتبناه تطبيقياً بالسودان .

كلا الوثيقتين أعلاه طبعتا ووزعتا على المؤتمرين بواسطة مركز المستوطنات البشرية جعلتا السودان على لسان كل مؤتمر حاضر للإجتماعات وعكستا جدية وفد السودان.

٧- إجتمع وفد السودان بالسيد/مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة رئيس مركز المستوطنات البشرية ورئيس اللجنة العالمية للتحضير لمؤتمر الموئل الثانى ووجه السيد المذكور الأقسام المختلفة بمساعدة السودان، وقد قدم وفد السودان (د.احمد طه) وثيقة متكاملة بإسم السودان تضمنت تقريراً بتقدم الأداء بالسودان للتحضير للمؤتمر وطلبيات ثلاث اولها خاص ببرنامج المؤشرات والثانية خاصة بأفضل الممارسات والثالثة خاصة بتكلفة ورشة العمل الختامية لطرح خطة عمل السودان بمبلغ (١٠٠) مائة الف دولار وافقت عليها الجهات المختصة .

٨- طلب من وفد السودان لقاء سكرتير عام مركز المستوطنات البشرية للقيام بلقاء صحفى تقديراً من الأسرة العالمية لجهد السودان (د.ابراهيم ميرغنى) .

٩- أحضر الوفد من نيروبى مجموعة كبيرة من الوثائق الخاصة بالإجتماع العالمى الثانى كما احضر برنامج كمبيوتر خاص بمؤشرات إحصائية لأغلب دول العالم للمقارنة.

أ-١-١- الإحتفال بيوم المأوى العالمى :-

إحتفل السودان فى الثانى من أكتوبر ١٩٩٥م بقاعة الشارقة بيوم المأوى العالمى، وشرف الإحتفال وزير التخطيط الإجتماعى رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر ووزير الشئون الهندسية الرئيس المناوب للجنة التحضيرية للمؤتمر والسيدة كريستين جورفسون ممثل البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، وممثلون لكافة القطاعات. وقد كان هذا الإحتفال بمثابة نقطة الإنطلاق وبداية العمل التحضيرى لخطة السودان القومية لمؤتمر الموئل الثانى.

وركز هذا الإحتفال على المأوى بأبعاده الأربعة – سكان وإسكان وبيئة وتنمية مستدامة – كضرورة من الضروريات الأساسية لحياة الإنسان، ويجب توفره للجميع بأقل تكلفة.

كما تطرق لخطة عمل السودان والمحاور التى يرتكز عليها إعداد التقرير الوطنى وطالب بضرورة مشاركة السودان الفاعلة فى الاجتماعات التحضيرية العالمية للمؤتمر، وتمثيل السودان من كافة القطاعات ذات الإختصاص وذلك تمشياً مع ما حققه السودان من نجاح فى الإجتماعات العالمية السابقة.

أ-١-٢- مؤتمر دبى العالمى لأفضل الممارسات:-

(١٩ – ٢٢ نوفمبر ١٩٩٥م):-

قام مكتب المقرر بالإتصال بوزارات الشئون الهندسية بالولايات ، وكافة الجهات ذات الصلة للمشاركة فى مؤتمر دبى لأفضل الممارسات الذى عقد فى دبى فى الفترة (١٩ – ٢٢ نوفمبر ١٩٩٥م). وبالفعل أرسلت كثير من الجهات أسماء مرشحيها، وتمت كافة التحضيرات لسفرهم وتأمين دخولهم لدولة الأمارات، كما تم التصديق للمشاركين بتخفيض ٥٠٪ من قيمة التذكرة على الخطوط السودانية.

وقد إجتمع الوفد المشارك فى المؤتمر يوم ١٨ نوفمبر ١٩٩٥م بالمجلس القومى للسكان وإستعرض فى هذا الإجتماع أهداف وبرنامج المؤتمر وما سيسفر عنه، وأوصى بأن يتم توزيع أعضاء الوفد على أفضل الممارسات التى سيتم عرضها لتوثيقها، ولا بد من تمثيل السودان فى لجان تحكيم وإختيار أفضل الممارسات. كذلك لا بد من التنسيق بين أعضاء الوفد وإعداد تقرير متكامل عن المؤتمر وما يقوم فيه.

أ-١-٣- برنامج الندوات والسمنارات:-

فى إطار التحضير لمؤتمر الموئل العالمى الثانى وتنفيذاً لما أقرته اللجنة القومية التحضيرية فى إجتماعها الثانى يوم ٢٥ مارس ١٩٩٥م لإعداد أوراق عمل تتضمنة المحاور المقترحة فى خطة العمل القومية لإعداد التقرير الوطنى فقد كون مكتب المقرر لجنة لمناقشة كيفية إعداد الأوراق وقيام السمنارات والندوات، إجتمعت هذه اللجنة خمس مرات بمبانى المجلس القومى للسكان فى التواريخ الآتية :-

٩ أغسطس – ١٦ أغسطس – ٢٣ أغسطس – ٣٠ أغسطس – ٦ سبتمبر ١٩٩٥م.

وتقرر أن تتضمن الأوراق توجهات السياسة المستقبلية ومؤشراتها لترقية المستوطنات البشرية، ومن ثم تنمية المجتمع ككل، كما تم إضافة محور خامس إضافة للمحاور الأربعة خاص بالسلام والمأوى، على أن يقوم سمناره فى الجنوب.

وقد تم تقسيم المحاور لعدة أوراق كالآتى :-

* المحور الأول : التنمية العمرانية والتصرف فى الأرض فى ضوء الإستراتيجية القومية:

ويتضمن الأوراق الآتية :-

١- السكان ومشاكل التحضر فى السودان.

٢- معايير قياس الكفاءة الحضرية فى السودان.

٣- الإستعداد ومجابهة الكوارث فى السودان.

٤- آفاق التنمية الحضرية فى السودان فى القرن ٢١.

٥- ملامح السياسة القومية للإسكان الحضرى.

٦- الهجرة من الريف للمدينة.

* المحور الثانى : المشاركة الشعبية ودور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمرأة :

ويتضمن الأوراق الآتية :-

١- قراءات حول الدور الشعبى فى تنمية المستوطنات البشرية.

٢- التخطيط العمرانى والبيئى فى إستيعاب النمو السكانى فى عاصمة السودان القومية.

٣- العمل التطوعى فى السودان ودوره فى تنمية وتطوير المستوطنات البشرية.

٤- دور القطاع الخاص فى تنمية المستوطنات البشرية.

٥- نحو تأصيل جميعات تنمية المجتمع.

٦- اللاجئين فى السودان.

* المحور الثالث : إدارة التنمية الحضرية فى ظل الفيدرالية :

ويتضمن الأوراق الآتية :-

١- دور القانون فى تنظيم التخطيط العمرانى فى إطار خطة مستدامة لإستخدام الأرض.

٢- الإدارة الحضرية فى ظل النظام الإتحادى.

٣- المسكن قليل التكلفة.

٤- القرية السودانية الحاضر والمستقبل.

٥- دور التخطيط المركزى والإدارة اللامركزية.

٦- دور المدن الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الريفية.

* المحور الرابع : الإرتقاء بالبيئة الحضرية :

ويتضمن الأوراق الآتية :-

١- الإرتقاء بالبيئة الحضرية.

٢- التخطيط العمراني والبيئي في إستيعاب النمو السكاني في عاصمة السودان القومية.

٣- نظم وسياسات تمويل مشروعات الإسكان.

٤- المباني غير المشروعة في السودان.

٥- المشروع القومي للمستوطنات البشرية.

٦- النزوح في السودان.

* المحور الخامس: السلام والمأوى:

ويتضمن الأوراق الآتية:-

١- آثار الحرب في السودان على المأوى.

٢- استراتيجية الدولة وسياستها تجاه النازحين واللاجئين والعائدين.

٣- إعمار المناطق المتأثرة بالحرب كأسلوب لتحقيق السلام عبر التنمية الشاملة.

٤- خطة الدولة إعادة تأهيل وتدريب النازحين والعائدين.

٥- تجربة انشاء قرى السلام بجنوب السودان.

وقد تقرر أن يتم تقديم أوراق كل محور في ندوة خاصة تحت عنوان المحور نفسه، وقد أقيمت الندوات في يومي ٨ و ٩ نوفمبر ١٩٩٥م بقاعة الشارقة بالخرطوم، ندوتين في اليوم وستقام ندوة السلام والمأوى بولاية غرب بحر الغزال في شهر فبراير ١٩٩٦م.

كذلك تمت مناقشة كيفية إقامة وتنسيق سمنارات الولايات المقترحة، على أن يتم الإتصال بوزارات الشئون الهندسية بالولايات لتنظيم إقامة السمنار لكل منها وتجهيز الورقة الخاصة بالولاية ، والتي تعكس الوضع الراهن للمستوطنات البشرية وخطة الولاية المستقبلية لترقية وتنمية المستوطنات البشرية بالإضافة للورقة التي ستشارك بها اللجنة القومية التحضيرية في سمنار الولاية.

وفي هذا الإطار قام مكتب المقرر بالإتصال والتنسيق مع وزارات الشئون الهندسية الولائية. وقد أقيمت ستة سمنارات في الولايات الآتية :-

١- ولاية الجزيرة : أقيم سمنار القرية السودانية الحاضر والمستقبل حيث قدمت ورقتان :-

* ورقة اللجنة التحضيرية : القرية السودانية الحاضر والمستقبل.

* ورقة وزارة الشئون الهندسية : مشاكل الإسكان المعاصرة.

٢- ولاية النيل الأزرق : سمنار إدارة المجتمعات المحليه، حيث قدمت ورقتان :-

* ورقة اللجنة التحضيرية : الإدارة الحضرية فى ظل النظام الإتحادى.

* ورقة وزارة الشئون الهندسية : الخطة العمرانية بالولاية.

٣- ولاية سنار : سمنار المسكن قليل التكلفة حيث قدمت ورقتان:-

* ورقة اللجنة التحضيرية: المسكن قليل التكلفة، حيث قدمت ورقتان:-

* ورقة وزارة الشئون الهندسية: الخطة الإسكانيةالراهنة والمستقبلية بولاية سنار.

٤- ولاية القضارف: سمنار المشاركة الشعبية ودورها فى المجتمعات الحضرية، حيث قدمت ورقتان:-

* ورقة اللجنة التحضرية: نحو تأصيل جمعيات تنمية المجتمع.

* ورقة وزارة الشئون الهندسية: تجربة ولاية القضارف فى مجال الإسكان.

٥- ولاية البحر الأحمر : سمنار الثقافة والعمران، حيث قدمت ورقتان :-

* ورقة اللجنة التحضيرية : الثقافة والعمران.

* ورقة وزارة الشئون الهندسية : العمران فى بورتسودان.

٦- ولاية شمال كردفان : سمنار الهجرة من الريف للمدينة حيث قدمت ورقتان :-

* ورقة اللجنة التحضيرية : الهجرة من الريف للمدينة.

* ورقة الشئون الهندسية : الهجرة من الريف للمدينة فى شمال كردفان.

بالإضافة الى البدء فى تكوين مكاتب بوزارات الشئون الهندسية بالولايات خاصة بمؤشرات ترقية بنية المستوطنات البشرية ، وسيقوم مكتب المقرر بتدريب مرشح الولايات على برنامج المؤشرات الخاص بالمستوطنات البشرية.

أ-١-٤- ملخص للندوات التى أقيمت بالخرطوم:-

١- " ندوة التنمية العمرانية والتصرف فى الأرض فى ضوء الإستراتيجية القومية ".

الأربعاء - ٨ نوفمبر ١٩٩٥م الجلسة الصباحية

- حيث تم إستعراض عام للسكان - توزيعهم تركيبتهم وكثافتهم والكوارث وما تلحقه من أضرار على القطاعات السكانية والهجرة من الريف، والذى أصبح طارداً بفعل سياسات التنمية غير المتوازنة والضغط على المدن والذى نتج عنه ترد فى الخدمات. ثم نوقشت فلسفة نشوء الحضر ومعنى التحضر والمشاكل الناتجة عنه وإستراتيجية التنمية المتوازنة ووجوب التخطيط على المستوى الإقليمى والقومى.

٢- "ندوة المشاركة الشعبية ودور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمرأة".

الأربعاء - ٨ نوفمبر ١٩٩٥م الجلسة المسائية

- وقد عكست هذه الندوة الدور الذى تقوم به الجمعيات الطوعية والقطاع الخاص فى تنمية وترقية المستوطنات البشرية والعبء الذى يتحمله القطاع الخاص نتيجة لتقلص دور القطاع العام فى توفير الإحتياجات الضرورية والخدمات الأساسية.

٣- "ندوة إدارة التنمية الحضرية فى ظل الفيدرالية".

الخميس - ٩ نوفمبر ١٩٩٥م الجلسة الصباحية

- دار نقاش هذه الندوة حول الحكم الفدرالى وما نتج عنه من تنافس بين المركز والولاية - المحافظة والمجلس - المدينة والقرية للصعود لمستويات أعلى لترقية المستوطنات البشرية وتقديم خدمات أفضل، كذلك تطرقت للتأصيل. وكما ورد فى الإستراتيجية القومية إن الإنسان هو محور التنمية ومرتكزها، والتنمية المستدامة هى غريزة طبيعية فى الإنسان، وأيضاً دار نقاش حول المرسوم الدستورى الثانى عشر ووجوب إصدار قانون يشمل حق التخطيط والتنفيذ والتشريع فى كل المجالات مثل الموارد الطبيعية والأراضى وغيرها. وأن تقام خطة لتقسيم الأراضى على أسس علمية حسب إستخداماتها، على أن تراعى فيها المفاهيم الإسلامية، كما يجب دعم المجالس حتى تتناسب إمكاناتها مع توسع السلطات التى منحت لها.

أما عن جانب المسكن قليل التكلفة فلقد أوصت الندوة أن تتطور هذه التجارب وتنفذ على أرض الواقع حتى تحقق الفائدة المرجوة.

٤- "ندوة الإرتقاء بالبيئة الحضرية" .

الخميس - ٩ نوفمبر ١٩٩٥م - الجلسة المسائية

- ركزت أوراق هذه الندوة والنقاش على البيئة ومشكلاتها والتخطيط الذى ينقصه التنفيذ والذى دائماً ما يركز على الحضر دون الريف ومشاركة البنك العقارى محدودة فى حل ضائقة الإسكان وعدم مساهمته بما يتناسب ورأس ماله ودور القانون والمسئولين فى حل مخالفات المبانى غير المشروعة وكيفية حلها.

أ-١-٥- برنامج المؤشرات:-

عقد مكتب المقرر دورة تدريبية عن المؤشرات الأساسية لقياس وترقية المستوطنات البشرية فى الفترة (١١-١٤) نوفمبر ١٩٩٥م بمعهد التدريب الإحصائى بالخرطوم حيث ضمت ثلاثين مشاركاً من ولايات السودان المختلفة بالإضافة لمشاركين من جهات حكومية ومنظمات طوعية ومؤسسات ذات صلة بالمستوطنات البشرية. و قد اقيمت هذه الدورة بالتعاون مع الجهاز المركزى للإحصاء حيث شارك فيها خبراء ذوو إختصاص كما شارك فيها خبير قسم المؤشرات الأساسية بمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنيروبى المستر جو فلود والذى حضر للسودان خصيصاً لهذه الدورة بدعوة من المجلس القومى للسكان- نقطة الإتصال- والذى القى عدة محاضرات عن المستوطنات البشرية.

وتعتبر هذه الدورة بمثابة الأساس الذى سيرتكز عليه انشاء المكاتب الولائية للمؤشرات الأساسية لترقية وتطوير المستوطنات البشرية بها بإعتباره البرنامج الذى سيستمر الى مابعد إستانبول.

أيضاً وفى هذا الخصوص تم إرسال كتيب المؤشرات الأساسية لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنيروبى بعد ان طبق على العاصمة القومية.

أ-١-٦- ورشتا عمل افضل الممارسات:-

فى إطار التحضير لمؤتمر الموئل الثانى، إنعقدت ورشتا عمل لأفضل الممارسات الأولى بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩٩٥م بقاعة الشارقة بالخرطوم والثانية بتاريخ ٣٢ ديسمبر ١٩٩٥م بجامعة الأحفاد للبنات. وقد شارك فيها عدد كبير من الجمعيات الطوعية العاملة فى مجال المستوطنات البشرية بالإضافة لمؤسسات وجهات حكومية ذات صلة وقطاع خاص وقد إستهدفت:-

١- عرض نماذج لأفضل الممارسات.

٢- إتاحة الفرصة للمشاركين للإستفادة من خبرات وتجارب المشاركين.

٣- التعريف بالجمعيات الطوعية العاملة فى مجال المستوطنات البشرية وما تقوم به من أنشطة فى هذا المجال والإستفادة من تجاربها.

وقد تم توثيق كل الممارسات التى تم عرضها.

أ-١-٧- تلخيص ما تم إنجازه:-

١- تكوين اللجنة القومية التحضيرية لمؤتمر الموئل العالمى الثانى - إستانبول - يونيو ١٩٩٦م بنص المرسوم الدستورى رقم ٤٢١ لسنة ١٩٩٤م.

٢- إعداد خطة العمل القومية.

٣- إجتماعين للجنة القومية التحضيرية الأول بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٩٤م والثانى بتاريخ ٢٥ مارس ١٩٩٥م.

٤- إقامة معظم السمنارات والندوات فى مدن السودان المختلفة والعاصمة القومية (مرفق جدول زمنى لقيامها).

٥- قيام وحدة توثيقية بالمجلس القومى للسكان.

٦- تكوين لجنة إعلامية.

٧- عدة إجتماعات للجنة المحاور والسمنارات بالتواريخ الآتية :-

٩ أغسطس ١٩٩٥م المجلس القومى للسكان.

١٦ أغسطس ١٩٩٥م المجلس القومى للسكان.

٢٣ أغسطس ١٩٩٥م المجلس القومى للسكان.

٣٠ أغسطس ١٩٩٥م المجلس القومى للسكان.

٦ سبتمبر ١٩٩٥م المجلس القومى للسكان.

٨- المشاركة فى الإجتماع التحضيرى الثانى العالمى الذى إنعقد بنيروبى (٢٥ أبريل - ٥ مايو ١٩٩٥م).

٩- الإنجازات التى حققها وفد السودان فى الإجتماع التحضيرى بنيروبى.

١٠- المشاركة فى إجتماع لجنة صياغة الوثيقة الأساسية للمؤتمر - المبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية - نيروبى (١٢ - ٢١ يوليو ١٩٩٥م) حضره د. ابراهيم ميرغنى ممثلاً للدول العربية.

١١- الإجتماع التحضيرى العربى الثالث بالرباط (٢٥- ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥م) شارك فيه سفير السودان بالمغرب.

١٢- الإحتفال بيوم المأوى العالمى ٢ أكتوبر ١٩٩٥م.

١٣- المشاركة فى إجتماع لجنة صياغة الوثيقة الأساسية للمؤتمر - المبادئ والتعهدات بباريس (٩-١٣ أكتوبر ١٩٩٥م) شارك فيه د. أحمد طه و د. ابراهيم ميرغنى.

١٤- الإجتماع الإقليمى الوزارى لوزراء الإسكان الأفارقة - جوهانسبيرج (١٦- ١٨ اكتوبر ١٩٩٥م) حضره د. شرف الدين بانقا.

١٥- إجتماع وزراء الإسكان والتعمير العرب بالقاهرة (١٣ -١٤ نوفمبر ١٩٩٥م) حضره د. شرف الدين بانقا.

١٦- مؤتمر دبى لأفضل الممارسات (١٩ - ٢٢ نوفمبر ١١٩٩٥م) شارك السودان بوفد رسمى.

١٧- تكوين لجنة لصياغة وإعداد التقرير الوطنى.

١٨- انعقاد الدورة التدريبية لبرنامج المؤشرات الأساسية لترقية المستوطنات البشرية (١١-١٤) نوفمبر ١٩٩٥م.

١٩- ورشة العمل الأولى لأفضل الممارسات ٥ نوفمبر ١٩٩٥م - قاعة الشارقة - الخرطوم.

٢٠- ورشة العمل الثانية لأفضل الممارسات ٢٧ ديسمبر ١٩٩٥م جامعة الأحفاد للبنات - ادرمان.

٢١-المشاركة فى الإجتماع التحضيرى الثالث بنيويورك (٥-١٦) فبراير ١٩٩٦م.

جدول زمنى للأعمال التحضيرية
لمؤتمر الموئل العالمى الثانى
و التى تم إنجازها

العمل	التاريخ والمكان
١- إجتماع اللجنة القومية التحضيرية الأول	١٢ نوفمبر ١٩٩٤م
٢- إجتماع اللجنة القومية التحضيرية الثانى	٢٥ مارس ١٩٩٥م – قاعة الشارقة
٣- إجتماع لجنة التسيير	٢٥ مارس ١٩٩٥م – قاعة الشارقة
٤-إجتماع وفد السودان المشارك فى الإجتماع التحضيرى العالمى الثانى لمؤتمر الموئل الثانى – نيروبى	١٢ أبريل ١٩٩٥م – قاعة إجتماعات البنك العقارى
٥- الإجتماع التحضيرى العالمى الثانى لمؤتمر الموئل العالمى الثانى	٢٤ أبريل – ٥ مايو ١٩٩٥م – نيروبى
٦-إجتماعات لجنة مناقشة كيفية إقامة السمنارات والمحاور	٩ أغسطس ١٩٩٥م ١٦ أغسطس ١٩٩٥م ٢٣ أغسطس ١٩٩٥م ٣٠ أغسطس ١٩٩٥م ٦ سبتمبر ١٩٩٥م المجلس القومى للسكان
٧- إجتماع لجنة صياغة الوثيقة الأساسية للمؤتمر – المبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية	(١٧– ٢١) يوليو ٩٥ نيروبى
٨- الإجتماع التحضيرى العربى الثالث	(٢٥– ٣٠) سبتمبر ١٩٩٥ الرباط
٩- سمنار ولاية الجزيرة	٥ أكتوبر ١٩٩٥م
١٠- الإحتفال بيوم المأوى العالمى	٢ أكتوبر ١٩٩٥م
١١- إجتماع لجنة صياغة الوثيقة الأساسية للمؤتمر – المبادئ والتعهدات وخطة العمل العالمية	(٩–١٣) أكتوبر ١٩٩٥م – باريس

العمل	التاريخ والمكان
١٢- الإجتماع الإقليمي الوزاري الأفريقي لوزراء الإسكان الأفارقة	(١٦-١٨) أكتوبـــــــــــر ١٩٩٥م - جوهانسبيرج
١٣- سمنار ولاية النيل الأزرق	٢٨ اكتوبر ١٩٩٥م - الدمازين
١٤- سمنار ولاية سنار	٢٩ اكتوبر ١٩٩٥م - سنجه
١٥- سمنار ولاية القضارف	٣١ أكتوبر ١٩٩٥م
١٦- ندوة التنمية العمرانية والتصرف في الأرض في ضوء الإستراتيجية القومية	٨ نوفمبر ١٩٩٥م - قاعة الشارقة
١٧- ندوة المشاركة الشعبية ودور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمرأة	٨ نوفمبر ١٩٩٥م - قاعة الشارقة
١٨- ندوة إدارة التنمية الحضرية في ظل الفيدراليه	٩ نوفمبر ١٩٩٥م - قاعة الشارقة
١٩- ندوة الإرتقاء بالبيئة الحضرية	٩ نوفمبر ١٩٩٥م - قاعة الشارقة
٢٠- إجتماع وزراء الإسكان والتعمير العرب	(١٣-١٤) نوفمبر ١٩٩٥م - القاهرة
٢١- إجتماع الوفد المشارك في مؤتمر دبي لأفضل الممارسات	١٨ نوفمبر ١٩٩٥م - المجلس القومي للسكان
٢٢- سمنار الثقافة والعمران - ولاية البحر الأحمر	١٣ نوفمبر ١٩٩٥م - بروتسودان
٢٣- سمنار ولاية شمال كردفان	١٦ نوفمبر ١٩٩٥م - الأبيض
٢٤- مؤتمر دبي لأفضل الممارسات	(١٩-٢٢) نوفمبر ١٩٩٥م- دبي
٢٥- ورشة العمل الأولى لأفضل الممارسات	٥ نوفمبر ١٩٩٥م - قاعة الشارقة
٢٦- ورشة العمل الثانية لأفضل الممارسات	٢٧ ديسمبر ١٩٩٥م- جامعة الأحفاد
٢٧- الدورة التدريبية لبرنامج المؤشرات الأساسية	(١١-١٤) ديسمبر ١٩٩٥م- الخرطوم- معهد التدريب الإحصائي

جدول زمنى للندوات التى أقيمت بالخرطوم

قاعة الشارقة

الندوة	تاريخ قيامها
١- التنمية العمرانية والتصرف فى الأرض فى ضوء الإستراتيجية القومية	٨ نوفمبر ١٩٩٥م - الجلسة الصباحية
٢- المشاركة الشعبية ودور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمرأة	٨ نوفمبر ١٩٩٥م الجلسة المسائية
٣- إدارة التنمية الحضرية فى ظل الفيدراليه	٩ نوفمبر ١٩٩٥م الجلسة الصباحية
٤- الإرتقاء بالبيئة الحضرية	٩ نوفمبر ١٩٩٥م الجلسة المسائية

جدول زمني لسمنارات الولايات

السمنار	الولاية	تاريخ قيامه
١- القرية السودانية - الحاضر والمستقبل	ولاية الجزيرة	٥ أكتوبر ١٩٩٥م
٢- إدارة المجتمعات المحليه	النيل الأزرق	٢٨ أكتوبر ١٩٩٥م
٣- المسكن قليل التكلفة	ولاية سنار	٢٩ أكتوبر ١٩٩٥م
٤- المشاركة الشعبية ودورها في المجتمعات الحضرية	ولاية القضارف	٣١ أكتوبر ١٩٩٥م
٥- الثقافة والعمران	البحر الأحمر	١٣ نوفمبر ١٩٩٥م
٦- الهجرة من الريف للمدينة	شمال كردفان	١٦ نوفمبر ١٩٩٥م

اللجنة القومية التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني:-

والتي تكونت بناءاً على المرسوم الجمهوري رقم (٤٢١) لسنة ١٩٩٤م

١- السيد/ وزير التخطيط الإجتماعي	رئيساً
٢- السيد/ وزير الشئون الهندسية بولاية الخرطوم	رئيساً مناوباً
٣- السيد/ الأمين العام للمجلس القومي للسكان	مقرراً
٤- السادة/ وزراء الشئون الهندسية بالولايات	أعضاء
٥- السادة/ ولاة الولايات	"
٦- السادة/ وكلاء وزارات (الصحة، ديوان الحكم الإتحادي، النقل، الإتصالات والسياحة، الداخلية والخارجية)	"
٧- السيد/ الأمين العام للمجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية	عضواً
٨- السيد/ مدير صندوق التكافل الإجتماعي	"
٩- السيد/ مدير صندوق دعم الشريعة الإسلامية	"
١٠- السيد/ امين عام ديوان الزكاة	"

١١- السيد/ مدير معهد الدراسات البيئية	"
جامعة الخرطوم	
١٢- السيد/ عميد كلية الفنون الجميلة	"
١٣- السيد/ مدير معهد ابحاث البناء والطرق- جامعة الخرطوم	"
١٤- السادة/ ممثلي القطاع الخاص (البنك التجاري،	أعضاء
مجموعة العاقب الإستشارية، مجموعة عبد المنعم مصطفى	
الإستشارية، اتحاد اصحاب العمل واتحاد الصناعات)	
١٥- السيد/ رئيس اللجنة الشعبية للإنقاذ بولاية الخرطوم	عضواً
١٦- السيد/ بروفسور عمر الأقرع	"
١٧- السيد/ بروفسور عاصم مغربي	"
١٨- السيد/ د. هاشم الخليفة	"
١٩- السيد/ د. بشرى الطيب	"
٢٠- السيد/ مهندس عبد الكريم محمد احمد	"
٢١- السيد/ صلاح ميزرى	"
٢٢- السيد/ د. عثمان الخير	"

أ-٣- المشاركين:-

أ-٣-١- لجنة التسيير للتحضير لمؤتمر الموئل الثاني:-

١- د. شرف الدين بانقا	وزير الشئون الهندسية	رئيساً
٢- د. احمد طه محمد	أمين عام المجلس القومي للسكان	مقرراً
٣- د. ابراهيم ميرغني إبراهيم	مدير ادارة التخطيط والبحوث والمعلومات - وزارة الخارجية	مقرراً مناوباً
٤- د. إحسان الفيشاوي	معتمدية اللاجئين	عضواً
٥- محمد علي الأمين	مدير عام البنك العقاري	"
٦- د. هاشم الخليفة	وزارة الشئون الهندسية	"

٧- د. جلال محمد احمد	المجلس الوطنى الإنتقالى
٨- د. بشرى الطيب	جامعة الخرطوم- حمدى الإستشارية
٩- حسن عبد السلام	الجهاز المركزى للإحصاء
١٠- احمد محمد كوبيل	وزارة الشئون الهندسية
١١- احمد عبد الرحمن	وزارة المالية
١٢- آمنة بدرى	المجلس الأعلى للطفولة
١٣- الأمين محمد عثمان	منظمة الدعوة الإسلامية
١٤- محمد مبارك الدعاك	قطاع خاص
١٥- محمد زين العابدين	الإدارة العامة للنازحين

أ-٢-٢- لجنة مناقشة محتويات السمنارات والمحاور وبرمجة خطة العمل القومية:-

١- د. احمد طه محمد	امين عام المجلس القومى للسكان
٢- د. جمال محمود حامد	رئيس قسم الهندسة والعمارة جامعة الخرطوم
٣- د. نادر محمد عوض	المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية
٤- د. معتصم بشير نمر	سكرتير عام الجمعية السودانية لحماية البيئة
٥- د. يعقوب عبد الله	مدير مركز الدراسات البيئية-جامعة الخرطوم
٦- د. صديق ناصر عثمان	مدير عام الجهاز المركزى للإحصاء
٧- أ. محمد نجيب الحويرص	قسم الهندسة والعمارة- جامعة الخرطوم
٨- أ. عواطف محمد على	معتمدية اللاجئين
٩-مهندس/ بلة جاد السيد احمد	وزارة الشئون الهندسية-ولاية الخرطوم
١٠- د. فتح الرحمن القاضى	مؤسسة السلام والتنمية
١١- بروفسور الهادى عبد الصمد	مدير عام المعهد العالى للدراسات المصرفية
١٢- د. محمد احمد دانى	ديوان الحكم الإتحادى
١٣- أ. احمد خصيم فضيل	جهاز معالجة السكن العشوائى وزارة الشئون الهندسية
١٤- د. سمية ابو كشوة	أمين عام اتحاد عام المرأة
١٥- د. ابراهيم ميرغنى	مدير عام ادارة التخطيط والبحوث والمعلومات
	وزارة الخارجية

أ-٢-٣- معدي الأوراق والسمنارات:-

١- د. محمد احمد دانى	أمين امانة تطوير الحكم الإتحادى- ديوان الحكم الإتحادى
٢- د. صديق ناصر عثمان	مدير عام الجهاز المركزى للإحصاء
٣- د. جمال محمود حامد	رئيس قسم الهندسة والعمارة-جامعة الخرطوم
٤- أ. محمد نجيب الحويرص	قسم الهندسة والعمارة- جامعة الخرطوم
٥- د. يعقوب عبد الله	مدير مركز الدراسات البيئية-جامعة الخرطوم
٦- د. نادر محمد عوض	المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية
٧- د. سمية محمد سعيد	جامعة الأحفاد
٨- د. معتصم بشير نمر	سكرتير عام الجمعية السودانية لحماية البيئة
٩- د. فتح الرحمن القاضى	مؤسسة السلام والتنمية
١٠- ابراهيم احمد ابراهيم	مدير مشروع القوى العاملة- وزارة العمل
١١- أ. عواطف محمد على	معتمدية اللاجئين
١٢- الضو المرضى	مدير الإحصاء والحاسوب
	وزارة الشئون الهندسية
١٣- بروفسور الهادى ابو سن	قسم الجغرافيا- جامعة الخرطوم
١٤- أ. أحمد خصيم فضيل	جهاز معالجة السكن العشوائى
	وزارة الشئون الهندسية
١٥- د. ابراهيم ميرغنى ابراهيم	مدير عام ادارة التخطيط والبحوث والمعلومات
	وزارة الخارجية
١٦- د. سمية ابو كشوة	امين عام اتحاد عام المرأة
١٧- د. احمد حمد النورى	مدير مركز الدراسات السكانية- جامعة الجزيرة
١٨- د. الفاضل على آدم	مدير قسم المستوطنات البشرية
	المركز القومى للبحوث
١٩- د. ابراهيم حسن محمد الأمين	مدير معهد بحوث الثقافة
	المركز القومى للبحوث
٢٠- مهندس/ بلة جاد السيد احمد	وزارة الشئون الهندسية-ولاية الخرطوم
٢١- أ. احمد محمد البشير	ادارة النازحين

٢٢-مهندس/ محمد احمد طه	مدير الصندوق القومي لدعم السلام
٢٣- مهندس/ مؤسس عشار	مدير الإدارة العامة للتخطيط والمشروعات بمؤسسة السلام والتنمية
٢٤-أ. الطاهر سليمان إيدام	مؤسسة السلام والتنمية
٢٥- أ .صالح جبريل	منظمة سلسبيل الخيرية
٢٦- د. سلاف الدين صالح	مدير معهد درء الكوارث
٢٧-أ. اسماعيل مصطفى	مدير الإدارة العامة للنازحين
٢٨- المستشار طارق المجذوب	امين الأمانة القانونية- ديوان الحكم الإتحادى
٢٩- مهندس/ محمد المبارك الدعاك	قطاع خاص
٣٠- بروفسور عبد الرحمن العاقب	مدير عام مجموعة العاقب الإستشارية
٣١-بروفسور عمر الأقرع	زميل المركز القومى للبحوث وعضو المجموعة السودانية لتقويم المستوطنات البشرية
٣٢- أ. عبد الوهاب احمد محمد	الإغاثة و إعادة التعمير
٣٣- د. بشرى الطيب	مجموعة حمدى الأستشارية
٣٤- مهندس/ صلاح عبد الرازق	مدير الإدارة الهندسية- البنك العقارى
٣٥- د. عثمان محمد الخير	مدير المجموعة السودانية لتقويم المستوطنات البشرية

أ-٢-٤- لجنة إعداد وصياغة التقرير القومى:-

١- د. أحمد طه محمد	امين عام المجلس القومى للسكان
٢- د. نور الدين مقلد	جامعة الجزيرة
٣- د. فتح الرحمن القاضى	مؤسسة السلام والتنمية
٤- د. جمال محمود حامد	كلية الهندسة - جامعة الخرطوم

أ-٢-٥- لجنة مراجعة التقرير القومى:-

١- بروفسير/ عمر الأقرع	زميل المركز القومى للبحوث - عضو المجموعة السودانية لتقويم المستوطنات البشرية
٢- د. معتصم بشير نمر	سكرتير عام الجمعية السودانية لحماية البيئة
٣- د. الفاضل على آدم	مدير قسم المستوطنات البشرية - المركز القومى للبحوث
٤- د. إبراهيم حسن محمد الامين	مدير معهد أبحاث الثقافة - المركز القومى للبحوث
٥- د. عثمان الخير	مدير المجموعة السودانية لتقويم المستوطنات البشرية
٦- أ. الضوء المرضى	وزارة الشئون الهندسية - ولاية الخرطوم

أ-٢-٦-منتدى الجمعيات الطوعية لأفضل الممارسات:-

*لجنة التسيير:

١- د. احمد طه محمد	أمين عام المجلس القومى للسكان
٢- الأستاذة/ علوية جمال	المجلس القومى للسكان
٣-د. عبد الرحيم بلال	مؤسسة فريدرش ايبرت
٤- د. معتصم بشير نمر	الجمعية السودانية لحماية البيئة
٥- د. محمد إدريس	" " " "
٦-د. سمية محمد سيد	جامعة الأحفاد
٧- د. نادر محمد عوض	المجلس الأعلى للبيئة
٨- نفيسة ابوبكر المليك	مؤسسة المليك التعليمية
٩- سمية محمد البشير	جمعية بابكر بدرى العلمية للدراسات النسوية
١٠- منى محمد عبد الحليم	المجلس القومى للسكان

*لجنة التقييم:

١- د. عبد الرحيم بلال	مؤسسة فريدرش ايبرت
٢- د. محمد إدريس	الجمعية السودانية لحماية البيئة
٣- د. سمية محمد سيد	جامعة الأحفاد
٤- د. نادر محمد عوض	المجلس الأعلى للبيئة
٥- سلوى السيد	المركز الوطنى للإعلام الإنمائى
٦- نعمات عبد العظيم	الجمعية البيطرية السودانية
٧- محاسن احمد	جامعة الإحفاد
٨- محمد احمد كدامة	جمعية البيئيين
٩- هدى محمد خوجلى	المركز القومى للبحوث
١٠- رقية محمد الحسن	جامعة الاحفاد

أ-٢-٧-اللجنة الإعلامية:-

١- د. مبارك بشير	مركز الإعلام الإنمائى	رئيساً
٢- الأستاذة/ ليلى المغربى		عضواً
٣- الأستاذ/ حمزة مصطفى الشفيع	ممثل الإذاعة	"
٤- عبد السلام محمد خير	ممثل التلفزيون	"
٥- ممثل لوكالة السودان للإنباء		"
٦- ممثل لجريدة الإنقاذ الوطنى		"
٧- " " السودان الحديث		"
٨- ممثل للبنك العقارى		"

أ-٢-٨- منسقى المحاور والسكرتارية:-

١- ابوبكر على محمد الحسن الكاروري	المجلس القومى للسكان		
٢-علي محمد عباس أحمد	"	"	"
٣- عبد الله عبد الهادى	"	"	"
٤- سامية الإمام الخضر	"	"	"
٥- هند محمد احمد عبد الجليل	"	"	"
٦- رشا عثمان حمد المهدى	"	"	"

أ-٢-٩- المتابعة وطباعة التقرير:-

١- منال سعيد القدال	المجلس القومى للسكان		
٢- خديجة السيد سعيد	"	"	"
٣- سلوى أحمد شفيق	"	"	"
٤- فاطمة محمد الكوتت	"	"	"
٥- انصاف محمد سعيد	"	"	"
٦- سلافة احمد سعيد	"	"	"
٧- إلهام عبدالله محمد بابكر	"	"	"
٨- وصال حسين عبد الله	"	"	"

بالإضافة للحضور المكثف والتمثيل المشرف لمعظم القطاعات العاملة في مجال المستوطنات البشرية في السمنارات والندوات مركزياً وولائياً وهي:-

١- وزارات الشئون الهندسية-مركزية وولائية.

٢- الحكومات المحلية.

٣- التشريعيين والتنفيذيين.

٤- المؤسسات الأكاديمية والمتخصصة.

٥- المنظمات الطوعية غير الحكومية.

٦- القطاع الخاص.

٧- قطاع المـــرأة.

٨- القطاع الإعلامي.

(ب) التقسيم والأولويات

ب – ١ – الإطار العام:-

ب – ١ – ١ – السكان والتحضر في السودان :-

إن حجم ومعدلات النمو السكانى فى أى بلد ما هما نتاج مستوى الخصوبة والهجرة ومعدلات الوفيات. ومن المعلوم أن حجم السكان يعتبر من أهم المؤشرات لتحديد الإحتياجات على المستوى القومى والإقليمى والدولى، بل أن الخصائص الديمغرافية للسكان تجد حيزاً كبيراً عند القائمين على أمر التخطيط بصفة عامة، والتخطيط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والعمرانية بصفة خاصة.

ومن الخصائص الديمغرافية الهامة فى هذا الإطار التوزيع النوعى والعمرى للسكان ومعدلات الخصوبة والوفيات والهجرة ومعدلات نمو السكان وحجم وتركيب الأسرة، كل هذه المؤشرات يمكن إستخدامها لشرح المتغيرا ت الديمغرافية التى تؤثر فى التحضر فى السودان لتوضيح حجم المشكلة وإيجاد الحلول لها.

وسوف نتناول فى الأجزاء التالية المتغيرات الديمغرافية التى تؤثر على التحضر فى السودان.

ب–١ –١ – ١ – سكان السودان :-

أجريت فى السودان أربعة تعدادات سكانية ٥٥/ ١٩٥٦م ، ١٩٧٣م، ١٩٨٣م و ١٩٩٣م كانت على التوالى ٣ر١٠ مليون، ١ر١٤ مليون، ٦ر٢٠ مليون و ٩ر٢٤ مليون نسمة. وجاء توزيع السكان حسب نمط المعيشة كالآتى :-

فى عام ١٩٥٥/ ١٩٥٦م كانت نسبة الحضر (٩٪) ونسبة الريف (٧٨٪) بينما يمثل الرحل (١٣٪) أما فى عام ١٩٧٣م فكان الحضر (٥ر١٨٪) والريف (٧٠٪) أما الرحل فكانت نسبتهم (٥ر١١٪). وفى عام ١٩٨٣م كانت نسبة الحضر (٥ر٢٠٪) بزيادة (٦٢٪) عن ما كان عليه الحضر فى عام ١٩٧٣م. وكانت نسبة الريف (٥ ر٦٨٪) ونسبة الرحل (١١٪).

وفى آخر تعداد أجرى (عام ١٩٩٣م) كانت نسبة الحضر (٣ر٢٥٪) بزيادة قدرها (٤٩٪) عن تعداد عام ١٩٨٣م، بينما كانت نسبة الريف هى (٣ر٦٦٪) ونسبة الرحل (٥ر٨٪) أما إتجاه النمو السكانى حسب نمط المعيشة فقد سجل الآتى :-

في الفترة بين ،١٩٥٥- ١٩٧٣م كان معدل النمو السكاني (٩ر١٪) للثلاث فئات (الحضر، الريف والرحل) مجتمعين وكان معدل النمو للحضر (٣ر٦٪) والريف (٢ر١٪) أما الرحل فكان (٩ر٠٪) وهذا يدل على أن المعدل الكبير لنمو الحضر (٣ر٦٪) ليس نتاج النمو الطبيعي فقط و إنما نجد أن جزءاً كبيراً منه هو محصلة الهجرة من الريف الى الحضر.

أما في الفترة من ٥٥ - ١٩٨٣م فإن معدل النمو السكاني الكلي بلغ (٩ر٣٪) بينما كان معدل نمو الحضر خلال هذه الفترة هو (٩ر٥٪) بينما ينمو الريف بمعدل (٢ر٢٪) وينمو الرحل بمعدل (٨ر١٪).

أما في الفترة بين ١٩٧٣ - ١٩٨٣م فإن معدل النمو السكاني الكلي (٦ر٢٪) وكان معدل نمو الحضر (٠ر٤٪) والريف (٦ر١٪) بينما بلغ معدل نمو الرحل (٦ر٠٪) وبالنظر لهذه المعدلات خاصة للثلاث فترات الأخيرة فإن متوسط معدل نمو الحضر قد سجل (٠ر٥٪) وهذا يدل على أن هذه المعدلات العالية هي التي تسببت في مشكلة التحضر في معظم مدن السودان. وبالنظر لبيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٣ و١٩٩٣م نجد أن مدينة الخرطوم الكبرى قد نمت في الفترة من ١٩٨٣م الى ١٩٩٣م بنسبة (١١١٪) بينما نمت مدينة ود مدني بمعدل (٥١٪) ومدينة بورتسودان بنسبة (٤٩٪)، وكسلا بنسبة (٦٧٪) والأبيض بنسبة (٧٥٪) وملكال بنسبة (١٢٣٪) وجوبا بنسبة (٣٥٪) والفاشر بنسبة (٦٨٪). أما بالنسبة للولايات فقد سجلت ولاية الخرطوم أعلى نسبة تحضر (٦ر٨٣٪) في عام ١٩٩٣م تليها الولاية الشرقية (٢ر٤٢٪).

ب- ١-١-٢- التوزيع النوعي والعمري للسكان وأثره على التحضر :-

لم يتغير الهيكل العام لمعدل النوع حسب نمط المعيشة والذي يوضح أن نسبة الإناث تزيد عن الذكور في الريف حيث أن عدداً كبيراً من الذكور يهاجر الى الحضر سعياً وراء العمل ولأسباب عدة أخرى. وتقل نسبة الإناث في الحضر عن الريف إذ أن الذكور الذين يأتون للحضر لا ترافقهم أسرهم في أغلب الأحيان وأن عدداً كبيراً منهم غير متزوجين أساساً.

ولقد اظهرت نتائج التعداد الرابع ان هنالك (١٠١ ذكراً) لكل (١٠٠)انثى على مستوى القطر، وقد كانت هذه النسبة في تعداد ١٩٨٣ (١٠٤ ذكراً) لكل(١٠٠) انثى. وان هيكل التوزيع النوعي بين الريف والحضر كان كالآتي:-

في تعداد ١٩٩٣ كان هنالك (١١٠ذكراً) لكل (١٠٠انثى) وهو توزيع لم يختلف كثيراً عن التوزيع النوعي لتعداد ١٩٨٣. ونجد ان التنمية الاقتصادية المتوازنة تحتاج لعدد كبير من الذكور في الريف حيث توفر المشروعات الانتاجية . وان هذا الاختلال في نسبة النوع في الريف تؤثر على الانتاج والانتاجية.

اما التكوين العمرى للسكان فنجد انه فى تعداد ١٩٩٣ كانت نسبة الذين يقعون فى فئة اقل من ١٥عاماً يمثلون (٤٣٪)من اجمالى السودان وباضافة الذين تزيد اعمارهم عن ٦٠عاماً وهم نسبة(٣,٤٪) فاننا نجد ان ما يزيد عن (٤٦٪) من السكان بالاضافة الى فئة الطلاب فى فئات العمر ١٥-٢٢والمعاقين ، يمثلون نسبة الاعالة العالية والتى تتوقع ان تنخفض عن تعداد ١٩٨٣ وهى نسبة (٨٨,٤) ، وهذا المعدل العالى يشكل عبئاً على التنمية إذ أن الذى ينفق على هؤلاء يجعل نسبة ما ينفق على الإستثمار التنموى قليلة جداً. ومن هنا نخلص الى ان هجرة الذكور فى سن العمالة تشكل عنصراً هاماً من عناصر التحضر فى السودان ، وما يتبع ذلك من ضغط على الموارد المحدودة للمدن ، مما يؤدى الى الاختناقات فى معظم الخدمات بالمدن.

ب-١-١-٣-كثافة السكان :-

إن كثافة السكان بالنسبة للسودان والتى نحصل عليها بقسمة عدد السكان على المساحة الكلية للقطر قد بلغت (١٠) أشخاص للكيلو متر المربع. وبالنسبة للولايات الست عشرة الشمالية فإن كثافة السكان بلغت ٤ر١١ شخصاً للكيلومتر المربع.

إن ولاية الخرطوم هى أكثر الولايات كثافة بالسكان إذ بلغت كثافتها (٨ر١٦٢ شخصاً) للكيلو متر المربع تليها الولاية الوسطى (١ر٣٨ شخصاً) للكيلو متر المربع.

أما بقية الولايات (السبع الباقية) فإن كثافتها لا تزيد عن متوسط الكثافة للقطر وهى (١٠ أشخاص) للكيلومتر المربع. وبحساب نسبة (GINI) وهى (٠ر٨٤) والرقم القياسى للتركيز هو (٠ر٢٨٩) تجد إنهما منخفضان بالمقارنة مع بقية أقطار العالم مما يدل على أن السودان قطر قليل الكثافة السكانية بالمعايير الدولية. إلا أننا إذا حسبنا كثافة السكان حسب نوعية الأراضى، فإننا نجد أن كثافة السكان بالنسبة للأراضى الصالحة للزراعة ترتفع الى (١ر٢٢) شخصاً للكيلو متر المربع بدلاً من (١٠) أشخاص للكيلو متر المربع فى حالة المساحة الكلية. أما إذا إستخدمنا مفهوم الأراضى المزروعة فإن كثافة السكان ترتفع الى (٢٠٢) شخصاً للكيلو متر المربع. ويتضح من نتائج تعداد السكان أن الولاية الوسطى، ولاية الخرطوم، ولاية دار فور قد كسبا عدداً من السكان نتيجة الهجرة مما أدى الى زيادة كثافة السكان بهذه الولايات.

ب-١-٢ - الهجرة والنزوح:

تعتبر حركة الإنسان من مكان الى آخر بقصد الإقامة من الظواهر القديمة التى إرتبطت بالسياق التاريخى لتطور البشرية. وقد لعبت العوامل المناخية فى الماضى مثل توفر الماء والأرض الخصبة، الدور الأساسى فى حركة البشر فى شكل جماعات أو أفراد من مناطق الجفاف الى مناطق الخصب. حيث شكلت هذه العوامل دوافع لهجرة أعداد كبيرة من السكان بإتجاه بعض المناطق التى أصبحت مناطق إستقطاب كبيرة نشأت على أثرها حضارات لا تزال آثارها قائمة حتى الآن مثل حضارة وادى النيل وحضارة ما بين النهرين (دجلة والفرات).

فى التطور اللاحق ومنذ بداية الثورة الصناعية فى اوروبا ونشوء المدن الصناعية، أخذت العوامل الإقتصادية تلعب دوراً كبيراً الى جانب العوامل المناخية فى حركة السكان، حيث شكلت مراكز النشاط الإقتصادى المتعدد مراكز جذب كبير للسكان كان من نتائجه التضخم المستمر فى إعداد سكان هذه المراكز حتى وقتنا الحاضر. فهنالك الآن العديد من المدن يفوق عدد سكانها العشرة ملايين نسمة.

والسودان كغيره من بلدان العالم شهد منذ القدم تحركات سكانية بسبب إتساع رقعته الجغرافية وحدوده الواسعة مع العديد من الدول. إلا أن الهجرة بجميع أنماطها بدت أكثر حدة ونشاطاً فى العقدين المنصرمين. فلا شك أن الجهود التنموية التى بذلت فى الماضى قد أحدثت حركة نشطة للسكان بإتجاه بعض مراكز المدن كالعاصمة القومية وبعض الولايات بسبب نمط التنمية غير المتوازنة بين ولايات البلاد وبين الريف والحضر حتى عرف السودان بأنه بلد المليون ميل مربع وبلد المليون مهاجر. وهذا يشابه الى حد بعيد دوافع الهجرة فى العديد من البلدان الأخرى إلا أن هناك العديد من العوامل المميزة للهجرة فى السودان بالمقارنة مع الهجرة فى دول أخرى قد لعبت دوراً كبيراً فى شدة تيارات الهجرة بالإضافة الى العوامل السالفة فقد تسبب الجفاف والتصحر إضافة لإستمرار الحرب فى مناطق الجنوب والصراعات القبلية فى غرب البلاد الى هجرة أعداد كبيرة بإتجاه العاصمة وبعض المراكز الحضرية الأخرى. كما أن الأوضاع السياسية غير المستقرة فى الدول المجاورة إضافة الى الجفاف والمجاعة قد دفعت بأعداد كبيرة من سكان تلك الدول الى اللجوء الى أراضى السودان. شكلت جميع هذه التحركات خللاً فى التوزيع الجغرافى للسكان وضغوطاً سكانية كبيرة على مناطق الجذب فاقت قدرتها على الإستيعاب وعرقلة الجهود التنموية فى أحيان كثيرة.

وتجدر الإشارة الى أن هنالك إهتماماً وطنياً ودولياً بالهجرة والتحضر، إذ أن العالم يتحضر بإضطراد بإنتقال الناس الى المدن بحثاً عن فرص العمل والتعليم ومستويات معيشية أفضل بعيداً عن الأراضى التى لم يعد بإمكانها لأى سبب كان أن تعولهم.

وتشير إسقاطات الأمم المتحدة أنه بحلول عام ٢٠٠٣م من المتوقع أن تأوى المناطق الحضرية أكثر من نصف سكان العالم. وعلاوة على ذلك يوجد إتجاه مستمر نحو التضخم الحضرى المتزايد بإستمرار.

ومع أن التحضر هو إنعكاس للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن المعدلات السريعة للنمو الحضرى خاصة فى البلاد النامية تجهد طاقات الحكومات والمحليات لكى توفر أبسط الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحى. وفى غياب الإسكان الكافى ظهرت المستوطنات العشوائية وغيرها من المستوطنات غير الرسمية مما أدى الى توسع المناطق الحضرية والى إلتهام المناطق الزراعية المنتجة، بما له من عواقب إضافية بالنسبة لصحة سكان الحضر ورفاهيتهم. ولعله للأسباب المذكورة تكاد تجمع *الدول النامية أن الهجرة والنمو الحضرى وليس الزيادة الطبيعية وإرتفاع معدلات الخصوبة تشكل الهاجس السكانى الأول بالنسبة لها.*

ويبدو أن هناك قناعة تامة بأن الهجرة الى الحضر تسببت فى تصاعد معدلات البطالة الحضرية والنقص فى المساكن وإمدادات المياه والكهرباء والإصحاح والمواصلات والخدمات الأخرى والتدنى العام فى نوعية الحياة الحضرية. كذلك هناك قناعة أن الهجرة تلقى بظلالها السلبية على المناطق الريفية المرسلة ليس فقط بإفراغها من قوتها العاملة الفتية ولكن بتحويل الإستثمارات والموارد الى المدن.

على أن النظر للجوانب السلبية للهجرة قد يكون مضللاً ... إذ أن الهجرة والنمو الحضرى يلعبان دوراً هاماً فى عملية التنمية. من الناحية النظرية قد يؤدى وفود أعداد كبيرة من مراكز المدن بالإضافة *لزيادة عرض القوى العاملة الى إنعاش التوسع الصناعى وتوليد العديد من الأنشطة الإقتصادية. أما بالنسبة للمناطق الريفية، قد يؤدى التغيير فى معامل الأرض والقوى العاملة الى خلق مناخ موالى الى تغيير التقنيات* والفنون الإنتاجية كما يؤدى لإنتقال العمالة الريفية الى الحضر لزيادة الطلب على المنتجات الزراعية وزيادة أسعارها مما يؤدى ا لى تعديل شروط التبادل التجارى بين الريف والحضر وتحسين دخول سكان الريف.

كذلك فإن تحويلات المهاجرين الى أسرهم وخاصة لو أستخدمت فى مجال الإستثمار ربما يقود لتحسين توزيع الدخل بين الريف والحضر.

وجملة القول أن الحديث عن الآثار السلبية للهجرة بصورة مسبقة حديث غير صحيح ومضلل لصانع القرار. على أن المشكلة تنشأ عندما تتجاوز الهجرة القدرة الإستيعابية لمراكز الحضر وتؤدى الى ضغوط على أسواق العمل والسكن وخدمات الصحة.

لذلك فقد تبنت معظم الدول سياسة لتخفيف حدة الهجرة الى الحضر أو عكس تياراتها. من ضمن هذه السياسات والإجراءات التى إتخذتها حكومة السودان فى بداية السبعينات جاءت تحت ما يسمى بسياسة تجميل العاصمة. ولم يكتب النجاح لمعظم هذه السياسات لأنه لم تتم صياغتها بمعرفة تامة ودقيقة بدوافع وآثار الهجرة بل أنه فى أحيان كثيرة تكون السياسات غير مبررة وغير سليمة وبشكل غياب المعلومات الدقيقة والموثوقة العقبة الرئيسية فى صياغة السياسات والآثار المتوقعة لأى من الخيارات.

وحيث أن السياسات التنموية تؤثر فى وتتأثر بالهجرة، يصبح من المهم لصانع القرار معرفة أى السياسات أكثر فاعلية ، وما هى خيارات السياسات المتاحة والمفاضلة بين الأهداف المختلفة والمتضاربة أحياناً.

وهنالك عدة أسباب تجعل من الضرورى معرفة عملية الهجرة، ففى المقام الأول وحيث أن الناس يتحركون سعياً لتحسين أوضاعهم الإقتصادية والإجتماعية فيمكن إعتبار الهجرة كأحد وسائل التنمية البشرية.

ثانياً : تواجه البلاد فى مسيرتها التنموية تحدى الإستغلال الكامل لمواردها الطبيعية والبشرية. والسودان كبلد بإتساع رقعته الزراعية يملك إمكانيات هائلة لتوظيف موارده البشرية المتوفرة إذا تم تحريكها وتنظيمها بصورة وفقاً لتخطيط محكم.

ثالثاً : يعتبر التوزيع العادل للسلطة والثروة بين ولايات البلاد هدفاً أساسياً ومشروعاً وتنفيذ هذا الهدف يستدعى التنسيق بين السياسات والبرامج الإقتصادية وبرامج التوزيع الجغرافى للسكان على المستوى الإتحادى والولائى تحقيقاً لتوزيع مثالى للسكان والأنشطة الإقتصادية.

رابعاً : وبما أن الحراك السكانى يعتبر أكثر إستجابة للمتغيرات الإقتصادية من المؤشرات الديمغرافية الأخرى فقد يؤثر هذا الحراك على طبيعة ومسار النمو الإقتصادى ويؤدى الى تغيرات كبيرة فى توزيع فرص العمل والدخل والرفاه. ففى السودان رغم توفر فرص العمل فى القطاع الريفى وتراجعها فى الحضر وإزدياد معدلات البطالة الحضرية، فإن معدلات الهجرة لم تتراجع بل يبدو أنها فى إزدياد مما يؤدى الى عدم التوازن فى سوق العمل ونقص فى العمالة الموسمية فى الريف وتزامن ظاهرتى العجز والفائض فى سوق العمل السودانى.

خامساً : نسبة للطبيعة الإنتقالية للهجرة فاربما تؤدى الى تعديل التركيب العمرى للسكان فى الحضر والريف وتغييرات فى الطلب على خدمات التعليم والتدريب والصحة مما يستدعى معرفة معلومات عن طبيعة وتيارات الهجرة.

سادساً : قد يولد النمو الحضرى غير المخطط بعض التوترات بين المجموعات فى المدن وبين المدن والأرياف خاصة إذا كانت المجتمعات تتميز بتنوع ثقافى وعرقى وسياسى مما قد يزكى النعرات القبلية داخل المجتمعات الحضرية ويشكل عقبة كبيرة أمام الإنسجام العرقى والوحدة الوطنية، وهكذا فإن الهجرة ظاهرة معقدة وتستلزم حلول المشكلات المصاحبة لها معرفة بالحقائق وتحليل وتقييم خيارات السياسات. وتطوير سياسة قومية للتأثير على إتجاهاتها وتياراتها وحجمها بما يعظم الفائدة منها، وتقليل آثارها غير المرغوب فيها خاصة ما يخلفه التوزيع السكانى غير المتوازن لتفاوت إجتماعى فى هذا الإطار يأتى تساؤل حول خيارات السياسات. ووصولاً لذلك، نبدأ بتوضيح بعض المصطلحات والتعاريف وحجم الظاهرة من المصادر الإحصائية المتاحة، ولا شك أن أى مصدر إحصائى يتسم ببعض القصور. والمصادر الإحصائية المتوفرة حتى الآن فى السودان هى التعدادا ت والمسوحات، ولم يتم تطوير السجل السكانى رغم أنه المصدر الأمثل لمتابعة ورصد حركة الهجرة، وتقييم آثارها، ورسم السياسات الملائمة للتأثير على تياراتها، ومعدلاتها.

وقد أجريت فى البلاد أربعة تعدادات قومية وفرت معلومات كثيرة عن تيارات الهجرة من خلال سؤال عن آخر مكان للميلاد ومكان الحصر. ولم يضاف للتعداد الأخير سؤال عن آخر مكان إقامة. فالتعدادات تزودنا بمعلومات أساسية عن ما يعرف بالهجرة الدائمة أى الفرد الذى أختلف مكان ميلاده عن مكان إقامته.

أما مسوحات الهجرة المتخصصة فى السودان. فقد إرتبطت بأنشطة وزارة العمل حيث أجرى أول مسح بمنطقة الخرطوم الحضرية فى إطار أنشطة بعثة إستراتيجية الإستخدام الدولية ١٩٧٤م ثم تم إجراء مسح لشمال السودان لعام ١٩٩٠م ومسح آخر للولايات المستقبلة للسكان فى عام ١٩٩٤م. ورغم غزارة المعلومات التى توفرها هذه المسوحات فيما يتعلق بخصائص المهاجرين قبل الهجرة وتجربتهم أثناء الهجرة إلا أنها إتسمت بمحدودية نطاق التغطية الجغرافية. وسيتم الإستفادة من هذه البيانات، بالإضافة الى المعلومات النوعية الأخرى يقتضى رسم سياسات وبرامج الهجرة ومعرفة تفصيلية بتدفقات وأنماط الهجرة. وفهم عملية تياراتها وإتجاهاتها. ورغم إن الدراسة الحالية تهتم بالهجرة من الريف الى الحضر، إلا أن هناك أنماطاً أخرى من الهجرة مهمة نذكر منها على سبيل المثال الهجرة الدائرية الموسمية التى كانت تشكل أكبر تيارات الهجرة الريفية فى السودان حيث أشارت الدراسات الى أن أكثر من مليون شخص يجوبون أرجاء البلاد سنوياً بحثاً عن فرص العمل والكسب (الإستخدام والعدالة والنمو فى السودان ١٩٧٤م). وتتسم دراسات الهجرة بضعف منهجى ناتج عن عدم الإجماع على مفاهيم ومقاييس موحدة بين مختلف المصادر والدراسات مما يصعب المقارنة ودراسة تأثير الحراك السكانى على المستوطنات البشرية والتنمية.

نتعرض فى الفقرات اللاحقة لأهم التعاريف والمصطلحات وصولاً لفهم مشترك حتى تأتى مدلولاتنا متناولة للظاهرة موضوع الدراسة تحديداً. فالهجرة أو حركة الناس فى الفراغ ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد وتختلف من حيث مسافة الإنتقال ومدة الإقامة. وكثير من حركة الناس اليومية لا تدخل ضمن الهجرة، إذ أن مفهوم الهجرة يتضمن تغير البنية ووحدة السكن، وتتضمن الحركة أبعاد المسافة والزمان والمكان، وتغير مكان الإقامة. ويضيف بعض الباحثين تغيراً فى النشاط الإقتصادى، ولعل مرد ذلك يرجع الى طبيعة الظاهرة وإختلافها من الظواهر السكانية الأخرى. فعلى سبيل المثال فإن الشخص يولد أ و يتوفاه الله مرة واحدة فى مكان واحد، بينما يغير نفس الشخص مكان إقامته عدة مرات، وفى كل مرة تتضمن حركته مكان بداية ومكان مقصد، وتختلف آثار حركته هذه على منطقة الإرسال والإستقبال. وتبعاً لذلك يختلف تعريف المهاجر والهجرة بإختلاف المصادر الإحصائية ودون الدخول فى جدل حول الخلافات المفاهيمية والمنهجية فى أدبيات الهجرة نبادر ونقرر أن كل هذه التعاريف يتم إختيارها بصورة تحكمية. لكن حجم الهجرة ومناهج التحليل تختلف بإختلاف مصادر البيانات والتعاريف المستخدمة، وحيث إن دراسة الهجرة تستخدم مصدرين، هما مسوحات الهجرة والقوى العاملة فإننا نلقى بعض الضوء على المفاهيم هى هذين المصدر.

تهتم التعدادت عادة بما يسمى الهجرة الدائمة Life Time Migiration حيث يعرف بأنه يشمل الشخص الذى إختلفت مكان إقامته المعتادة عن مكان ميلاده، وإضافة سؤال عن آخر مكان لإقامته إلا أن مثل هذا السؤال لم يتم تضمينه هنا فى التعداد الرابع ١٩٩٣م. أما المهاجر حسب مسوحات القوى العاملة وهو الشخص الذى قدم الى مكان ما خلال الخمس سنوات السابقة للمسح، وأقام أو ينوى الإقامة لمدة ستة أشهر أو أكثر (راجع المنهجية) لهيكلية لمسح الهجرة فى السودان ١٩٩٠م)

ونلاحظ أن المسح أضاف مدة الإقامة لإعتبار الشخص مهاجراً ولا شك أن حجم الهجرة يختلف بإختلاف المفهومين وحيث إننا نستخدم المصدرين فى التحليل اللاحق، نلفت نظر القارئ الكريم حيثما وردت بيانات عن التعداد فإن المقصود بذلك الهجرة الدائمة وحيثما تستخدم بيانات المسوحات فإننا نعنى الهجرة حسب التعريف الوارد أعلاه.

هنالك أيضاً مفهوم يرتبط بدوافع الهجرة وهو مفهوم الهجرة والهجرة القسرية. فالمعروف أن الحراك السكانى يتم بغرض تحسين الأوضاع المعيشية ولكن ظهرت أسباب قاهرة مرتبطة بالعوامل الطبيعية أو الحروب والإفتراضات الأمنية زادت من حجم الوافدين الى المناطق الحضرية.

ب-١-٢-١- حجم الهجرة والنمو الحضرى :-

تشير تقديرات الأمم المتحدة الى أنه بحلول نهاية القرن الحالى سيكون عدد الأشخاص الذين يعيشون فى المدن أكثر من الذين يعيشون فى الريف، وذلك للمرة الأولى فى تاريخ البشرية. وقد اثر هذا التحول على كل جانب من حياة الإنسان، وصاحبته تحولات إجتماعية وإقتصادية هامة لا سيما فى البلدان النامية والتحضر (أى الزيادة فى نسبة سكان المناطق الحضرية) ناتج عن ثلاثة عناصر رئيسية :-

الهجرة الى المناطق الحضرية، إعادة تصنيف المناطق والزيادة الطبيعية فى المناطق الحضرية، وعلى الرغم من أنه من الصعب للغاية تقديم مدى إسهام كل عنصر من هذه العناصر الثلاثة على وجه الدقة فى التحضر، ولكن يمكن القول بأن عنصرى الهجرة الداخلية وإعادة التصنيف يتمان بمعدل ٤٠ – ٥٠٪ ويعود الباقى الى النمو الطبيعى فى السودان.

ولعله من المناسب أن نلقى الضوء بداية بالنمو الحضرى كما يعكسه الجدول التالى:-

جدول رقم (١-١)

سكان الحضر فى السودان خلال سنوات ٥٦، ٧٣، ٨٣ و١٩٩٣م.

	١٩٥٦م	١٩٧٣م	١٩٨٣م	١٩٩٣م
إجمالى السودان	٨٨٥٤٣٦	٣٦٠٥٨٩٦	٤٢١٩٨٢٦	–
السودان الشمالى	٨٢٩٤٦٥	٢٣١٢٩٨٠	٣٧٢٢١٧٤	٦٢٨٥٠٥٢
الولايات الجنوبية	٥٦٠١١	٢٨٢٩١٦	٤٤٧٦٥٢	–

المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء – تعداد السكان الرابع – النتائج الأولية.

ويلاحظ إذا ما أخذنا الولايات الشمالية لوحدها (حيث لم تتوفر لنا بيانات عن الولايات الجنوبية من المصدر الذى بين أيدينا) يبين إن سكان الحضر قد تضاعفوا ٥ر٢ مرة خلال الفترة ٥٦ – ١٩٩٣م بمعدل نمو سكانى ٤ر٥ ٪ خلال الفترة موضوع الدراسة وهى معدل نمو يساوى ثلاثة أضعاف نمو سكان الريف.

وننبه مرة أخرى الى أن الهجرة ليست هى المكون الوحيد للنمو الحضرى على إن المعلومات المتوفرة تبين لنا إن من بين سكان الحضر البالغ عددهم ٣ر٦ مليون نسمة ، هنالك حوالى ٤ر٣ مليون إختلف مكان ميلادهم عن مكان إقامتهم وأن حوالى ثلثهم جاءوا من مناطق ريفية لمناطق حضرية.

يرتبط التوزيع السكانى فى السودان بالموارد الطبيعية وفى مقدمتها المياه وتوزيع الخدمات الإجتماعية بالإضافة لإستغلال الموارد البشرية فى التنمية. فإذا أخذنا نمط الحياة فى الحضر والريف والبادية نجد أن التوزيع السكانى خلال الفترة من عام ١٩٥٦ وحتى ١٩٩٣م يوضح نقلة جذرية إذ إزداد عدد سكان الحضر من أقل من مليون نسمة بقليل فى عام ١٩٥٦م الى ٦ر٢ مليون نسمة فى عام ١٩٩٣م حيث كان سكان الحضر يمثلون ٨ر٨ ٪ من جملة سكان السودان فى عام ١٩٥٦ وإرتفعت هذه النسبة الى ٥ر١٨ ٪ فى عام ١٩٧٣ الى ٥ر٢٠ ٪ عام ١٩٨٣ حتى وصلت الى ٢ر٢٥ ٪ فى عام ١٩٩٣م.

وتتفاوت المدن فى عالم اليوم تفاوتاً كبيراً فى أحجامها وعدد سكانها وكثافتها السكانية، وفى تقدمها الإقتصادى وإمكانياتها، بالرغم من ذلك التفاوت فإنها تشترك فى وظيفتها الأساسية وهى تقديم الخدمات الأساسية والثقافية والإجتماعية لسكانها، حيث تستوعب مدن اليوم نحو ثلثى ا لزيادة الإجمالية للسكان فى العالم النامى والتى ستبلغ ٦٠٠ مليون شخص إضافى خلال العقد الحالى، وبحلول عام ٢٠٠٠م سيكون عدد سكان المدن الكبرى والصغرى فى البلدان النامية زهاء ٩ر١ مليار نسمة. وقد يصل ذلك الرقم الى ٥ر٣ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ م .

تم تصنيف المدن فى السودان على أساس عدد السكان الى نوعين رئيسيين هى المدن الصغرى وهى التى يتراوح عدد سكانها بين ٠٠٠ر٢٠- ٠٠٠ر١٠٠ نسمة، أما النوع الثانى فهى المدن الكبرى وهى التى يفوق عدد سكانها ٠٠٠ ر ١٠٠ نسمة.

لقد تصاعد عدد سكان المدن السودانية بدرجة كبيرة فاقت كل المؤشرات الديمغرافية لمعظم الدول النامية، فالمتوسط السنوى لمعدل سكان المدن الكبرى والصغرى كان حوالى ٢ر٥٪ خلال ٦٤ / ١٩٦٥م وقفز الى ٨ر٦٪ خلال ٦٤ / ١٩٧٣م والى ٦ر٧٪ فى عام ١٩٩٣م، حتى بلغ ١٠٪ فى مدن الجنوب نتيجة لنزوح أعداد كبيرة من المواطنين من جراء الحرب الدائرة هناك.

كما شهدت ولاية الخرطوم نمواً مضطرداً فى عدد سكانها حيث كان عدد سكانها نصف مليون نسمة فى عام ١٩٥٦م وصل الى ٣ر٤ مليون نسمة فى عام ١٩٩٣م وهى زيادة كبيرة ناتج معظمها من الهجرة والنزوح المستمرتين للعاصمة.

وتعتبر العاصمة المثلثة هي المدينة المهيمنة Primate City حيث تستحوذ على ٤٦٪ من سكان الحضر. وتبلغ نسبة سكان الحضر ٣٣٪ وهذه النسبة لا تعتبر كبيرة مقارنة بالمتوسط العالمي.

إذن المشكلة تتصل بمعدل النمو العالي والذي يصل في حالة الخرطوم ٦ر٣٪ سنوياً، ونجد أن حوالي ٥ر مليون من سكان الخرطوم البالغ عددهم ٩ر٢ مليون ولدوا خارج الخرطوم.

ونود أن نختتم هذا الجزء بالإشارة الى أن مدناً كثيرة في العالم قد تجاوز عدد سكانها عشرة ملايين وإن عدد سكان الخرطوم يقل عن الثلاثة مليون ومن المحتمل أن يتضاعف خلال الأثنتي عشرة سنة القادمة.

ب-١-٣-٢- محددات ودوافع الهجرة :-

إن المعرفة الدقيقة بدوافع وآثار الهجرة تعتبر حيوية وضرورية لتحديد آثار الهجرة على مناطق الأرسال والإستقبال وإتخاذ قرارات بشأن تغيير مسار وحجم الهجرة مستقبلاً بشكل يتناسق مع الأهداف التنموية طويلة المدى.

وتعتمد آثار ومصاحبات الهجرة على خصائص المهاجرين، وصياغة السياسات دون هذه المعرفة التفصيلية قد تضر بالأهداف التنموية للأمة. ونحاول في هذا الجزء إستعراض المحددات الرئيسية للهجرة ودراسة طبيعتها الإنتقائية إستناداً على البيانات التي وفرها مسح الهجرة والقوى العاملة لسنة ١٩٩٤م عن المهاجرين الى مراكز الحضر خلال الخمس سنوات السابقة للمسح.

ويمكن القول بأن أسباب الهجرة الى الحضر يمكن يجوز تفسيرها جزئياً في عوامل الطرد في الريف المتمثلة في قلة فرص العمل و إنخفاض الإنتاجية والدخول والخدمات القاصرة. كذلك فقد أشارت بعض الدراسات لإتساع الفجوة بين الريف والحضر والزيادة السكانية كما يمكن إضافة عوامل أخرى ساعدت في إتساع البطالة والفقر الريفي مثل ضعف الإستثمار الزراعي وتفتيت الحيازات وعدم العدالة في توزيع الأرض ومدخلات الإنتاج الأخرى والآليات المؤسسية التي تتحيز لكبار الملاك في مجال التمويل والأسعار النسبية بما يمكنهم من الإستثمار في التكنولوجيا كثيفة الرأسمال. كذلك فقد أدى إنتشار التعليم لزيادة الوعي للفرص المتاحة في المدن ودفع كثيراً من الشباب الى مراكز المدن لذلك تتميز الهجرة بالإنتقائية. وسنتعرض في الفقرات اللاحقة لتحليل خصائص المهاجرين القادمين إستناداً على مسح الهجرة والقوى العاملة ١٩٩٤م.

ب- ١-٢-٣- خصائص المهاجرين :-

وفر المسح المذكور بيانات تفصيلية عن القادمين خلال الخمس سنوات السابقة للمسح نلخص أهم نتائجها على النحو التالى :-

ب-١-٢-٣-١ - التوزيع العمرى والنوعى للمهاجرين :-

يبرز جدول رقم (١-٢) أن حوالى (٥١٪) من القادمين ينتمون للفئة العمرية (٢٠ - ٢٩) مع إختلاف صغير بين الذكور والإناث. كما يبرز ذلك الجدول أن نسبة الذكور تبلغ ٥٩٪ مقارنة بحوالى ٤١٪ للإناث مما يشير الى زيادة الإناث فى الهجرة.

جدول رقم (١-٢) يوضح توزيع النسب حسب العمر والنوع

السودان ١٩٩٤م

العمر		ذكور	إناث	الجنسين
١٠-١٩	١	٤٩ر١	٥٠ر٩	١٠٠
	٢	١٦ر٩	٢٤ر٦	٢٠ر١
٢٠-٢٩	١	٦٢ر٨	٣٧ر٢	١٠٠
	٢	٥٤ر٨	٤٥ر٨	٥١ر١
٣٠-٣٩	١	٧١ر١	٢٨ر٩	١٠٠
	٢	١٦ر٣	٩ر٣	١٣ر٤
٤٠-٤٩	١	٤٢ر٩	٥٧ر١	١٠٠
	٢	٥ر٤	١٠ر٢	٧ر٤
٥٠-٦٤	١	٤٧ر٨	٥ر٢	١٠٠
	٢	٦ر٦	١٠ر٢	٨ر١
العينة	١	١٦٦	١١٨	٢٨٤
	٢	٥٨ر٥	٤١ر٥	١٠٠

١- النسبة المئوية على مجموع السطر.

٢- النسبة المئوية على مجموع العمود.

المصدر : - وزارة العمل مشروع قاعدة معلومات هجرة العمل.

مسح القوى العاملة ١٩٩٤م.

ب-١-٢-٣-٢ - التوزيع حسب الحالة الزواجية :-

تظهر البيانات المتوفرة من المسح أن المرأة بدأت تشارك في عملية الهجرة من الريف الى المدينة وخاصة البنت غير المتزوجة ، أو حوالى ثلثى القادمين لم يسبق لهم الزواج. ويظهر جدول (١-٣) أن نسبة الذين لم يسبق لهم الزواج بين القادمين تصل الى ٢١٪ عند الذكور وتظهر مرتفعة أيضاً عند الإناث ٥٤٪.

كما يلاحظ إرتفاع نسبة غير المتزوجات وسط الفئة العمرية ٢٠ - ٢٩.

جدول رقم (١-٣)

التوزيع النسبى للقادمين حسب الحالة الزواجية والنوع

السودان ١٩٩٤م.

الحالة الزواجية	ذكور	إناث	الجنسين
لم يسبق لهم الزواج	٢١ر٧	٥٤ر٢	٦٤ر٤
متزوج / متزوجة	٢٦ر٥	٣٥ر٦	٣٠ر٣
مطلق / مطلقة	٥٤ر٨	٤٥ر٨	٥١ر١
أرمل / أرملة	٠ر٦	٧ر٦	٣ر٥
المجموع	١٦٦	١١٨	٢٨٤
	٥٨ر٥	٤١ر٥	١٠٠

المصدر : وزارة العمل – مسح الهجرة والقوى العاملة ١٩٩٤م

ب-١-٢-٣-٣- الخصائص التعليمية :-

يتضح من الجدول (١-٤) أن توزيع القادمين حسب المؤهل العلمى هو من النوع ثنائى المنوال Bimodal Distribution أى أنه دالة توزيع القادمين حسب المستوى التعليمى تبلغ أقصاها فى نقطتين : المنوال الأول ويمثل ٣٩٪ من القادمين وهم الذين لم يحصلوا على أى مؤهل تعليمى ويرغبون فى العمل أياً كان نوعه لعدم توفر الخبرات لديهم.

المنوال الثانى : ويمثله الحاصلون على الشهادة الثانوية وتركوا أماكن إقامتهم لمواصلة الدراسة أو البحث عن عمل يتناسب مع مستواهم التعليمى.

تجدر الإشارة الى أن شكل الدالة التوزيعية لا يختلف حسب جنس القادم وتبقى دائماً من النوع ثنائى المنوال وتبقى نسبة غير الحاصلات على مؤهل أعلى من الذكور القادمين (٤٣٪).

جدول رقم (١-٤)

توزيع القادمين حسب النوع والمستوى التعليمى

النوع	بدون مؤهل	شهادة إبتدائية	شهادة متوسطة	ثانوى	ما بعد الثانوى	شهادة جامعية	إجمالى
ذكور	١ر٣٦	٢٣ر٥	١ر٨	٣٠ر٧	٢ر٤	٥ر٤	٥٨ر٥
إناث	١ر٤٣	١٨ر٦	١ر٧	٢٧ر١	٤ر٢	٥ر١	٤١ر٥
الجنسين	١ر٣٩	٢١ر٥	١ر٨	٢٩ر٢	٣ر٠	٥ر٣	١٠٠

ب-١-٢-٤- العلاقة بقوى العمل :-

أبرز المسح أن نسبة كبيرة من القادمين البالغين من العمر ١٠ سنوات فأكثر، يعملون خلال الشهر الأخير السابق للمسح وأن نسبة من هم خارج قوة العمل مرتفعة تصل الى ١٥٪ ويختلف هذا التوزيع حسب النوع ٣٦٪ للذكور و ٧٣٪ للإناث.

وبالمقارنة مع إجمالى عينة السكان فى الحضر، نلاحظ أن نسبة الخارجين عن قوة العمل تكاد تتساوى بين الذكور القادمين والمقيمين بينما تنخفض قليلاً عند النساء القادمات أى أن نسبة النساء القادمات أكثر مشاركة فى النشاط الإقتصادى من المقيمات فى الحضر.

جدول رقم (١-٥)

السكان خارج قوة العمل حسب حالة الهجرة والنوع

	إجمالى العينة	قادمين
ذكور	١ر٣٣	٥ر٣٥
إناث	٥ر٨٤	٩ر٢٢
الإجمالى	٢ر٥٨	٢ر٥١

المصدر: حسبت من مسح الهجرة والقوى العاملة ١٩٩٤م

ب-١-٢-٤-١- *البطالة :-*

تبلغ نسبة البطالة بين القادمين ٣ر١٢٪ وتختلف حسب النوع حيث تبلغ ٨ر١٨ و ٢ر١٠ وسط الإناث والذكور على الترتيب. وليس هنالك إختلاف ذو دلالة إحصائية حسب العمر إلا أن البطالة ترتفع عند المهنيين الحاصلين على شهادة ثانوية فأعلى، وتنخفض عند الأميين وحملة الشهادة الإبتدائية.

أما التوزيع المهني فتشير بيانات المسح الى تدني نسبة المتخصصين منهم مقارنة بالمقيمين ١٣٪ و ٢٦٪ على الترتيب وأن غالبية القادمون يشتغلون كعمال.

ومن خلال توزيعهم حسب قطاع النشاط الإقتصادى، نلاحظ تمركزهم فى ثلاثة قطاعات رئيسية.

* الخدمات الإجتماعية ٣٧٪
* التجارة والمطاعم والفنادق ١٨٪.
* الزراعة والصيد البحرى ١٧٪.

كما يلاحظ أيضاً أنهم أكثر تواجداً فى قطاع البناء مقارنة بالمعلمين.

ب-١-٢-٤-٢- *الحالة العملية وقطاع العمل :-*

نجد وحسب البيانات المتوفرة من المسح، أن غالبية القادمين يستغلون كأجراء Employees (٧٠٪) ونسبة قليلة منهم يديرون أعمالهم بأنفسهم. ويبدو أن القطاع الخاص أكثر جذباً لهم حيث يشتغل ٥٥٪ منهم به مقابل ثلثهم فى القطاع الحكومى.

ويشتغلون فى أجزاء هشة من سوق العمل تتميز بما يلى :-

طول فترة العمل حيث يشتغل ٥٢٪ ساعات عمل تساوى ٥٢ ساعة ويتقاضى ٣٢٪ أجرهم باليومية و ١٨٪ بالقطعة.

وحوالى ٧٣٪ منهم يشتغلون لحالهم فى منشئات لا يفوق عدد عمالها ٥ أفراد، مما يشير الى قوة إنتسابهم الى القطاع الهامشى.

ب-١-٢-٥- *أسباب الهجرة :-*

حسب نتائج المسح فإن أهم أسباب الهجرة تتمثل فى :-

١- البحث عن عمل.
٢- النقل.
٣- الإلتحاق بالعائلة.
٤- التعليم.

ويعد السببان الأول والثالث أهم الأسباب ويمثلان ٣٣٪ على الترتيب يليهما الهجرة بسبب التعليم والتى تمثل ٢٣٪ ويلاحظ البحث عن العمل أكثر شيوعاً وسط الذكور بينما يشكل الإلتحاق بالأسرة السبب الأكثر شيوعاً وسط النساء ونلاحظ أن حوالى ثلث الذين كان سبب قدومهم الألتحاق بالأسرة إلتحقوا بأقربائهم، وأن غالبية الذين قدموا بسبب التعليم يعيشون مع أقربائهم.

وقد أثر ذلك على تركيب الأسرة الحضرية والتى أصبحت أكبر حجماً كما أصبحت الأسرة ممتدة.

جدول (١-٦) علاقة المهاجرين القادمين للحضر برب الأسرة

رب الأسر	مجموع العينة	القادمين
رب الأسرة أو زوجته	٤٠ر٦	٢٥
ابن / بنت	٤٢ر٣	١٤ر١
أقارب آخرين	١٦ر٣	٥١ر٤
بدون قرابة	٨ر٠	٩ر٥

ويلاحظ من الجدول (١-٦) أن نسبة أرباب الأسر وأزواجهم ضعيفة ٢٥٪ عن القادمين مقارنة بإجمالى العينة (٤٠ر٦) وينسر هذا جزئياً فى إنتشار القادمين الذين لم يسبق لهم الزواج علاوة على أن نسبة اللقادمين الذين يعيشون فى أسرة يرأسها أحد أقاربهم تصل ٥١ر٤٪ مقارنة بنسبة ١٦ر٣ لإجمالى العينة.

كذلك فهنالك تأثيرات ديمغرافية أخرى إنعكست فى الهيكل العمرى وإختلاف التوزيع النوعى بين وسطى الريف والحضر كما تشير الى ذلك بيانات المسح والتعداد. إلا أن الفروقات فى الحضر تبدو طفيفة.

وعموماً، فإن الهجرة بالإضافة لتأثيرها على المهاجرين وأسرهم فإنها تؤثر على مناطق الإرسال والإستقبال من حيث تأثيرها على الإستخدام والأجور والدخل وتوزيعه والتغييرات التكنولوجية والتركيب الديمغرافى، كما تكون لها آثارها على التنمية القومية. نحاول فى الفقرات اللاحقة إلقاء مزيد من الضوء على هذه الجوانب.

ونبادر بتلخيص السمات العامة للهجرة والتى تتضح من التمعن فى عموميات البيانات المتوفرة وأولها أن الهجرة ذات طابع إنتقائى يميل الى إنتقاء العناصر الفتية الشابة من غير المرتبطين برباط الزوجية. وهذا يشكل بالإضافة لحرمان مناطقهم الأصلية من مقدراتهم المعطاة تشكل إغراقاً لسوق العمل فى المناطق الحضرية بقدرات هائلة لا يتم توظيفها بكفاءة أو لا يتم مكافئتها مما يعنى هدراً كبيراً لعنصر العمالة على المستوى الوطنى العام.

السمة الثانية التى يمكن الإشارة لها من واقع بيانات المسح هى ما ينسجم مع ما سبق الإشارة اليه من أن المهاجرين يعانون فى مناطقهم الأصلية من ضيق فرص العيش الكريم القائم على التوظيف المعقول لقدراتهم فى العمل المقنع المناسب. إذ أن نسبة كبيرة منهم قدموا الى المواقع الجديدة بحثاً عن فرص إستخدام. ويجدر بنا أن لا نقفز بسرعة الى الإستنتاج القائل بشدة الطلب على العمالة فى المناطق الحضرية إذ أن البيانات أكدت إرتفاع نسبة البطالة الصريحة والجزئية بينهم وسيادة مظاهر الإستخدام القاصر وإرتباطهم الهامشى.

على أن دلالة هذا الإستنتاج هى أن أى سياسات للتأثير على الهجرة، يجب أن تتجه لمناطق الأرسال والإستقبال على السواء. فتنمية المناطق الريفية يجب أن تسير جنباً الى جنب مع إصلاح الصناعات الإستراتيجية فى الحضر.

ولا بد من الإشارة الى الخطأ السائد عن أن زيادة الإنتاج الزراعى تعنى بالضرورة زيادة قوة العمل الريفية وإعادة المهاجرين للريف، ونعطى مثالاً التجربة الأميركية حيث كانت المساحة المزروعة فى مطلع القرن ٤٠ مليون هكتاراً يقوم عليها عشرة ملايين عامل تضاعفت المساحة الى ٤٠٠ مليون هكتاراً وتضاعف الإنتاج عشرة أضعاف وانخفضت القوى العاملة الزراعية الى مليون شخص. وتم توظيف العمالة فى القطاع الصناعى الحضرى. وإذا أتبع النموذج الأمريكى السائد عندنا الآن لبلغ حجم قوة العمل الزراعية فى أمريكا ٤٠ مليون شخصاً.

من الآثار الإقتصادية المباشرة للهجرة هى عملية التحويلات النقدية والعينية نتيجة لزيادة الدخل للإدخار عند المهاجر والتى قد تكون من نتائجها توظيفها فى مجالات إستثمارية من شأنها زيادة الإنتاجية فى مناطق الإرسال. كما أن أثر التحويلات على الدخل فى مناطق المنشأ يكون إيجابياً ويؤدى الى تقليل الفوارق فى الدخول أو سلبياً بزيادته لهذه الفوارق ومظهر عدم المساواة فى الدخول.

إن تحليل المعلومات الخاصة بالمهاجرين تحت الدراسة تلقى بعض الضوء على هذه القضايا ونبدأ بالجدول رقم (١-٢)

جدول رقم (١-٧) المهاجرين القادمين حسب العلاقة بقوة العمل- السودان ١٩٩٤م

	قبل الهجرة			بعد الهجرة		
العلاقة بقوة العمل	الجنسين	ذكور	إناث	الجنسين	ذكور	إناث
مشتغل	٣٤٫٢	٤٨٫٧	١٣٫٦	٤٢	٥٨٫٣	١٨٫٩
متعطل	٩٫٤	١١٫٢	٦٫٨	٦	٧٫٥	٣٫٨
غير نشط إقتصادياً	٥٦٫٤	٤٠٫١	٧٩٫٦	٥٢	٣٤٫٢	٧٩٫٣
إجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : وزارة العمل – مسح الهجرة والقوى العاملة ١٩٩٤م

يتضح من الجدول أعلاه أن أكثر من ٥٦٪ من القادمين كانوا خارج قوة العمل وإن ٣٤٪ فقط كانوا مشتغلين قبل هجرتهم. إرتفعت نسبة المشتغلين بعد الهجرة الى ٤٢٪ على حساب غير النشطيين إقتصادياً.

أما إذا نظرنا للمتغيرات في طبيعة النشاط حسب النوع نجد أن نسبة غير النشط تأثرت بصورة طفيفة نتيجة للهجرة وإن الزيادة في عدد المشتغلات جاءت أساساً من فئة المتعطلات قبل الهجرة.

تجدر الإشارة الى أن ٥٧٪ فقط من القادمين المشتغلين قبل حضورهم قاموا بالعمل لمدة تتراوح بين ١ -١٢ شهراً في المهن التي كانوا يزاولونها وأن البقية لم تكن توظف توظيفاً كاملاً بمعنى العمل الدائم خلال شهور السنة.

أما بالنسبة للتحويلات، فالجدول رقم (١-٨) يعكس توزيع القادمين الذين أرسلوا أو تلقوا تحويلات أثناء وجودهم.

جدول رقم (١-٨)

توزيع القادمين الذين تلقوا أو أرسلوا تحويلات حسب حجم التحويلات وسنة القدوم:

الذين أرسلوا تحويلات نقدية او عينية

	كل السنوات	١٩٨٩م	١٩٩٠م	١٩٩١م	١٩٩٢م	١٩٩٣م	١٩٩٤م
أقل من ١٠٠٠	٣٢ر٢	٤٠	–	٩ر١	٣٣ر٣	٣٣ر٣	٥٠
١٠٠٠- ٢٤٩٩	١٩ر٦	٣٠	٨ر٣	٢٧ر٣	١٦ر٧	٢٠	٠٠
٢٥٠٠ - ٧٤٩٩	٢١ر٩	١٠	١٦ر٧	٢٧ر٣	١٦ر٧	٣٣ر٣	٠٠
أكثر من ٧٥٠٠	٢١ر٤	١٠	٣٣ر٣	٣٦ر٤	٣٣ر٣	٦ر٧	٠٠
لم يذكر	١٤ر٣	١٠	٤١ر٧	٠٠	٠٠	٦ر٧	٥٠

الذين تلقوا تحويلات نقدية أو عينية

	كل السنوات	١٩٨٩م	١٩٩٠م	١٩٩١م	١٩٩٢م	١٩٩٣م	١٩٩٤م
أقل من ١٠٠٠	١ر٧	٥٠	٠٠	٨ر٣	٠٠	٤٤ر٤	١٠٠
١٠٠٠- ٢٤٩٩	١٥ر٢	٠٠	٧ر٧	١٦ر٧	٤٠	٢٢ر٢	٠٠
٢٥٠٠ - ٧٤٩٩	٣٠ر٤	٢٥	٢٣ر١	٥٠	٦٠	١١ر١	٠٠
أكثر من ٧٥٠٠	١٥ر٧	٠٠	٢٣ر١	١٦ر٧	٠٠	٢٢ر٢	٠٠
لم يذكر	١٧ر٤	٢٥	٦ر٢	٨ر٣	٠٠	٠٠	٠٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : مسح الهجرة والقوة العاملة ١٩٩٤م.

بلغت نسبة المهاجرين الى الحضر والذين أرسلوا تحويلات ٦ر١٧٪ كما أستلم حوالى ٤ر١٤ منهم تحويلات من ذويهم ويتضح من الجدول أن حوالى ٤٣٪ أرسلوا تحويلات تقل عن ٢٥٠٠ جنيه سنوياً بينما أرسل حوالى خمس المهاجرين تحويلات تزيد عن ٢٥٠٠ جنيه ويستنتج من الجدول أنه كلما طالت إقامة الفرد كلما قلت تحويلاته المرسلة. وهذا المنوال أكدته العديد من الدراسات .

أما بالنسبة للذين تلقوا تحويلات، فنجد أن نسبة الذين تلقوا تحويلات نقدية تزيد عن ٢٥٠٠ جنيه تفوق نسبة الذين أرسلوا ذات القيمة من التحويلات. إلا أننا نجد أن حوالى ٧٨٪ من الذين إستلموا تحويلات الى مناطق الإقامة الحالية بغرض التعليم أو البحث عن العمل. ونخلص من ذلك الى أن التحويلات قد أسهمت حتى الآن فى إعادة التوزيع لصالح الحضر وربما إنعكس هذا التيار مستقبلاً.

إن دراسة أثر التحويلات على توزيع الدخول فى المناطق المرسلة وأثرها على مجال الإستثمار والتوظيف فى تلك المناطق يتطلب بلا شك تحليل المعلومات المجمعة مباشرة من أسر المغادرين . المصدر الحالى لا يوفر مثل هذه المعلومات على أن المعلومات التى بين ايدينا قد تساعد فى الوصول الى بعض النتائج فى هذا الشأن. فقد بلغ متوسط التحويل من المهاجرين حوالى ٥١٨٧ جنيهاً كما بلغ متوسط ما أرسل للفرد المهاجر ٥٥٨٧ جنيهاً أى أن صافى التحويلات لا يميل لصالح المناطق الريفية المرسلة فى مجموعها.

ويبقى السؤال من هو المستفيد من هذه التحويلات ؟ ويلاحظ أن ٤٤٪ من التحويلات يقوم بها أفراد فى شريحة الدخل الأعلى من ١٥ ألف فأكثر شهرياً. فإذا كان هؤلاء القادمون قد أتوا أساساً من أسر تقع فى شرائح الدخل العليا وتمتلك من الأصول ومصادر التمويل ما مكنها من تمويل تأهيل وتعليم أعضاء الأسرة فيمكن القول بأن التحويلات تؤدى الى مزيد من عدم المساواة فى الدخول على أن الأمر يحتاج الى دراسة فى إطار معلومات أكثر تفصيلاً لمكونات وتوزيع الدخل.

وقبل الخوض فى أثر الهجرة على الإسكان والخدمات، نتحدث عن مفهوم الهجرة القسرى اى الهجرة المرتبطة بالظروف البيئية والأمنية وهو ما عرف على تسميته بالنزوح. لقد ألقت ظاهرة النزوح بثقلها على كثير من المدن السودانية فى وقت لم تكن فيه هذه المدن مستعدة لإستقبال تلك الموجات البشرية النازحة من الريف. وأصبحت المدن ولا زالت تعانى من تلك الظاهرة على جميع الأرصدة ولايمكن اعطاء إلا لمجرد تقديرات عن عدد المتأثرين بالحرب والجفاف والنازحين الى المناطق الأكثر امناً.

ونظراً لعدم إمكانية إجراء تعداد حديث لجنوب السودان فإن إيراد أى أرقام بالنسبة للجنوب لا يعدو أن يكون تقديراً مبدئياً. ومع ذلك قدر تعداد ١٩٩٣م عدد المواطنين الجنوبيين بـ ٣ر٨ مليون من جملة السكان البالغين حوالى ٢٥ (خمسة وعشرين) مليوناً وتزيد جميع التقديرات الأخرى لمنظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للسكان الجنوبيين من تقدير التعداد. ويعطى تقييم عملية شريان الحياة لعام ١٩٩٤م تقديراً وسطاً يبلغ ٤ر٠٩ مليون.

وبإستعراض الحيثيات (عملية شريان الحياة ١٩٩٤م، و دال ١٩٩٤م، وبيندر فاست ١٩٩٤م، ومناشدة الأمم المتحدة من أجل السودان يناير – ديسمبر ١٩٩٥م، والسبع أوراق عن النزوح المقدمة فى مؤتمر مركز الدراسات السكانية لجامعة الجزيرة عام ١٩٩٠م) نلاحظ نزعة تدنى عامة فى عدد المتأثرين بالجفاف والنزاع المسلح من حوالى سبعة مليون فى الأعوام ١٩٨٩ م الى ١٩٩١م الى نحو ٢ر١ مليون عام ١٩٩٤م. ومن ثم تناقصت النسبة المئوية عن مجموع السكان من أكثر من ٣٠٪ الى حوالى ٦٪ فى نفس الفترة المحددة.

جدول (١–٩) حجم النازحين فى السودان ، حسب
انواع النزوح وبالولايات المستقبلة

الإقليم	أسباب أمنيه	الجفاف	المجموع
الشمالى	٠٨ر	٠٨ر	١٦ر
الخرطوم الكبرى	١٨ر	–	١٨ر
الأوسط	٣٢ر	٢ر	٥٢ر
الشرقى	–	٦ر	٦ر
دارفور	٠٦ر	٨ر	٨٦ر
كردفان	٠٧ر	١ر	٨٦ر
بحر الغزال	٠٤١ر	–	٤١ر
الإستوائية	٨ر	–	٨ر
أعالى النيل	٥٦ر	–	٥٦ر
المجموع	٤ر١	٢ر٦٨	٦ر٧٨

* المصدر مكتب التعداد ١٩٨٨م.

كان التقرير الكلى للسكان عام ١٩٨٨م حوالى ٢٢ مليوناً ، منهم ٣١٪ نازحون. ويوضح الجدول عدم وجود أى نزوح الى الخرطوم العاصمة من جراء الجفاف. وهذا ليس حقيقياً.

فبعد إنتهاء الجفاف وتنفيذ برنامج إعادة التوطين لما بعد الجفاف فضل آلاف النازحين البقاء، خاصة في أم درمان وبصفة أساسية في أبو زيد وميواتش و ابو عنجه وزقلونا. وإتخذ معظمهم مأوى لهم في المناطق جديدة التخطيط. وقدر عددهم بأكثر من ٣٠ ألف مواطن. وفي الوقت الراهن تم إيواء جميع النازحين في الخرطوم في أربعة معسكرات هي معسكرات جبل أولياء ومايو في الخرطوم والسلام وود البشير في أم درمان ذات الأغلبية الطاغية من الجنوبيين. وقد بلغت آخر تقديرات سكان المعسكرات الأربعة والمستمدة من المجلس القومي للسكان - ١٢٨٣٤٠ منهم ٨٠٣٠١ من الجنوبيين.

وفي الجنوب تقدم عملية شريان الحياة لعام ١٩٩٤م تقديراً بلغ ١٢٦٤٨٦ شخصاً يقيمون في ١٤ معسكراً ، عشرة منها في غرب الإستوائية و أربعة في شرق الإستوائية. ومن نافلة القول أن معسكرات النازحين لا تأوي سوى جزءاً من مجموع النازحين.

وقد آوت الخرطوم العاصمة على إمتداد هذه الفترة أكثر من ٥٠٪ من مجموع النازحين. وفي هذا الأثناء أدت الإقتلاعات الناتجة عن الحرب الى إعادة توزيع الجنوبيين عبر جميع أنحاء السودان بحيث يوجد ما لا يقل عن ٥٠٪ منهم الآن في ما يعرف بشمال السودان.

وفي عام ١٩٩٠م قدرت الأمم المتحدة مجموع النازحين في السودان ٣٫٥ مليون منهم ١٫٤٥ مليون يعيشون في شمال السودان، دال ١٩٩٤م.)

نتيجة للجفاف والنزاع المسلح عانت النساء من تفاعل معقد من صعوبة الحصول على الغذاء وتفكك الأسر وأنظمة الدعم الأخرى، والغياب العملي للعناية خلال مرحلة الحمل والولادة، وتزايد الطلب على عملهن من أجل البقاء الأساسي. وبالإضافة الى ذلك قد تجلب مشقة النزوح سوء التغذية والأمراض. وقد قدر معدل وفيات الأمهات سواء النساء النازحات في المستوطنات العشوائية في الخرطوم واللائي نجون من الرحلة الشاقة من مناطق النزاع بأكثر من ٨٥٠ لكل ١٠٠ ألف من الولادات الحيه (المجلس القومي للسكان ١٩٩٤). وتراوحت الأسر التي أربابها من النساء من ١٦ الى ٢٥٪ وسط الأسر النازحة. ومع ذلك تقدر دراسات المناطق المحددة للمرأة السودانية الجنوبية لـ UNIFEM ودال لعام ١٩٩٤م بأن ٥٠٪ من الأسر أربابها نساء وإن ١٧٪ أطفال ماتت أمهاتهم (ص ٨ دال ١٩٩٤م). وعليه على النساء القيام بالعبء الثقيل للعمل من أجل البقاء بجميع أبعاده فضلاً عن توفير المأوى الأساسي وإمتدت مسئوليات النساء في توفير الرعاية لأفراد الأسرة لتشمل العجزة واليتامى والمعوقين.

كما أن من المتوقع أن معدلات وفيات الرضع والأطفال وسط النازحين أعلى بكثير من متوسط المعدل القومي. ففي عام ١٩٨٧م قدر معدل وفيات الرضع في جنوب السودان بـ ٢٠٠ في كل ألف ولادة حيه مقارنة بـ ١٠٦ هي تقدير الأمم المتحدة للسودان للأعوام ١٩٨٥ - ١٩٩٠م. وكان معدل وفيات الأطفال تحت عمر سنتين قد بلغ ٢٣٤ وقدرت إحتمالات وفاة البالغين سنتين من العمر بست أضعاف المعدل في بقية أنحاء السودان.

وتوضح عملية شريان الحياة لعام ١٩٩٤م إن في مجتمعات جنوب السودان حيث يتجاوز نقص الغذاء ٢٥٪ كان معدل التطعيم ضد الحسبة بين ١٨ – ٣٠٪ في المدن، في حين بلـــغ ٤ر٢ ٪ فقط في معسكر لامي للنازحين، حيث كان يعيش ٥٩ ألف بين يناير وسبتمبر ١٩٩٤م بالرغم من إفلاح اليونسيف في تطعيم ٣٠٠ ألف طفل في المناطق المتأثرة بالحرب في عام ١٩٩٤م (مناشدة الأمم المتحدة لعام ١٩٩٥م). وعلى أي حال فإننا نتوقع أن يكون سجل النازحين بسبب الجفاف أفضل في جميع المؤشرات المتعلقة بالصحة والتغذية.

ونختم هذا الجزء بإلقاء بعض الضوء على أثر الهجرة على الإسكان والخدمات. ويستنتج من البيانات أن حوالي ٩٥٪ من سكان الريف يملكون مساكنهم مقابل ٥٧٪ من سكان الحضر علاوة على الضغوط في إرتفاع أسعار الأرض وإرتفاع الإيجارات وما قاد اليه من تدهور السكن وتجزئة المساكن لتأجير المنزل الواحد في شكل غرف لعدد من الأسر التي تشترك في دورات المياه والحمامات مما زاد من الإكتظاظ وتدهور الحياة الصحية.

على أن هذا لا يفسر في الهجرة الى الحضر وحدها، بل غياب سياسة إسكانية تعمل على توفير المأوى الصحي الرخيص إذ أن السياسة في المراكز الحضرية تقتصر على منح قطع سكنية وحتى هذا يتم بعدم كفاءة متناهية إذ أنه دائماً ما تكون القطع الممنوحة أقل من المطلب عليها، ويتسم توزيعها بعدم الكفاءة والفساد بحيث يتمكن بعض الأفراد من حيازة أكثر من قطعة ويعجز المحتاجون الأساسيون للسكن عن الحصول على أي قطعةللسكن.

وتشير بيانات المسح الى أن الذين يستخدمون شبكة صرف عام في المدن لا يزيد عن ١٪ والذين يستخدمون سايفون من شبكة عامة أو خاصة لا يتجاوز ٧٪ بل عجزت البلديات عن تصريف مياه الأمطار وذات الوضع ينطبق على طرق التخلص من القمامة والتوسع في الطرق والمواصلات والخدمات الأخرى. بل أنه لا توجد وزارة إتحادية مسئولة من متابعة السياسة القومية للإسكان.

أما بالنسبة للبيانات التي جمعت من تعداد ١٩٩٣م والخاصة بالهجرة الداخلية فهي كما ذكرنا تتكون من بيانات مكان الميلاد ومكان السكن المعتاد، بالإضافة لمكان العد. ومن هذه البيانات أمكن إيجاد الهجرة خلال فترة العمر والتي إتسمت بأن إتجاهها في إرتفاع مستمر منذ التعداد الأول (٥٥/١٩٥٦م). وقد تبين لنا أن حوالي (٢ر٧٪) من السكان غيروا أماكن إقامتهم المستديمة منذ الميلاد حسب تعداد ١٩٨٣م، وأن هذه النسبة قد زادت الى (١٣٪) في تعداد ١٩٩٣م. ومنذ تعداد ١٩٨٣م بدأت الولايات الجنوبية – نتيجة للحرب والعوامل الطاردة – تفقد الكثير من سكانها بإتجاه الولايات الشمالية، مما أثر سلباً على التحضر خاصة في المدن الكبرى (العاصمة المثلثة) وأدى الى الضغوط في الخدمات والمساكن على وجه الخصوص. فنجد أن ولاية الخرطوم (وبها عاصمة القطر) هي أكثر الولايات جذباً للمهاجرين. ففي تعداد ١٩٧٣م بلغت الهجرة لولاية الخرطوم (٧ر٢٤٪) من الهجرة الداخلية الكلية.

ووصلت معدلات الهجرة لولاية الخرطوم عند تعداد ١٩٨٣م (٣٩٪). وقد بلغ معدل الهجرة لولاية الخرطوم فى تعداد ١٩٩٣م (١ر٥٠٪). ويلى ولاية الخرطوم ولايتا الوسطى والشرقية، ونجد أنه حسب تعداد ١٩٩٣م فإن الولاية الوسطى أصبحت من الولايات المرسلة للمهاجرين لولاية الخرطوم. أما الولاية الشرقية فقد إستقبلت مهاجرين من بقية الولايات وصلت نسبتهم الى (٣ر١٢٪).

ويلاحظ أن ولاية الخرطوم تستقبل معظم المهاجرين اليها من ولاية كردفان حوالى (١ر٣١٪) تليها الولاية الوسطى (٢ر٢٣٪) الولاية الشمالية (٣ر١٩٪) بينما نجد الولاية الشرقية تستقبل معظم المهاجرين اليها من ولاية دارفور ٠ر٢٨٪ ثم الشمالية ٢ر٢٣٪ كما يلاحظ ان من بين ٥ر٢ مليون مهاجر حسب تعداد ١٩٩٣ فان ولاية الخرطوم تستقبل ٤ر١ مليون مهاجر (٣ر٥٤ ٪ وان الولاية الوسطى تستقبل ١٧٪ تليها الولاية الشرقية التى تستقبل ٦ر١٦٪ ويلاحظ ان ٧ر٤١٪ يهاجرون من الحضر الى الريف وان ٣ر٧٪ يهاجرون من الريف الى الحضر وأن ٦ر١٦٪ يهاجرون من الريف الى الريف ويمكن أن نعزى النسبة الكبيرة الى الهجرة من الحضر الى الحضر الى ان هذه الهجرة تكون من المدن الى عواصم المدن الكبيرة والتى تفسر باسباب اقتصادية متمثله فى السياسات الإستثمارية والتمويلية وايضاً السياسات الإجتماعية للحكومات فى الماضى وعليه فانه لابد من سياسات تجعل الهجرة عكسية من الحضر الى الريف ولايتم ذلك الا بتقوية ودعم النظام الفدرالى ووضع الخطط والبرامج التى تساعد على العودة الى الريف.

ب-٢- الوضع الراهن:-

ب-٢-١- حجم وتركيب الأسرة:-

تلعب الأسرة دوراً هاماً فى الإحصاءات السكانية. اذ ان للاسرة مدلولاً إحصائياً مستغلاً عن المعلومة الخاصة بالفرد كوحدة لجمع البيانات الإحصائية وتستخدم فى التخطيط للتنمية خاصة فى مجال تنمية الموارد البشرية والتخطيط العمرانى والإسكان والقوى العاملة والخدمات التى تقدمها الدولة للمواطنين فى شتى مناحى الحياة. وبما أن حجم الأسرة له مدلول هام على هيكل ومستوى المساكن والمستوطنات البشرية، وهو ايضاً مؤشر لدرجة تأثير الهجرة والتحضر على نظام السكن للأسرة التقليدية. ويختلف حجم الأسرة فى السودان بإختلاف التوزيع الجغرافى والقبلى. فنجد أن الولايات الشمالية (١٦) ولاية ذات الأسرة المكونة من (٤) أفراد تمثل (٥ر١٢٪) من مجموع الأسرة المكونة من ٥ أفراد (٧ر١٢٪)، أى أن (٢ر٢٥٪) من مجموع أسر الولايات الشمالية يتكون من (٤ أو ٥) أفراد. بينما يشكل فقط (٥٪) من مجموع الأسر تلك التى يكون بها فرد واحد، أما عدد أفراد الأسرة الذين يزيدون عن (١١ شخصاً) فيمثلون (٠ر١١٪).

ونجد أن متوسط عدد أفراد الأسرة في الولايات الشمالية هو ٥ر٧ شخصاً. ويختلف حجم الأسرة في الريف عنه في الحضر. فنجد أن حجم الأسرة يغلب فيه الأسر النوويه، خاصة في الولايات الشمالية. أما الأسر الممتدة فهي سمة من سمات ولاية الخرطوم. فنجد أنه من نسبة (٤ر٤٩٪) من الأسر النوويه في ولاية الخرطوم (٤ر٤٣٪) من الأسر هي أسر ممتدة. وتعزى هذه الظاهرة للهجرة من الريف الى الحضر مما يجعل المهاجرين يسكنون مع أقاربهم نسبة لبطء التوسع في خطط الإسكان والمساكن في الماضي، ويؤدي هذا في الغالب الى الضغوط على الخدمات والمساكن.

وإذا نظرنا لتوزيع الأسر حسب نوع المعيشة نوجدنا أن الأسر في الريف يشكلون (٩ر٦٦٪) من مجموع الأسر في السودان. وأن (١ر٣٣٪) من الأسر يتواجدون في الحضر، وبالمقارنة بين نسبة الأسر في الحضر في تعداد ١٩٨٣م وهي (٨ر١٩٪) وتلك النسبة في عام ١٩٩٣م وهي (١ر٣٣٪) لوجدنا أن هذه الزيادة الكبيرة يعزى معظمها للهجرة الداخلية.

ويلاحظ أن نسبة الذين يعيشون في الحضر من أسر ولاية الخرطوم هم (٦ر٨٢٪) وإن (٤ر١٢٪) يسكنون في الريف ، وهذا يعكس أن الهجرة والنزوح الى ولاية الخرطوم قد تمركز في الحضر.

ب-٢-٢- السكن والمساكن :-

ب- ٢-٢-١ خصائص المساكن :-

تعتبر البيانات الخاصة بالمساكن من البيانات الأساسية في الدراسات السكانية ودراسات الإسكان والمستوطنات البشرية. فهي تعتبر من عناصر الرفاه الأساسي. فالبنية السكنية السليمة حسب مقترحات الأمم المتحدة هي التي تحتوى على مسكن سليم في هيكله قائم بذاته تتوفر فيه الخدمات الأساسية.

وبتحليل بيانات تعداد ١٩٩٣م الخاص بالمساكن نجد أن ((٨ر٤٩٪) من المساكن هي من المنازل (وهي تمثل البيت من طابق أرضي بمنافعه ويحاط بسور من الطوب أو الطين)، أما القطاطي فتمثل (٧ر٤٢٪) من إجمالي سكن الأسر في السودان، ويعم هذا النوع من المسكن في الريف، وبالنسبة للفيلل (Velas) والشقق فإن (٣ر٠٪) من الأسر يسكنون فيلاً (Velas) أو شققاً. أما بقية الـ (٧ر٦٪) من الأسر فهم يسكنون في أنواع أخرى من المساكن.

وبالنسبة لنوع المساكن في ولاية الخرطوم نجد أن (٨ر٩٠٪) من سكان الولاية يقطنون في منازل من طابق واحد وهذه النسبة تكاد تكون متساوية بالنسبة للريف والحضر بالولاية. وأن هناك (٤ر٣٪) من سكان الحضر بالولاية يسكنون منازل متعددة الطوابق وأن حوالي (٢ر١٪) فقط يسكنون فيلاً أو شققاً، وأن (٢ر٢٪) يسكنون قطاطي.

أما فى ريف ولاية الخرطوم والذى تأثر كثيراً بالحضر فإن (٩ر٩٠٪) من السكان يسكنون منازل من طابق وأن (٣٣ر٠٪) يسكنون منازل متعددة الطوابق وأن (٢ر٣٪) يسكنون قطاطى بينما يسكن (١ر٠٪) فيلا أو شقة.

ب- ٢-٣-٢ مصادر مياه الشرب :-

مياه الشرب النقية واحدة من عناصر المسكن السليم، فهى مؤشر من مؤشرات الصحة العامة للإنسان، وتوفر الماء النقى للجميع هو هدف من أهداف منظمات الأمم المتحدة العاملة فى هذا الحقل.

ومن واقع بيانات تعداد السكان الرابع ١٩٩٣م تجد أن (٣ر٢١٪) من الأسر فى الحضر يحصل على الماء من شبكة المياه الداخلية والتى تخدم (٢ر٢٤٪) من السكان. أما فى الريف فإن (٩ر٤٥٪) من الأسر يحصل على مياه الشرب من الآبار. وبالنسبة للأسر التى تحصل على مياه الشرب من المصادر المعتادة – أى الأسر التى تحصل على مياه الشرب من الأنهار والمجارى والبرك – فإنها تمثل (٢ر١٠٪) من الأسر، وهى تغطى (٧ر٢٠٪) من السكان.

ويتبين لنا من البيانات السالفة أن تحقيق هدف الـ UNICEF الداعى لتوفير الماء الصالح للشرب للجميع بنهاية عام ٢٠٠٠م هو هدف صعب التحقيق، ولكى يتحقق هذا الهدف فلا بد من وضع خطة لتنفيذ هذا الهدف تراعى الظروف المختلفة فى الولايات والمحافظات وتؤخذ بالجدية والحزم.

أما توزيع مياه الشرب حسب مصادرها بالولايات المختلفة، فإن (٢ر٥٢٪) من الأسر فى ولاية الخرطوم يحصلون على مياه الشرب من شبكات داخلية، بينما يحصل (٤ر٢٨٪) من أسر الولاية الوسطى على مياه الشرب من الشبكات الداخلية. وفى ولاية دار فور نجد أن (٥ر٢٪) من أسر الولاية يستخدمون شبكة داخلية للحصول على مياه الشرب وأن الآبار هى المصدر الغالب للحصول على المياه فى الولايات عدا الخرطوم والولاية ا لوسطى.

ب- ٢-٣-٣ - المراحيض (دورات المياه) :-

يعتبر التخلص من مخلفات الإنسان العضوية السائلة والجامدة بطريقة صحيحة من المؤشرات *الصحية للمجتمع. ونجد أن أسلوب نظم المجارى للتخلص من هذه المخلفات هو الأسلوب الأمثل ولكنه* لا يتوفر إلا فى العاصمة القومية وبقدر محدود وذلك لتكاليفه الباهظة لذلك نجد أن هناك أساليب أخرى للتخلص من المخلفات. ففى تعداد ١٩٩٣م نجد فقط (١ر٣٪) من الأسر يستخدم المراحيض الحديثة (سايفون) وهو يغطى (٥ر٣٪) من السكان. أما بالنسبة للمراحيض (آبار – حفر) فهى تشكل (٨ر٥٣٪) من المراحيض المستخدمة بواسطة أسر الحضر..

أما مساكن الأسر التى ليس بها مراحيض فهى تشكل (٤ر٢٦٪) فى الحضر و (٥ر٤٩٪) فى الريف السودانى. أما توزيع المراحيض للمساكن حسب الولايات، فإننا نجد أن (ر٨٪) من أسر ولاية الخرطوم يستخدمون مراحيض حديثة سايفون و إن (٢٥٪) من أسر الحضر بالولاية يستخدمون مراحيض (حفر)، وإن (٠ر١٩٪) من مجموع الأسر بالولاية لا يستعملون أى نوع من أنواع المراحيض. أما ريفى الولاية فلا يختلف عن حضرها كثيراً، فنجد أن أسر الريف الذين يستعملون المراحيض المحفورة يشكلون (٣ر٧٣٪).

أما أسر بقية الولايات الشمالية فإن نسبة من يستخدمون المراحيض (الحفر) تساوى (٦ر٥٥٪) ، بينما نجد أن (٨ر٤١٪) من الأسر فى السودان لا يستخدمون مراحيض.

ب- ٢-٣-٤ - *الإضاءة* :-

إستخدام الكهرباء للإضاءة من المؤشرات الهامة لمستوى الرفاه، فوجود الكهرباء للإضاءة يمكن من إستخدامه فى كثير من وسائل الرفاه الأسرى مثل وجود الثلاجة والتلفزيون، والمكواة الكهربائية والغسالة ..الخ.

وبالنظر لبيانات تعداد السكان لعام ١٩٩٣م نجد أن (١٨٪) من الأسر يستخدمون الكهرباء للإضاءة، وهذه النسبة تغطى (٣ر٣٠٪) من مجموع سكان السودان. أما فى الريف فنجد أن الطاقة المستخدمة للإضاءة هى الكيروسين. أما توزيع الإضاءة حسب الولايات فنجد أن ولاية الخرطوم تستخدم الكهرباء للإضاءة بنسبة (٧ر٤٧٪) من الأسر. تليها الولاية الشمالية (٦ر٢٩٪) من الأسر.

ثم الولاية الوسطى وتستخدم الكهرباء للإضاءة بنسبة (٩ر٢٠٪). أما بالنسبة للكيروسين فنجد أن (٣ر٦٧٪) من أسر الولاية الوسطى يستخدمونه للإضاءة. كما نجد أن (٢ر٦٠٪) من أسر ولاية كردفان يستخدمون الكيروسين للإضاءة.

ب- ٢-٣-٥ - *وقود الطهى*:-

يستخدم السكان فى السودان أنواع مختلفة من وقود ا لطهى فهناك الأنواع الحديثة مثل الكهرباء والغاز، وهناك الوقود التقليدى مثل الكيروسين والفحم وحطب الحريق. ونجد أن الفحم وحطب الحريق من أنواع الوقود الذى يؤثر سلباً على البيئة نتيجة القطع الجائر للأشجار، وإزالة الغطاء النباتى.

وبالنظر الى توزيع الأسر حسب نوع الوقود من واقع بيانات ١٩٩٣م نجد أن نسبة (٦ر٦٣٪) من الأسر يستخدم حطب الحريق للطهى. ونجد أن أسر الحضر يستخدمون الفحم بنسبة (٢ر٦١٪) من المجموع الكلى للأسر. وأن (٣ر٢٧٪) من أسر الحضر يستخدمون الحطب كوقود للطهى، وإن إستخدام الغاز يمثل (٧٧ر٢٪) من الأسر الحضرية.

أما فى الريف فنجد أن إستخدام حطب الحريق للطهى يمثل (٦ر٨٠٪) من الأسر، وإن ٤٠ر١٢٪) من الأسر بالريف يستخدمون الكيروسين. أما توزيع وقود الطهى حسب الولايات فنجد أن (٧ر١٠٪) من أسر ولاية الخرطوم يستخدمون الغاز. وإن الولاية الشرقية تستخدم الغاز للطهى بنسبة (٢ر٣٪) من الأسر. ونجد أن حطب الحريق هو الوقود الأكثر إستخداماً للطهى حيث نجد أن (٩ر٩٤٪) من الأسر فى ولاية دارفور يستخدمون حطب الحريق للطهى. وهذه الأرقام العالية التى تبين إستخدام حطب الحريق والفحم للطهى هى إرقام يجب الوقوف عندها، ذلك أن هذه الأقام مؤشر خطير لتدهور البيئة وما يعقبها من تصحر.

ب- ٢-٣ - *المؤشرات الأساسية للمستوطنات البشرية بعاصمة السودان (الخرطوم)* :-

لقد تبنى السودان سياسات متداخلة لترقية المستوطنات البشرية وتحسين اوضاع سكانه. هذه السياسات ضمنت الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢-٢٠٠٢م) للسودان.

إن متطلبات برنامج المؤشرات الأساسية للمستوطنات البشرية النابعة من التحضير لمؤتمر الموئل الثانى لقيت اهتماماً بالغاً باستراتيجية السودان الشاملة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لفترة العشر سنوات المعنية. انعكست مضامين الإستراتيجية فى البرنامج الثلاثى الثانى الذى هو تحت التطبيق.

لقد إرتكزت البرامج الثلاثية لتفجير طاقات الأمة لبناء نفسها حسب توجيهات الإستراتيجية على البنية العقائدية للأمة والأمن القومى والوحدة الوطنية والسلام والتوزيع العادل للثروة. كما بنى التخطيط *الإنمائى على المؤشرات الولائية والمحلية تفصيلاً للحكم الإتحادى فى مساق نهج تحرير الإقتصاد* والإمتثال لقوى العرض والطلب والإستمرار فى عملية الإستخصاص وحرية حركة انتقال عوامل الإنتاج بين القطاعات الإقتصادية والجغرافية موجهة الجهد لقيادة المبادرة الخاصة فى عملية التنمية الشاملة. واخيراً دخلت الإستراتيجية القومية الشاملة مرحلة البرمجة وتنفيذ السياسات الهادفة لتحقيق آمال الأمة *المرجوة والمخططة فى منظومة متمشية مع الأهداف الإستراتيجية للأمة معتبرة المتغيرات الداخلية* والعالمية.

إن منهج التخطيط والتقييم المبنى على متابعة حزمة من المؤشرات جزء لايتجزأ من بناء استراتيجية السودان الشاملة إتبعت الدولة منهج المؤشرات فى كل برامجها وانجازاتها وتقييم مشاريعها كعملية حيوية ومستمرة. وقد تضمنت برامج السودان الإستراتيجية مؤشرات خاصة بالشرائح الضعيفة فى المجتمع من عجزة ونازحين ولاجئين والذين بلا مأوى والنساء والمعوقين بهدف تخفيف معاناتهم. هذا وما لسياسات التحرير من آثار انكماشية فى استهلاك المواطنين، فقد انشأت الدولة صناديق اجتماعية منها ديوان *الزكاة، التأمين الإجتماعى، التأمين الصحى، صندوق دعم الطلاب، صندوق التكافل ، تشجيع قيام الجمعيات الخيرية التطوعية ولجنة تقييم الأجور باعتبارها المستمر للحد الأدنى للأجور مقارنة بمعدلات* التضخم وآلية دعم الأسر المنتجة بتوفير التمويل اللازم من مؤسسات التمويل والبنوك كافة بتركيز على تجربة بعض المؤسسات التمويلية الرائدة فى هذا المجال.

في مجال المستوطنات البشرية بالعاصمة القومية الخرطوم، فقد قامت وزارة الشئون الهندسية والإسكان بولاية الخرطوم بجهد متفوق في تخطيط الأراضي وتمليك كل مواطن وأسرة قطعة أرض في مساحات مخططة استهدفت تقنين وتنظيم السكن العشوائي ومجمعات سكن النازحين اذ أعادت تنظيم سكن مايربو على اثنين مليون ونصف المليون شخص كانوا موزعين على حوالي المائة وعشرين مجمعاً سكنياً غير قانوني مع مدها بالخدمات الأساسية من ماء، كهرباء، مواصلات، صحة و تعليم وهذا الإنجاز *استهدف ان تصبح العاصمة خالية من السكن الغير مخطط مما جعل العاصمة تتمدد بدرجة كبيرة في مناطق* كانت زراعية وبتكلفة خدمية عالية إلا ان هناك *اطروحة تحتاج الى بحث علمي تحليلي* عميق وهي أن المزيد من التسهيلات قد تجذب مزيداً من الهجرة للخرطوم ومن ثم ولادة جديدة لمجتمعات سكنية عشوائية.(الشكل رقم..٢.٩.١.)

ب-٢-٣-١- السكان، معدل النمو وتوزيع الدخل:-

وفيما سيأتي سنركز على بعض اهم المؤشرات للمستوطنات البشرية لإعطاء هيكل مجمعات الخرطوم السكنية الواردة بكتيب المؤشرات الأساسية للخرطوم الكبرى.

أولاً نجد سكان العاصمة الحضر حوالي ثلاثة ملايين شخص يكونون حوالي ١٢٪ من سكان السودان (*تعداد السكان لعام ١٩٩٣م*). ومعدل نمو سكان الخرطوم السنوي بلغ ٦,٥٧٪ في حين ان معدل *نمو السكان للسودان بلغ ٢,٦٪ سنوياً* (*المؤشر B٣*) وحوالي ٦٪ من *الأسر التي تعولها إمرأة نجدها* بالخرطوم (المؤشر D٤) ونجد متوسط حجم الأسرة بالخرطوم بلغ ٦,٣٪ شخص مقارنة بمتوسط الحجم القومي للأسرة الذي بلغ ٥,٨٪ شخص (المؤشر D٥) كما نجد معدل نمو الأسر السنوي بالخرطوم بلغ ٧,٩٪ مقارنة بالمعدل القومي البالغ ٢٪ (المؤشر D٦) والمؤشر D٧ يعطي توزيع الدخل بالخرطوم الكبرى والقومي ونجد متوسط دخل الشريحة العليا بالخرطوم يفوق العشرة اضعاف لمتوسط دخلها القومي ونجد الشريحة الإجتماعية الدنيا يتساوى دخلها مع دخل الشريحة الدنيا على مستوى القطر وهو حوالي سبعة دولارات وربع مما يعكس معاناة حادة لفقراء المدن وتباين خرافي بين الشريحة العليا بالخرطوم والشريحة الدنيا بها. علماً بأن نفس الدراسة (كتيب برنامج المؤشرات) اوضحت ان حوالي ٧٠٪ من الشعب السوداني يعيش دون خط الفقر (المؤشر رقم ١) . وبإعطاء صورة توزيع الدخل بالمؤشر (D٧) نجد أنه ليس هناك فرق يذكر بين الخرطوم والمستوى القومي فيما يختص بعدد الناس الذين يقعون دون خط الفقر. والمؤشر رقم (٢) يذكر ان العمالة بالقطاع الغير رسمي تبلغ ١٥,٣٪ من جملة العاملين بالخرطوم الكبرى حسب تعداد ١٩٩٣م ويعتبر هذا المؤشر متدنياً ولايتفق مع المؤشرات الأخرى اذ نجد ان القطاع *الغير رسمي والعمالة الزراعية هما الوعائين الأساسيين لإستيعاب الأعداد الداخلة للقوى العاملة سنوياً* والمقدرة بحوالي النصف مليون شخص سنوياً حسب تعداد ١٩٩٣م اذا ما اعتبرنا هيكل الإقتصاد القومي ونجد نصيب القطاع الغير رسمي حوالي ٤٠٪ من دخل المدينة من الضرائب .

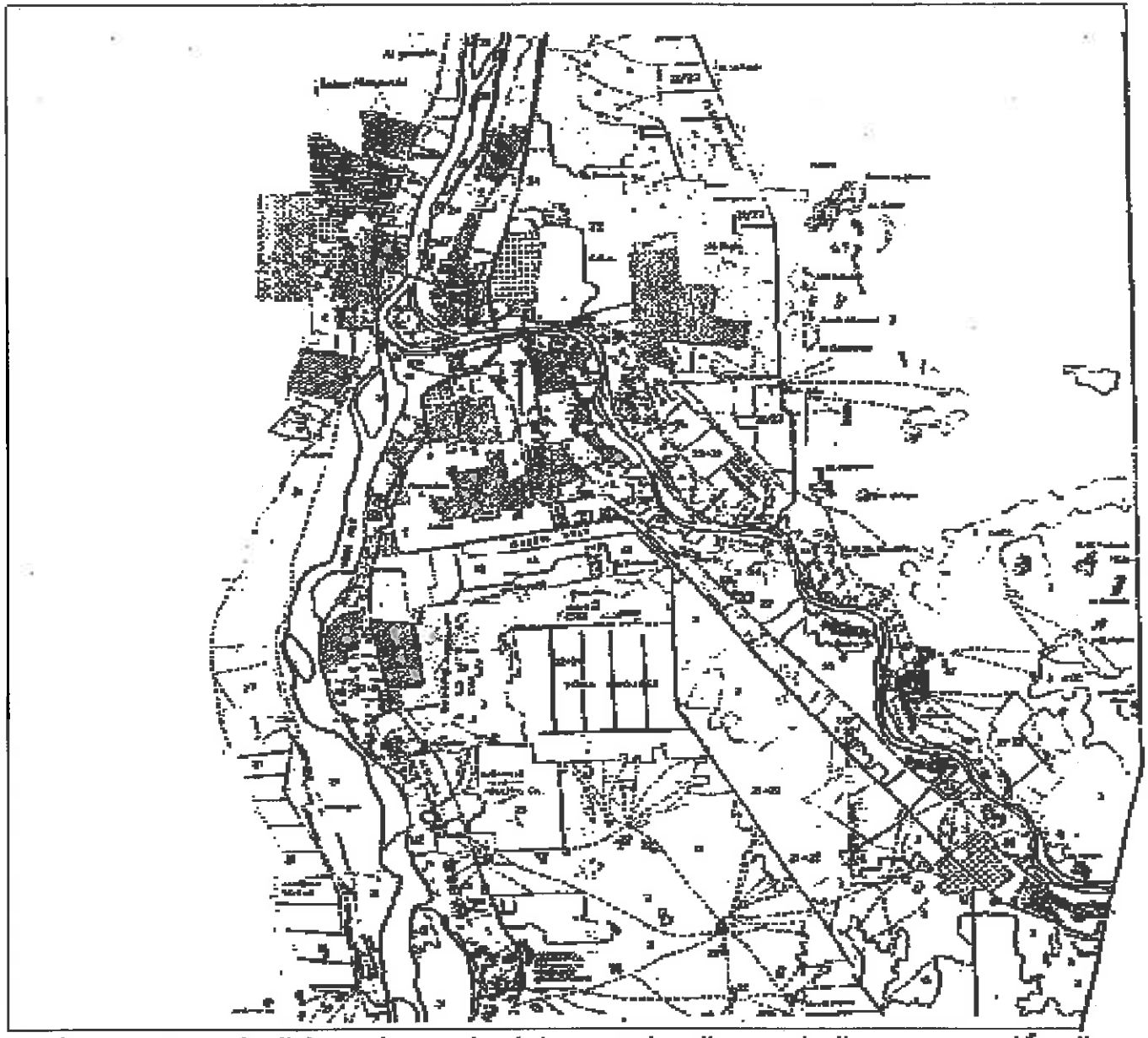

الشكل رقم (١) العاصمة المثلثة ومناطقها وشوارعها الرئيسية ودرجات سكنها المختلفة

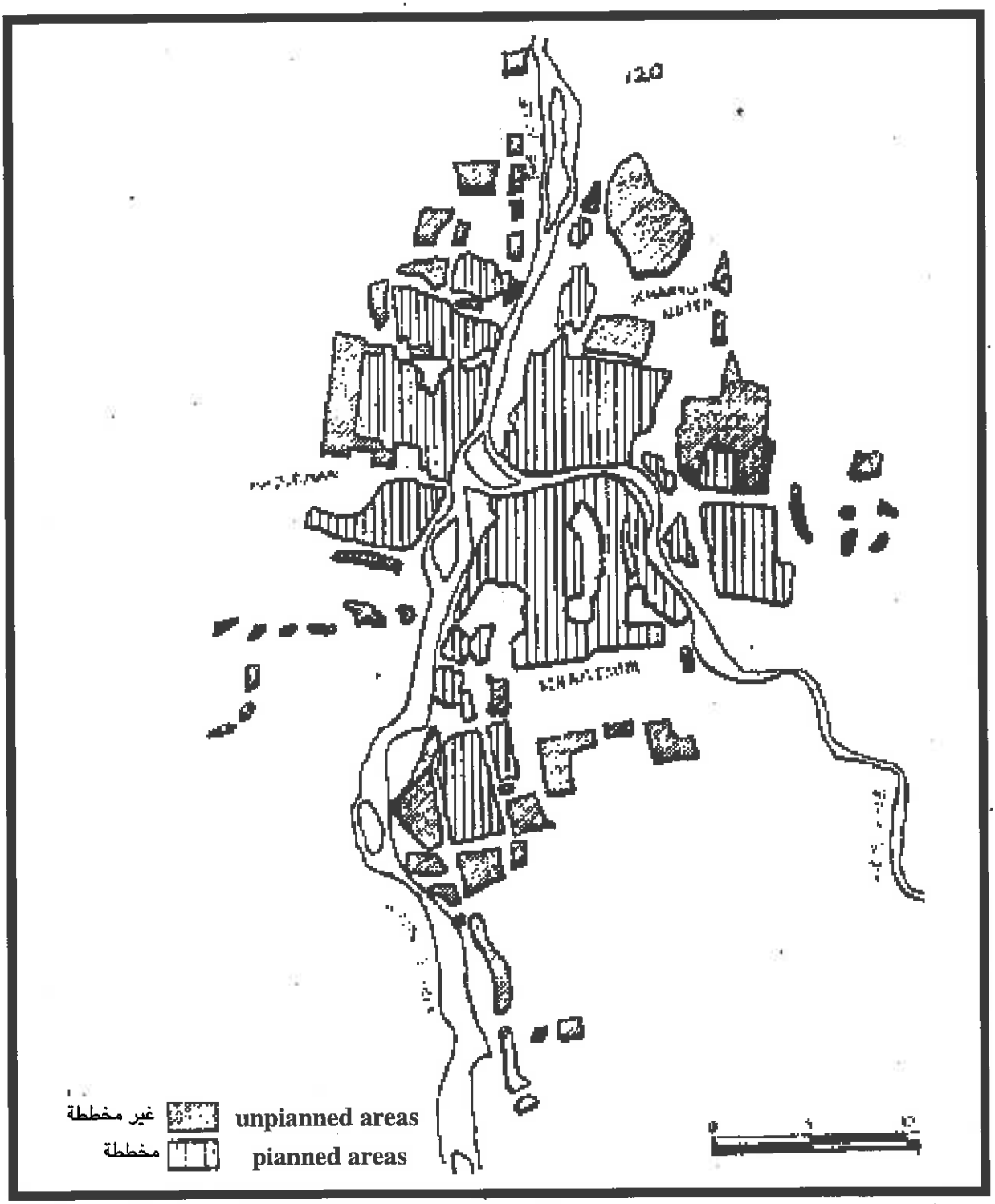

الشكل رقم (٢) المناطق العشوائية والمخططة

المصدر : مرجع رقم (٢) صفحة ١١٤

ب-٢-٣-٢- *الصحة والتعليم:-*

فيما يختص بالصحة فى الخرطوم الكبرى، نجد ان هناك سريراً واحداً لكل ١٣٦ شخص (المؤشر ٣) ووفيات الأطفال دون سن الخامسة تبلغ ٩,٤٪ (المؤشر ٤) وفى التعليم نجد تكدس الفصول بواقع حوالى ٥٨ طالباً للفصل الواحد (المؤشر ٥) واذا ما ارتفعت معدلات الأستخصاص فى قطاعى الصحة والتعليم فمن المتوقع ان تنخفض درجات تكديس الفصول وتزداد نسبة الأسر بالمستشفيات مقارنة بالسكان و وفيات الأطفال دون سن الخامسة تعتمد على تحسين دخول الشرائح الضعيفة.

وبإستخصاص شركات البنية التحتية للخرطوم الكبرى فى مجال المياه، الكهرباء، المجارى والهاتف، نتوقع ان ترتفع نسبة توصيلاتها من النسب المتدنية التى بها الآن مقارنة بأى عاصمة من دول الجوار خاصة توصيلات الهاتف. (أنظر مؤشر رقم ٧).

واذا ما نظرنا للمؤشر رقم (١١) فإنه يعكس ايضاً وتائر توزيع الدخل إذ ان ٣٠٪ من السكان يستعملون عربات خاصة والبقية كلها دون خط الفقر.

ب-٢-٣-٣- *التخلص من الفضلات البشرية:-*

التخلص من الفضلات فى المدينة يتراوح ما بين المراحيض التقليدية الى نظام شبكة المجارى معتمداً على نوعية الأحياء السكنية فى المدينة. مناطق الدرجة الأول والثانية القديمة تعتمد على شبكة مزرعة المجارى فى حين ان الدرجة الأولى الحديثة تعتمد على نظام حوض التحليل (SEPTIC TANKS). أما أحياء الدرجة الثالثة والرابعة فتعتمد على المراحيض التقليدية. مناطق السكن العشوائى تعتمد على استعمال الفضاء الواسع للتخلص من الفضلات. وقد تم تقريباً التخلص من نظام الجرادل الذى كان سائداً لفترة طويلة فى التخلص من الفضلات.

توجد فى الخرطوم مزرعتان للمجارى إحداهما فى القوز والأخرى فى الحاج يوسف. صممت مزرعة القوز لخدمة مدينة الخرطوم وافتتحت رسمياً عام ١٩٥٩م لتخدم ثمانين ألف نسمة من سكان الخرطوم. وتوسعت المزرعة فى عامى ٦٠-١٩٦٣م لخدمة حى العمارات عند إنشائه فى ذلك الوقت. وصممت مزرعة الحاج يوسف لمعالجة الفضلات الناتجة من المنطقة الصناعية بالخرطوم بحرى. ولكن نسبة لأن فضلات المصانع لاتتلائم مع تصميم المزرعة، فإنها منذ البداية لم تعمل بالكفاءة المطلوبة.

وبالرغم من إعادة التعمير لمزرعة مجارى القوز فى الثمانينات، فإنها لاتخدم اكثر من ٥٪ من سكان الخرطوم. بما أن مزرعة القوز تعمل بأكثر من طاقتها التى صممت من اجلها. ونتيجة لقطوعات الكهرباء والحمولة الزائدة للمزرعة، فإن الزيادة فى الفضلات تصب فى النيل الأبيض دون أى معالجة مما يؤدى الى تلوث مياه النيل. وهنالك مشكلة كبيرة تواجه مزرعة القوز الآن وهى ان الفضلات التى تتم

معالجتها التى كانت تستعمل كسماد للحزام الأخضر و الذى استقطعت اجزاء كبيرة منه نتيجة للتوسع فى الخطة الإسكانية وترحيل عشش فلاتة سابقاً اليه، وصار التخلص من الفضلات والإستفادة منها مشكلة اساسية. ونجد أن مزرعة الحاج يوسف متوقفة والفضلات تصب على اليابسة،أضف الى ذلك مشاكل التمويل والصيانة والتشغيل والنقص فى الكوادر المدربة.

ب-٢-٣-٤- أحواض التحليل:-

صارت احواض التحليل هى السمة السائدة فى الأحياء درجة اولى و ثانية الجديدة وامتدت حتى لإحياء الدرجة الثالثة كبديل للمراحيض التقليدية. واحواض التحليل تمثل تهديداً للمياه الجوفية خاصة لو اخذنا فى الإعتبار الإستعمال الزائد للمياه الجوفية لإعداد مياه الشرب.

جمع النفايات:-

صارت مسئولية جمع النفايات لضباط الصحة فى المجالس المحلية ويتبعون لإدارة صحة البيئة وتجمع النفايات بواسطة المجالس او بتعاقد من القطاع الخاص من المنازل الى نقاط تجمع محددة. بعض النفايات تحرق فى نقاط التجمع بواسطة المواطنين او عمال الصحة. هناك تجميع مباشر للنفايات من الفنادق وبعض المناطق التجارية، وهناك مشاكل حادة فى جمع النفايات ناتجة من النقص الحاد فى الآليات والأفراد القائمين بأمر الجمع، بالإضافة الى النقص الحاد فى الميزانيات لصيانة العربات والرواتب الضعيفة للعمال. ولكن هناك بعض العوامل الإيجابية التى تقلل من الخطر على صحة البيئة تتمثل فى وجود المناخ التى تستعمل النفايات والطقس الحار الذى يؤدى الى جفاف المواد العضوية ويقلل من آثارها السالبة على البيئة.

ولقد برز فى السنوات الأخيرة جمع النفايات بصورة مباشرة من المنازل بواسطة الشركات الخاصة نظير رسوم شهرية، ولكن هذه الخدمات غير متوفرة فى جميع الأحياء كما ان الآليات الخاصة بنقل النفايات تكون غير منتظمة أحياناً فى جمعها للنفايات من المنازل.

المؤشر رقم (١٧) يعطى صورة واضحة لسوء صحة البيئة إذ نجد أكثر من ٥٥٪ من سكان العاصمة يتخلصون من بقاياهم الصلبة فى مجمعات اوساخ مفتوحة.

ب-٢-٣-٥ - المسكن:-

و فى إطار مؤشرات المنازل بالقسم (ج) من كتيب برنامج المؤشرات، نجد الخرطوم الكبرى فيما يختص بنسبة سعر المنزل العادى لمتوسط دخل الفرد نجد المؤشر (H1) يعطى ان سعر المنزل بالخرطوم يساوى جملة قيمة دخل ٣٦ سنة وتسعة أشهر للفرد العادى بالخرطوم الكبرى (متوسط دخل الفرد) وهذا يعكس ارتفاع أسعار قطع الأراضى السكنية بالخرطوم وغلاء مواد البناء مع وجود ٧٠٪ من سكان العاصمة دون خط الفقر.

هذا الرقم يعكس فقط حالة هذه المدينة أما اذا ما اخذ هذا المؤشر فـي الريف السودانى حيث ان قطع الأراضى السكنية قليلة القيمة جداً ومواد البناء المستخدمة محلية ورخيصة فقط يبلغ ما بين سنة الى خمسة سنوات. إلا ان الأمر فى الخرطوم يحتاج لجهد متكامل لوضع سياسات توفر السكن المناسب بأسعار مطاقة لأغلب السكان وفى إطار سياسات تحارب الفقر وتحسن من وتائر توزيع الدخل وتحتاج لتضافر جميع الفعاليات ذات الصلة بالمستوطنات البشرية بالخرطوم الكبرى من جهد رسمى وشعبى وتطوعى وقطاع خاص ومحليات والقطاع النسوى والشبابى مع تنسيق هذه الجهود. ولخدمة هذا الغرض بالسودان كافة والخرطوم الكبرى خاصة، فقد انشأ المجلس الأعلى للتخطيط العمرانى فى اواخر عام ١٩٩٥م لتنسيق الجهود للعمل على إرتقاء المجمعات السكنية بالسودان.

وفى هذا الإطار لابد ان يتعاون هذا المجلس مع المجلس القومى للسكان والجهاز المركزى للإحصاء علماً بأن مشروع برنامج المؤشرات هذا هو من نتاج عمل المجلس القومى للسكان بالتضامن مع الجهاز المركزى للإحصاء ويحتاج ان يعمم فى بقية المدن والولايات حتباً الى جنب مع برنامج أفضل الممارسات التى يمكن تكرارها ونقلها بين المدن والولايات.

ب-٣- تجربة العشرين عاماً الماضية :-

وردت توصيات مؤتمر فانكوفر على أن صنع القرارات يجب أن يتم على نطاق واسع من مستوى التخطيط الرسمى الى مستوى التعاونيات والأفراد. وإن سياسة الإسكان القومية عليها أن تستهدف توفيرها للطبقات الفقيرة. وتنص التوصيات ألا بديل لإشراك الجمهور فى تخطيط المستوطنات وتشييدها وإدارتها. وعلى أهمية توصيل المعلومات بصورة مستمرة، وعلى أساس من التفاهم والثقة والوعى.

- تتميز فترة العشرين عاماً الماضية فى معايشة السودان لكارثتى الجفاف والتصحر والمجاعة ١٩٨٣ - ١٩٨٤م. والفيضانات والسيول ١٩٨٨م، وكذلك تصاعدت الحرب الأهلية فى الجنوب. وقد تمخضت عن ذلك الكثير من المتغيرات بالنسبة لقضايا المشاركة الشعبية ودور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ودور المرأة وكلها من القضايا التى أفرد لها مؤتمر المستوطنات البشرية الأول (HABITAT I) الذى عقد بفانكوفر -كندا عام ١٩٧٦م اهتماماً خاصاً.
- وقد شهد السودان توسعاً كبيراً لتأسيس الجمعيات الطوعية الوطنية كما إندفعت للبلاد المنظمات الأجنبية مساهمة فى الإغاثة وشارك بعضها فى التنمية. (انظر الملحق (١) والملحق (٢)).

- في أعقاب مؤتمر فانكوفر تم تأسيس أول جمعية سودانية عام ١٩٧٧م في مجال المستوطنات البشرية هي *المجموعة السودانية لتقويم المستوطنات البشرية*، وإنخرطت *العديد من الجمعيات في تنمية المستوطنات* بصور متفاوتة.
- صدرت أول إستراتيجية قومية شاملة في عام ١٩٩٠م وتضمنت جزءاً خاصاً عن الإسكان ونصت صراحة على ضرورة إشراك القطاعات الشعبية في مشاريع الإسكان.
- تزايد الإهتمام بالقطاع الخاص وتزايدت الإستثمارات في مجال الإسكان.
- تزايد الإهتمام بالمرأة، وأصبحت مشاركة في العمل العام بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد. وتبع ذلك تزايد أعداد النساء العاملات في مجال الإسكان، ومشاركة المرأة في قضايا تنمية المستوطنات، وإهتمام بتمليك النساء الأراضي السكنية.

أما في مجال امتلاك الأراضي والتصرف فيها والذي لقي إهتماماً في توصيات المؤتمر الأول، كما يتضح من *الجزء* (ب ٧) في *هذا التقرير*، فإن *قوانين الأراضي في السودان* مثل (*قانون الأراضي* غير المسجلة عام ١٩٧١م) و التي صدر ت بعد عام ١٩٧٦م مثل قانون المعاملات المدنية لعام ١٩٨٤م وقانون التصرف في الأراضي والتخطيط العمراني لعام ١٩٩٤م، كلها تؤكد على ملكية الدولة لأي أراضي غير مسجلة بإسم أفراد او جماعات كملك حر مطلق مما اتاح للدولة حرية كبيرة للتصرف في الأراضي وتغيير استخداماتها بما يتماشى مع الصالح العام.

ب- ٤- أجندة القرن الواحد والعشرين :-

ب- ٤-١- التنوع البيئى :-

يتميز السودان بوجود عدة بيئات مختلفة، وهذا ناتج عن تفاعل وتداخل عدة عوامل هى المناخ، الغطاء النباتى، نوع التربة، التضاريس، نظم إستخدامات الأرض/ مصادر المياه، نشاطات الإنسان و نفودية الحيوان. (الشكل رقم٢) إذ يعتبر السودان سهلاً متدرج الإنحدار من الجنوب الى الشمال، ما عدا المناطق المرتفعة، جبل مرة، جبال البحر الأحمر، جبال الإنقسنا، جبال النوبة وجبل الأماتونج. يمر نهر النيل وفروعه عبر الأراضى السودانية بطول ٩ (تسعة) آلاف من الكيلومترات. عليه فإنه ونسبة لهذه الإختلافات فى المناخ والمصادر الطبيعية، فقد نشأ تنوع بيئى نتج عنه إنشاء مستوطنات سكانية تختلف فى طريقة تعاملها مع البيئة المعاشة.

جدول رقم (٤-١)

القطاعات البيئية فى السودان:

القطاعات البيئية	الأمطار (مم)	المساحة (كم٢)	المساحة (فدان)	النسبة المئوية
صحراوى	٠ - ٢٥	٧١٨ر٧٠	١٧١ر٧٠	٢٦ر٩
شبه صحراوى	٧٠ - ٣٠٠	٤٨٦ر٤٠	١١٥ر٧٦	١٨ر٤
سافنا قليلة الأمطار- رمل	٣٠٠- ٤٠٠	٦٨٠ر٩٠	١٦٢ر٥٠	٩ر٦
سافنا قليلة الأمطار - طين	٤٠٠ - ٨٠٠	٣٤٠ر٤٠	٨١ر١٠	١٢ر٤
سافنا كثيرة الأمطار	٨٠٠- ١٣٠٠	٨١ر٠٨	-	١٠ر٦
المناطق الفيضية	٨٠٠ - ١٠٠٠	٢٤٣ر٢٠	٥٧ر٨٨	٥ر٤
المناطق المرتفعة	٨٠٠ - ١٠٠٠	٦ر٤٠	١ر٥٢	٥ر١

ب-٤- ٢ - الكوارث الرئيسية فى السودان :-

يعتبر السودان من المناطق المعرضة للكوارث وخاصة الطبيعية منها مما يؤثر سلباً على حياة السكان وخفض مقدراتهم على إستخدام المصادر الطبيعية.

تعاقبت على السودان الكوارث الطبيعية الآتية : الجفاف ، الفيضانات ، الزلازل والكوارث البيولوجية، وقد كان لها آثارها السلبية على إجتماعيات وإقتصاديات السكان.

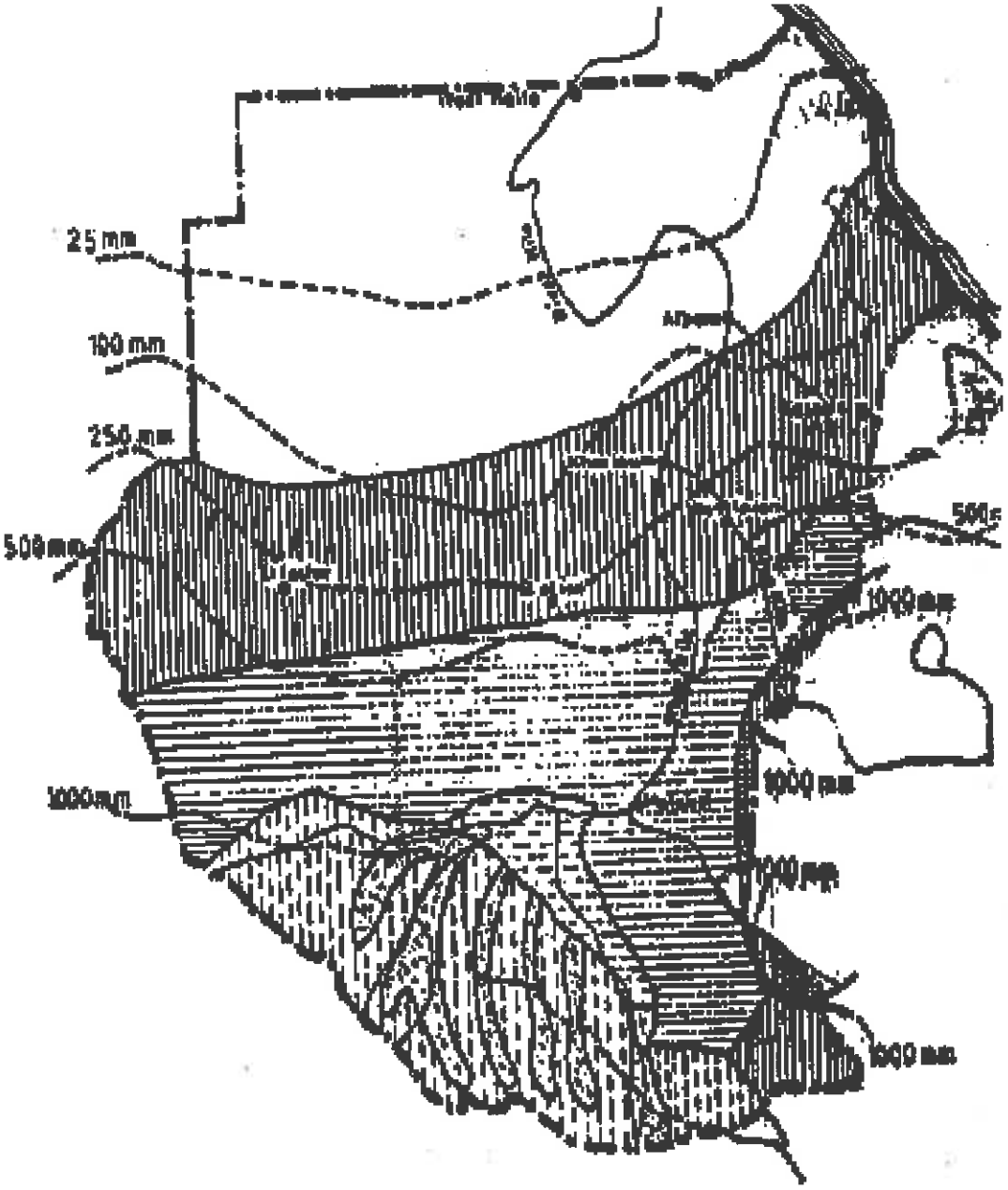

الشكل رقم (٣) النباتات الطبيعية في السودان

جدول رقم (٤-٢) الكوارث الطبيعية التي ضربت السودان منذ عام ١٩٦٥م

السنة	نوع الكارثة	عدد السكان المتأثرين	سكان بدون مأوى	وفيات	مكان وأسباب
مارس ١٩٦٥م	وبائيات	٢٣٠٠	–	–	الخرطوم
مارس ١٩٦٦م	وبائيات	–	–	–	كوليرا
اكتوبر ١٩٦٦م	زلازل	–	–	١	جبل دمبير
يناير ١٩٧٤م	جفاف	–	–	–	المنطقة الغربية
اكتوبر ١٩٧٤م	فيضانات	–	–	–	المنطقة الوسطى
سبتمبر ١٩٧٥م	فيضانات	–	–	–	
سبتمبر ١٩٧٦م	وبائيات	–	–	٢٩٩	حمى ابيولا
يوليو ١٩٨٧م	فيضانات	١٠٠ر٠٠٠	–	٣٤	المنطقة الوسطى
١٩٨٠م	جفاف	–	–	–	شمال السودان
١٩٨٣م	جفاف	١ر٠٠٠ر٠٠٠	–	–	الغرب والجنوب
أغسطس ١٩٨٣م	فيضانات	١٠٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠	–	وسط وشرق السودان
مايو ١٩٨٤م	جفاف	٨ر٤٠٠ر٠٠٠	–	–	(فشل المحاصيل الغذائية)
يناير ١٩٨٥م	وبائيات	–	–	–	كوليرا
يونيو ١٩٨٥م	وبائيات	–	–	–	نيوزومونيا
١٩٨٧م	آفات زراعية	–	–	–	(جراد)
١٩٨٧م	آفات زراعية	–	–	–	(فئران)
أغسطس ١٩٨٢	وبائيات	–	–	٦٠	وسط السودان
اكتوبر ١٩٨٢م	جفاف	٦ر٢٥٠ر٠٠٠	–	–	كردفان – دارفور
مايو ١٩٨٨م	وبائيات	–	–	١ر٠٠٠	الخرطوم – الوسط
أغسطس ١٩٨٨	فيضانات	١ر٥٠٠ر٠٠٠	١ر٠٠٠ر٠٠٠	٩٦	الخرطوم / الوسط / الشمالي
نوفمبر ١٩٨٨م	وبائيات	–	–	–	(ملاريا)

المصدر :

السنة	نوع الكارثة	عدد السكان المتأثرين	سكان بدون مأوى	وفيات	ملاحظات
١٩٨٩م	جفاف	–	–	–	كردفان – دار فور الوسط
مايو ١٩٩٠م	زلازل	–	٢	–	جوبا
١٩٩٠م	جفاف	٥٥٠ر٠٠٠	–	–	غرب السودان
١٩٩١م	جفاف	٦٥٠ر٠٠٠	–	–	غرب ووسط السودان
١٩٩٢م	جفاف	١ر٠٠٠ر٠٠٠	–	–	غرب ووسط السودان
١٩٩٣م	آفات زراعية	١ر٠٠٠ر٠٠٠	–	–	غرب وشرق ووسط السودان
١٩٩٤م	جفاف	١٣٠ر٠٠٠	–	–	غرب السودان

ب–٤–٢–١ – كارثة الجفاف :–

تعتبر كارثة الجفاف هى الكارثة المعروفة والتى تعاقبت على السودان فى الفترات الأخيرة وهى فى الغالب تنتج عن إختلاف فى هطول الأمطار من سنة الى أخرى مما يؤثر تأثيراً مباشراً على إنتاج المحاصيل الغذائية الناتج عن إنخفاض معدلات الإحتياجات المائية لتلك المحاصيل.

تعرضت مساحات شاسعة الى كارثة الجفاف والتصحر، خاصة المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية، ويعتبر جفاف عام ١٩٨٦م وخلال الأعوام ١٩٦٧ – ١٩٧٣م. وفى الفترة من ١٩٨٠ – ١٩٩٤م هى أسوأ فترات جفاف تمر على السودان ، وكان لها آثار سلبية مؤثرة على الموقف الإجتماعى والإقتصادى للسكان، كما كانت هنالك آثار سلبية صحية وغذائية.

ب-٤-٢-٢- *المواقع التى تتأثر بكارثة الجفاف :-*

عامة يمكن تقسيم حدوث كارثة الجفاف فى السودان الى مناطق متأثرة بإستمرار بهذه الكارثة وهى تلك المناطق التى تقع شمال خط العرض ١٤ شمالاً، حيث أن كمية الأمطار لا تتعدى ٢٠٠م م فى السنة الى جانب نوعية التربة الرملية والتى تتصف بإنخفاض قدرتها على الإحتفاظ بالماء، لذا فإنه عند حدوث فترات جفاف قد تصل الى أسبوع قد تعمل على خفض إنتاج المحصول إذا لم تعمل على فشله. شدة كارثة الجفاف جنوب هذا الخط تعتمد أساساً على أحوال الأمطار من حيث الكمية، التوزيع وفترات الهطول.

ب-٤-٢-٣- *الولايات المتأثرة بالجفاف هى :-*

شمال كردفان، شمال دار فور ، البحر الأحمر ، الشمالية، نهر النيل ، كسلا والمنطقة شمال ولاية الجزيرة.

التغييرات المناخية فى المناطق الأخرى من موسم الى آخر قد تؤثر على المناطق الأخرى وخاصة مناطق الزراعة التقليدية.

ب-٤-٢-٤- *المجموعات السكانية المتأثرة بكارثة الجفاف :-*

مجموعة البدو والرحل أكثر المجموعات تأثراً بالجفاف حيث يقطنون المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية.

مجموعات سكانية تعتمد على الزراعة التقليدية بالأمطار فهم يواجهون مشاكل موسمية متكررة *لطلب الماء.*

مجموعات سكانية تواجه مشاكل موسمية فى فترات محددة من العام بسبب موسمية الإنتاج الزراعى وشح الغذاء فى نهاية العام وإرتفاع الأسعار فى الأسواق.

هذه المجموعات السكانية ومجموعات أخرى تتأثر بكارثة الجفاف إعتماداً على شدة وإنتشار الكارثة وبالأخص السكان الذين يعتمدون على الزراعة التقليدية لتوفير الغذاء.

جدول رقم (٤-٣)

المجموعات السكانية المعرضة لكارثة الجفاف

الولاية	عدد السكان (آلاف)
الولاية الشمالية	٥١٢
ولاية نهر النيل	٧٨١
ولاية البحر الأحمر	٦٩٠
ولاية كسلا	١٢٤٤
ولاية الجزيرة	٧٠٧
ولاية سنجة	٩٠٢٦
ولاية النيل الأبيض	١٢٢٢
ولاية شمال كردفان	١٣١٨
ولاية غرب كردفان	٩٤٤
ولاية شمال دار فور	١٥٠٦
ولاية غرب دارفور	١٥٠٦

ب-٤-٢-٥- *الآثار السلبية لكارثة الجفاف على السكان :-*

بما أن سطح المجموعات السكانية التى تتأثر بهذه الكارثة تعتمد أساساً على الزراعة وتربية الحيوانات خلال فترة الجفاف فإن هذه المجموعات تفقد المحاصيل جزئياً أو كلياً والثروة الحيوانية كما يعانون من نقص المياه ، مما يجعل ظاهرة النزوح هى سمة تلك المجموعة بحثاً عن الكلا والمياه وأماكن تواجد الغذاء.

إعتماداً على شدة الجفاف فإن الآثار السلبية الآتية تعانى منها تلك المجموعات السكانية :-

١- إنخفاض دخل المزارعين وعمال الزراعة.

٢- إنخفاض أسعار الحيوان.

٣- إرتفاع أسعار الحبوب الغذائية.

٤- بيع الممتلكات للحصول على النقود.

٥- الهجرة من أجل العمل.

٦- إرتفاع معدل التضخم.

ب-٤-٢-٦- *الفيضانات :-*

تعتبر كارثة الفيضانات متكررة بطريقة غير منتظمة، تحدث كارثة الفيضانات في السودان بطريقتين:-

١- فيضانات محلية ناتجة من هطول أمطار غزيرة وسيول.

٢- فيضانات ناتجة من نهر النيل وفروعه.

الآثار السلبية لكارثة الفيضانات في الحالتين تعمل على تدمير الزراعة خاصة حول النيل وفروعه، مما يعمل على تدمير المحاصيل الزراعية الغذائية والنقدية، تدمير الري وآلياته، كذلك تدمير المساكن، المدارس والمقومات الأخرى. كما تفقد أرواح خلال هذه الكارثة. (إنهيار الأوضاع الصحية وتلوث مصادر المياه الخ..)

الفيضانات من الكوارث التي من الصعوبة توقعها وذلك نتيجة لطبيعة الأمطار في المكان والزمان.

تعتبر كارثة فيضان النيل هي المصدر الرئيسي لهذه الكارثة من حيث الدمار ومعدلات التكرار.

الكوارث الناتجة عن فيضانات النيل وفروعه التي سجلت أعلى إرتفاعات هي : ١٨٧٨ ، ١٩٤٩م و ١٩٨٨م. تعتمد الآثار السلبية لتلك الفيضانات على السكان الذين هم معرضون للكارثة أكثر من إعتمادها على مستوى إرتفاع الفيضان نفسه. يعتبر نهر القاش من أكثر الأنهار خارج نظام نهر النيل الذي يحدث تدميراً ويشكل كارثة للسكان حوله.

إن الفيضانات ليست في كل الأحوال كارثة وهي تحمل كميات من الطمي وترسبها على الأراضي الزراعية مما يزيد من خصوبتها.

ب-٤-٢-٧- *الأماكن المعرضة لكارثة الفيضانات :-*

تشمل المناطق التي حول النيل وفروعه وهي أكثر المناطق عرضة للتدمير بالفيضانات وهي تقع في *الولايات : الشمالية ، النيل ، الجزيرة، كما إن ولايات كردفان ودار فور معرضة لكارثة الفيضانات* والسيول.

ب-٤-٢-٨- *الكوارث البيولوجيه :-*

تعتبر الكوارث البيولوجية متعددة التواجد ولكن سنتعرض الى أكثرها أثراً على ا لسودان.

ب-٤-٢-٩- *الآفات الزراعية :-*

هنالك عدة آفات زراعية تعمل على خفض إنتاج المحاصيل الزراعية مما يسبب النقص الغذائي الى حد الكارثة. توجد آفات تعتبر هي الآفات الزراعية الرئيسية :-

- الجراد بأنواعه.
- القوارض (الفئران - الطيور).

هذه الآفات هى تحت المراقبة الدائمة، وتوضع لها الخطط الكفيلة بالقضاء عليها. يعتبر الجراد الصحراوى هو أكثرها تأثيراً وأخطرها، فهو يتواجد سنوياً مما يؤثر سلباً على إقتصاديات المحاصيل الزراعية وإنتاجها. وتواجد هذه الآفات مقرون بهطول الأمطار المتقطعة والتى تعمل على تكاثره فى أماكن التوالد . ولقد وضحت الدراسات أن هنالك موسمين لتوالد هذه الآفة :-

١- الموسم الصيفى : بين مايو - يونيو وسبتمبر - أكتوبر :-

ويحدث هذا فى الولايات الغربية عندما تكون الأحوال المناخية ملائمة. أسراب الجراد من تلك المناطق تتحرك شرقاً فتفتك بالمحاصيل الصيفية فى وسط وشرق البلاد.

٢- الموسم الشتوى : أكتوبر - أبريل :-

خلال هذه الفترة يتوالد الجراد فى ساحل البحر الأحمر وشرق أفريقيا بعد عملية التوالد تتحرك أسراب الجراد داخل السودان مهددة بذلك المحاصيل الشتوية.

ب-٤-٣-١٠- الوبائيات :-

نسبة لتنوع المناخ وكذلك تنوع الكوارث الطبيعية، فقد تعرض السودان لوبائيات مختلفة فى أزمنة حدوث كوارث الفيضانات والجفاف، وفى الأماكن الغير مؤمنة الغذاء.

أكثر الوبائيات شيوعاً هى :-

١- الإلتهابات الرئوية.
٢- الملاريا.
٣- الكوليرا.
٤- الإسهالات.
٥- الأنيميا.
٦- الحصبة.
٧- سوء التغذية.

ب-٤-٣- إستراتيجية الإستعداد للكوارث :-

تهدف الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢م - ٢٠٠٢م) الى الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والقومية، كما تتضمن المشاركة الفعالة للسكان فى السياسات الإقتصادية بما يضمن العدالة لتقسيم الثروة بين أفراد المجتمع بإستخدام الطرق الإجتماعية والإقتصادية المثلى.

توضح الإستراتيجية أن السودان يلزم نفسه بالتعاون مع المجتمع الدولى فى مجال مجابهة ودرء الكوارث وذلك لتخفيف أثر تلك الكوارث على المجتمعات المتأثرة، كما تهدف الإستراتيجية الى درء الكوارث على الإعتماد على الذات.

إن الإستراتيجية القومية الشاملة تتضمن الآتى لمجابهة الكوارث :-

١- مراقبة المعرضين للكوارث من السكان وذلك خلال المؤسسات الحكومية وإقامة نظم وطنية وولائية للمعلومات.

٢- تقييم دور السكان فى عملية درء الكوارث.

٣- رفع الخدمات الأرشادية والتوعية وذلك بتقوية مقدرات السكان على الإستعداد ومجابهة الكوارث والإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.

ب-٤-٣- ١- القوانين ذات العلاقة لتخفيف حدة الكوارث الطبيعية :-

سنت عدة قوانين تعمل على حماية السكان من حدوث وتخفيف أثر الكوارث الطبيعية ، وفيما يلى بعض منها :-

** قانون إنشاء مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير ١٩٨٦م :-*

والذى يبقى هو مسئولية التنسيق بين الجهات ذات العلاقة فى مجال الإستعداد ودرء ومجابهة الكوارث على مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير، وذلك لتنسيق الجهود المحلية والعالمية لتخفيف أثر الكارثة.

** قانون إنشاء جهاز الدفاع المدنى (٤١١) ١٩٩١م :-*

والذى بموجبه تم إنشاء مجلس الدفاع المدنى والذى يرأسه وزير الداخلية ، ويعمل المجلس على وضع الخطط العامة للدفاع المدنى، وله الحق فى إتخاذ القرارات اللازمة وتوجيه الجهات ذات العلاقة بتنفيذ ما يراه المجلس ضرورياً، كما ويعمل المجلس على التنسيق بين الجهات العاملة فى مجال درء الكوارث.

** توجيه السيد/ وزير التخطيط الإجتماعى :-*

بإنشاء اللجنة الوطنية للعقد العالمى لمجابهة الكوارث الطبيعية وذلك لمتابعة وتنفيذ مقررات اللجنة العالمية للعقد العالمى لمجابهة الكوارث وإنشاء نظم للإنذار المبكر وتنسيق الجهود بين الجهات المحلية والعالمية لمجابهة الكوارث.

ب-٣-٢- *الخطط القومية للإستعداد ومجابهة الكوارث :-*

١- توفير المعلومات الخاصة بالكوارث لمتخذى القرار من الجهات ذات العلاقة فى مجابهة الكوارث.

٢- تنفيذ خطط مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير وجهاز الدفاع المدنى والتى تعمل على مجابهة الكارثة من قبل الوحدات الحكومية.

٣- *توفير التمويل اللازم والذى يعمل على إنفاذ الخطط مع توفير الضمانات الهامة والمعدات فى الزمان والمكان عند الحوجة.*

٤- العمل على القيام بالدراسات ذات العلاقة بالسكان وذلك لمعرفة كيفية ملاءمة السكان لآثار الكوارث عند حدوثها.

٥- *تبادل المعلومات مع العمل على إجراء ورش عمل ، حلقات دراسية، تدريب وإرشاد لرفع المقدرة التعبوية لدى السكان.*

يعتمد تنفيذ الخطط على عدد من التنظيمات والتى تتكون من الوزارات، المنظمات ومراكز الأبحاث الى جانب عدد من المجالس واللجان المتخصصة التى تشرف على عملية التنسيق لتنفيذ الخطط.

ب-٤-٣-٣- *تكوين لجان المجابهة والإستعداد للكوارث الطبيعية :-*

اللجنة الوطنية للحد من الكوارث الطبيعية :-

١- *وزير الدولة بوزارة التخطيط الإجتماعى.*

٢- مفوض عام الإغاثة وإعادة التعمير.

٣- السيد/ ابراهيم منعم منصور.

٤- الدكتور يسن الحاج عابدين.

٥- ممثلين لكل من :-

- وزارة الزراعة والموارد الطبيعية.
- وزارة الصحة.
- وزارة الداخلية.
- وزارة الخارجية.
- وزارة السياحة والبيئة.
- وزارة الرى والقوى المائية
- الدفاع المدنى.

- مفوض العمل الطوعي.
- معتمد اللاجئين.
- المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية.
- مدير الإرصاد الجوى.
- الهيئة القومية للغابات.
- الهلال الأحمر السودانى.
- شركات التأمين.
- إتحاد المرأة.
- الى جانب ممثلين للمنظمات الطوعية والشركات.

الأغراض الرئيسية لهذه اللجنة :-

١- مساعدة الوكالات والأقسام المتخصصة ذات العلاقة لمجابهة الكوارث.

٢- تنسيق الجهود المحلية والإقليمية والعالمية ذات العلاقة لتخفيف الكوارث.

٣- متابعة تنفيذ موجهات تخفيف الكوارث، خاصة موجه الأمم المتحدة رقم ٤٢/١٦٩. وموجه مجلس الوزراء الأفارقة لمنظمة الوحدة الأفريقية رقم ١٢٥٣/ ٥١ والخاص بالكوارث فى أفريقيا.

** لجنة تسيير نظام الإنذار المبكر :-*

وتتكون هذه اللجنة من كل الأقسام والهيئات ذات العلاقة بالإستعداد للكوارث وتضم ممثلين لكل من :-

- وزارة التجارة والتعاون والتموين.
- وزارة الرى والقوى المائية.
- مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير.
- الإرصاد الجوى.
- البنك الزراعى السودانى.
- قسم الإحصاء الزراعى / وزارة الزراعة.
- قسم التسويق الزراعى / وزارة الزراعة.
- قسم وقاية النباتات / وزارة الزراعة.
- قسم الإرشاد الزراعى / وزارة الزراعة.

- قسم المراعي والعلف / وزارة الزراعة.
- قسم التغذية / وزارة الصحة.
- المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية.
- وكالة الثروة الحيوانية.
- وحدة الإنذار المبكر.

أهداف هذه اللجنة تتمثل في متابعة إنسياب المعلومات الى وحدة الإنذار المبكر من حيث التغطية، صحة المعلومات وتسيير الوحدة بصورة عامة.

ب-٤-٣-٤- أنشطة مجابهة الكوارث :-

أنشأت حكومة السودان عدداً من الوحدات تعمل في مجال الإستعداد ومجابهة الكوارث، وتقوم هذه الوحدات بجمع المعلومات في هذا المجال مما يمكنها من عملية الإستعداد للمساعدة في مجابهة الكارثة عند حدوثها. ومن ضمن هذه الوحدات الحكومية مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير خلال وحدة الإنذار المبكر.

يتمثل الهدف الأساسي لمفوضية الأغاثة وإعادة التعمير الى توفير تقييم حالة الطقس والمعلومات الأخرى الخاصة بالأمن الغذائي والتي تعتبر ذات أهمية لمتخذي القرار والجهات ذات الصلة التي تتعامل مع الآثار السيئة لكوارث الجفاف.

ويتم تحقيق هذه الأهداف بإصدار نشرات دورية لمتخذي القرار والجهات ذات العلاقة إستعداداً للكارثة.

قبل حدوث الكارثة فإنه يحدث إنذار عن طريق السبل الإعلامية المتوفرة كالإذاعة المرئية والمسموعة والصحف.

عند حدوث الكارثة تجرى دراسات مكثفة عن آثار الكارثة لذلك يجرى تنسيق كامل لكل الجهود لمجابهة الكارثة.

وتقوم مفوضية الإغاثة وإعادة التعمير بتحديد المناطق المتأثرة وتحديد الإحتياجات ورفعها للحكومة حتى يتسنى رفعها للمجتمع الدولي للمشاركة في تخفيف أثر الكارثة الى جانب العمل على إعادة تعمير المناطق المتأثرة.

الى جانب الدولة تقوم المنظمات الدولية، العالمية والمحلية في المساعدة في متابعة المؤثرات الى جانب المشاركة في تخفيف أثر الكارثة على السكان.

معظم المعالجات التي جرت كان معظمها في المناطق المتأثرة بكارثة الجفاف، فالى جانب توزيع الطعام من أجل العمل وذلك للمساعدة في تخفيف الكارثة بمساعدة السكان المتأثرين،ولتخفيف كارثة الجفاف وآثارها السلبية على السكان، فقد قامت الدولة بمساعدة الجهات ذات العلاقة بإجراء الآتي :-

* حفرت آبار المياه في المناطق المتأثرة بكارثة الجفاف لشرب السكان ولإستخدامها في زراعة المحاصيل الغذائية.
* أنشأت السدود على مجاري الخيران الموسمية وذلك لزيادة السعة التخزينية لها وللإستفادة منها في ري المحاصيل الغذائية فيضاً وزيادة الرقعة للرعي.
* إعادة الحيوان للمناطق التي تأثرت بالجفاف لفترات طويلة.
* توزيع البذور وأدوات الزراعة اليدوية وذلك لمساعدة السكان المتأثرين بالجفاف لزراعة الأراضي.
* إنشاء مشاريع لمحاربة التصحر وتدهور التربة.
* توزيع أدوات صيد الأسماك وذلك لتحسين الوضع الغذائي للمتأثرين بالكوارث.
* إنشاء مخازن في المناطق التي يتوقع ان تحدث بها كوارث الجفاف حتى يتمكن السكان من تخزين كميات من الحبوب الغذائية في السنوات ذات الإنتاج المرتفع لمواجهة كارثة الجفاف عند حدوثها.

ب-٥ - أفضل الممارسات :-

مع تزايد اعداد السكان وتضخم المستوطنات البشرية بالبلاد تبرز تدخلات رسمية وشعبية لترقية الحياة بها. تباين الأعراف والثقافات والممارسات في بلد واسع كالسودان يتيح المجال لتعدد هذه التدخلات واختلافها. وهي تسعى لتحسين البنيات البيئية والإجتماعية والإقتصادية في الريف والحضر. كما ان تراامي اطراف البلاد وتباينها جغرافياً و ايكولوجياً يبقي بعض الممارسات منعزلة محلياً، لايتعدى اثرها نطاق اقليمي ضيق. وقد تجد بعض البرامج الحكومية حظاً من الترويج الإعلامي مما يمكنها من الإنتشار ويتيح لها فرص التكرار واعادة التطبيق. لكن تبقى العديد من الإجتهادات التي تقوم بها المجموعات المحلية الشعبية والطوعية وحتى الرسمية مغمورة وضعيفة الأثر خارج الإطار الجغرافي الذي نشأت به. لقد كان للأنشطة التحضيرية لمؤتمر المستوطنات البشرية. وخاصة منافسات افضل الممارسات، دور كبير في ابراز عديد من البرامج التي لم يسبق التعريف بها. إن مبادرة اللجنة القومية التحضيرية لمؤتمر المستوطنات

البشرية بدعوة عدد من الجمعيات الطوعية والجهات الشعبية لإبراز أفضل ممارساتها إختطت نهجاً جديداً لعرض هذه الممارسات لتسليط الضوء عليها والترويج لها مما يمكن من تكرارها او تحويرها لتلائم مجتمعات اخرى مما يمكنها من ترقيات بيئات السكن بها. اضافة لذلك فإن التعرف على هذه الممارسات ودراسة آثارها وتقييمها سيسهم إيجاباً في الإعداد لخطة العمل القومية.

حددت اللجنة القومية التحضيرية خمسة مجالات لأفضل الممارسات ضمن برنامجها الذى ضمنته مذكرتها عن *العمل التحضيرى للمؤتمر الثانى فى مايو ١٩٩٥م. خصت تلك المذكرة بعض الممارسات* بالذكر وهى:

١- الخطة الإسكانية بالخرطوم الكبرى.

٢- تجميع معسكرات النازحين فى مناطق خدمية. ومعالجة السكن العشوائى.

٣- اقامة قرى اللاجئين.

٤- اعادة تعمير قرى السلام.

٥- اسهام الجماعات الشعبية والمنظمات الطوعية في توفير الخدمات وترقية المستوطنات البشرية.

ان الممارسات فى المجالات الأربعة الأولى هى حكومية صرفة، تدخل فى برامج الحكومة المركزية وحكومات الولايات . كما ان تطبيق برامجها المتعددة الجوانب، عالية التكلفة، يخضع لمعايير اقتصادية وسياسية ضمن برامج الدولة الرسمية. تبقى الممارسات الشعبية والطوعية متعددة متباينة ومتناثرة، تحكمها عزيمة القائمين عليها وتفاعل المجتمعات المستهدفة بها.

ب-٥-١ - منتدى الجمعيات الطوعية للمستوطنات البشرية : -

تمهيداً لإشتراك السودان فى المؤتمر الثانى باستنبول فى يونيو ١٩٩٦م عملت اللجنة القومية التحضيرية على أن تشرك فى تحضيراتها عدداً وافراً من الجهات الرسمية والشعبية ذات الإسهام فى تطوير المستوطنات البشرية. بادرت اللجنة التحضيرية مع المجلس القومى للسكان بدعوة كافة الجمعيات الطوعية الوطنية النشطة فى ترقية بنيات المستوطنات البشرية لإجتماعات تمهيدية تعرّف بالمؤتمر الثانى وأهمية الإسهام الشعبى فيه. كان للمجموعة السودانية لتقويم المستوطنات البشرية والجمعية السودانية النسوية والجمعية السودانية لحماية البيئة دور بارز فى تكوين منتدى الجمعيات الطوعية للمستوطنات البشرية. *تصدت مؤسسة فردريش أيبرت الألمانية لدعم المنتدى و إستضافته فى مقرها. خلال الفترة من ١٢ سبتمبر الى ٥ نوفمبر ١٩٩٥م إلتقى المنتدى فى ستة إجتماعات، تم خلالها التعريف بالمؤتمر الثانى والأنشطة* الإعدادية له على المستوى القومى والعالمى. إنتظمت فى المنتدى ثمان منظمات طوعية إضافة لمنظمة طوعية عالمية واحدة ومركز بحثى ومؤسسة تنموية وطنية. كما التحقت به مؤخراً مؤسستان علميتان وثلاث منظمات طوعية ووحدة حكومية. وفر المنتدى قاعدة لتبادل الخبرات والتشاور حول الممارسات المتعددة كبداية لتعاون مستقبلى مثمر.

خلصت لقاءات المنتدى لمنافسة أولى لأفضل الممارسات فى ٥ نوفمبر ١٩٩٥م بجامعة الخرطوم، حضرها ثلاثون مشاركاً يمثلون منظمات ومؤسسات متعددة. قدمت فى المنافسة إحدى عشرة ممارسة لتبرز مؤشرات محددة، إستنبطت من موجهات الموئل الثانى. إختار المنتدى لجنة تحكيم سداسية أنيط بها تقييم الممارسات طبقاً للمؤشرات التالية:-

أ) مشاركة المجتمعات المحليه.

ب) ترقية الوضع الإقتصادى ومحاربة الفقر.

ج) مشاركة ودور النساء.

د) إمكانية التكرار والتطبيق فى مواقع أخرى.

هـ) المحصلة النهائية.

و) الديمومة والإستدامة.

ز) التعاون مع السلطات الرسمية.

ح) المردود العام (المدخلات / العائد).

ط) نشر الوعى البيئى.

ى) مؤشرات أخرى مثل القبول ومصادر الدعم، الخ.....

قامت لجنة التحكيم بترتيب الممارسات تبعاً لموافقتها للمؤشرات أعلاه، وملائمتها للعرض فى منافسات عالمية. وفى ذلك تم ترشيح أفضل ثلاث ممارسات للإشتراك فى المؤتمر العالمى لأفضل الممارسات الذى عقد بدبى خلال الفترة ١٩ - ٢٣ نوفمبر ١٩٩٥م. تمكنت منظمة واحدة من المنتدى من الإسهام فى مؤتمر دبى.

ب-٥-٢- تقييم تجربة منتدى الجمعيات الطوعية:-

نجح المنتدى فى تحقيق غاياته بالآتى :-

أ) جمع المنظمات العاملة فى ترقية المستوطنات البشرية لأول مرة لتبادل الخبرات وفتح مجالات تعاون مستقبلية بينها.

ب) تنمية علاقة تعاون بين المنظمات الطوعية ومؤسسات التمويل المحلية والعالمية ومؤسسات بحثية وتنموية وتعليمية والمجلس القومى للسكان.

ج) تحفيز المنظمات الطوعية لترقية مناشطها وعرضها إعلامياً وتقبلها للنقد البناء.

د) توسيع قاعدة المشاركة الوطنية فى اللقاءات الإقليمية والعالمية.

هـ) مقابلة متطلبات التمثيل القومى فى المونل الثانى.
و) إتفاق المنظمات على تواصل المنتدى بعد المونل الثانى.
ز) بروز إتجاه لتخطيط مشاريع مشتركة بين أعضاء المنتدى.

ب-٥-٣ - *المنافسة القومية لأفضل الممارسات:-*

قبل إجراء المنافسة الأولى للجمعيات الطوعية، ولما أحرزه المنتدى من نجاح ، أعد المجلس القومى للسكان والسودانية والجمعية السودانية لحماية البيئة ومؤسسة فرد ريش ايبرت برنامجاً لمنافسة قومية لأفضل الممارسات. فى اكتوبر ١٩٩٥م حصلت المجموعة على دعم مادى من سكرتارية المونل بنيروبى.

ب- ٥-٣-١ *لجنة التسيير:-*

تكونت لجنة التسيير من ثمانية اعضاء يمثلون المجلس القومى للسكان، المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، السودانية، الجمعية السودانية لحماية البيئة، فردريش ايبرت والجمعيات الطوعية الأخرى. نجحت اللجنة فى الإعداد للمنافسة القومية وإجرائها فى موعدها المحدد.

ب-٥-٣-٢ - *أسس التفضيل:-*

إعتمدت المؤشرات العشرة السابقة للتفضيل بين الممارسات المقدمة.

ب-٥-٣-٣ - *الدعوة للإشتراك فى المنافسة:-*

وجهت الدعوة لثمانين مؤسسة ومنظمة وفرداً من الوحدات الحكومية والقطاع الخاص والجمعيات الطوعية. استجابة للدعوة تقدمت مؤسسة دان فوديو التجارية بإستضافة اجتماع تمهيدى، كما عرضت اجراء المنافسة بدارها، الأمر الذى حال دونه ضيق المكان.

ب-٥-٣-٤ - *توثيق الممارسات:-*

قدمت بعض المجموعات عرضاً لممارساتها فى افلام فيديو، تمت مراجعتها واخراجها لتبرز المؤشرات العشرة. كما تم توثيق الممارسات الأخرى ميدانياً لتناسب العرض المحلى والعالمى. إضافة لذلك تم إعداد مطبوعات من ٢-٥ صفحات تلخص كل ممارسة. تم توزيعها خلال المنافسة.

ب-٥-٣-٥ - فريق التحكـــيم:-

قام فريق تحكيم من ست نساء وأربعة رجال بتقييم الممارسات وترتيبها وفقاً للمؤشرات العشرة.

ب-٥-٣-٦ - المنافسة والعروض القـــومية:-

خلال يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥م قدمت أفضل الممارسات بأمدرمان في عرض حضره ثمان وثلاثون شخصاً بجامعة الأحفاد بأم درمان. لم يشمل العرض الممارسات التي قدمت في منتدى الجمعيات الطوعية.

ب-٥- ٤ - عروض أفضل الممارسات:-

خلال منافسة منتدى الجمعيات الطوعية قدمت الممارسات من الأولى وحتى الحادية عشر. بينما قدمت الممارسات من الثانية عشر وحتى الثامنة عشر في المنافسة القومية. رتبت الممارسات طبقاً لإختيار فريقي التحكيم في المنافستين.

ب-٥-٤-١ - الجمعية السودانية لحماية البيئة، فرع حلفاية الملوك:-

برنامج الحي الرابع للخدمات المتكاملة الحلفايا، ولاية الخرطوم

انشأت الجمعية بالتعاون مع جمعيتين محليتين مشروع خدمات متكاملة على أرض كانت تستخدم للتخلص من النفايات. يشمل المشروع حديقة وملاعب للأطفال، روضة أطفال، مشتل، خزان مياه ومضخة. كما يقدم خدمات تعليمية وتدريبية لقطاعات مختلفة من المواطنين. كذلك أنشأ المشروع صناديق ماليه للخدمات الإجتماعية والخيرية ولتمويل المشاريع.

* الإنجازات :-

- التنمية الإجتماعية وتمكين المواطنين.
- تنمية المهارات والقدرات وتوفير فرص العمالة.
- مقبولية البرنامج وإسهام المواطنين فيه وإمكانية تكراره.
- تنمية آليات مواجهة الكوارث والطوارئ.
- ترقية الوضع البيئي والصحي ونشر الوعي بهما.

ب-٥-٤-٢ - جمعية بابكر بدري العلمية للدراسات النسوية :-

مشروع تدريب المرأة الريفية. قرية العليقة، ولاية النيل الأبيض.

يهدف المشروع لتنمية المرأة الريفية في ستة قرى، وقد أفادت منه أكثر من ٦٠٠٠ إمرأة. يقدم المشروع برامج تدريب منتظمة إضافة لحملات توعية وورش عمل متخصصة.

* الإنجازات :-

- *تمكين نساء المنطقة ورفع مستواهن الإقتصادى.*
- *إعانة النساء على إقامة رياض الأطفال.*
- ترقية صحة النساء والأطفال.
- محاربة العادات الضارة، مثل ختان البنات.
- رأس المال الدوار يضمن الإستدامة.
- إسهام المجتمع فى الأنشطة أضاف لنجاح المشروع.

ب- ٥-٤-٣ - الجمعية السودانية لحماية البيئة - فرع السوكى :-

مشروع تجميع ونقل النفايات. السوكى، ولاية سنار.

مثل كل المدن السودانية، عانت السوكى من مشكلة تجميع ونقل النفايات مما أضر كثيراً ببيئتها وصحة المواطنين بها. نجحت الجمعية فى حل المشكلة تماماً ببرنامج يعتمد على عربات محلية التصميم والتصنيع تجرها الحمير. يدار المشروع بواسطة لجنة تمثل فيها السلطات المحليه والشعبية وقطاعات المجتمع إضافة للجمعية.

* الإنجازات :-

- *ترقية الحس البيئى وتحسين البيئة وصحة المجتمع.*
- *إشتراك المجتمع وقبول المواطنين.*
- التعاون الكامل مع السلطات المحليه والشعبية.
- رغبة المناطق المجاورة لتطبيق التجربة ونشأة فروع جديدة للجمعية.
- *إستدامة المشروع فى تكاتف المواطنين حوله والتدريب ورأس المال الدوار.*
- توفير فرص عمالة وإقامة مشاريع أخرى لترقية بيئة السكن.
- ثقة الممولين فى مقدرة المنظمات الطوعية.

ب- ٥-٤-٤ - منظمة الساحل العالمية :-

مشروع الإرشاد القروى. شندى، ولاية نهر النيل

بدأ المشروع عام ١٩٨٤م فى ثلاثين قرية ويفيد منه ٤٠,٠٠٠مواطن فى مرحلته الأولى والثانية. يتكون المشروع بصورة أساسية من إقامة أحزمة شجرية ومشاتل وتقديم برامج تدريب.

* الإنجازات :-

- إنشاء أحزمة شجرية حول القرى.
- نشر الوعى بأهمية التشجير ورعاية الأشجار.
- إنشاء مشاتل تديرها النساء ويفدن من إنتاجها وعائد بيعها.
- ترويج المواقد المحسنة لتقليل إستهلاك حطب الوقود.
- برامج التدريب والنظام التجارى لبيع الشتول والمنتجات تضمن الإستدامة.
- توجيه بعض عائد البيع لترقية الخدمات.

ب- ٥-٤-٥ - *منظمة الساحل العالمية* :-

مشروع الغابات الشعبية. الدبة، الولاية الشمالية

بدأ المشروع عام ١٩٨٨م فى مجموعة قرى مجمل سكانها ٤٢,٨٠٠ نسمة ويهدف لإنشاء أحزمة شجرية وأنشطة مصاحبة لها. رشح برنامج الأمم المتحدة المشروع لجائزة إغاثة الأراضى الجافة لعام ١٩٩٦م.

* *الإنجازات* :-

- تمكين المواطنين من حماية القرى والمزارع بإنشاء ٣٠٫٥ كلم من الأحزمة الشجرية.
- إنخراط النساء ببرامج صيانة البيئة.
- إجراء بحوث لإستنباط أفضل الوسائل لتشجير الأراضى الصحراوية.
- برامج التدريب لتضمن الإستدامة.
- ترويج وتحسين المواقد المحسنة.
- تشجيع وتفعيل العمل الطوعى.

ب- ٥- ٤-٦ - *جمعية الصداقة السويدية السودانية* : -

مشروع التنمية الريفية. بارا، ولاية شمال كردفان

منذ عام ١٩٨٣م والمشروع يقدم خدمات لمجموعة من القرى فى المنطقة، تتلخص فى إنشاء مدرسة وبرنامج تدريب ريفى وإقامة أحزمة شجرية وتوفير مياه الرى ومياه نقية للشرب.

*الإنجازات :-

- إقامة أحزمة شجرية حول ستة قرى أدت لإزدهار الغطاء النباتي.
- نظافة وحماية آبار المياه وتزويدها بمضخات يدوية للشرب، ومضخات تعمل بالطاقة الشمسية للرى.
- برامج تدريب وإرشاد ناجحة.
- إدارة المشاريع بواسطة المواطنين والمشاركة الكاملة للنساء.
- توفير رأس مال دوار لتمويل مشاريع جديدة.
- بناء مدرسة نموذجية صارت بؤرة لإجتذاب السكان وتقليل الهجرة.
- تحسن البيئة وصحة المواطنين.
- تقوية روابط الصداقة مع الشعب السويدى.

ب- ٥-٤-٧ - مؤسسة تنمية غرب السافنا :-

مشاريع التوطين. ولاية غرب دار فور

بدأ المشروع بعون دولى توقف قبل أعوام بهدف

أ) تخفيف الضغط على المناطق المزدحمة سكانياً كثيفة الإستخدام.

ب) إدخال تقنيات زراعية متطورة.

ج) تقنين وتنظيم ملكية الأراضى.

د) زيادة دخل الأفراد والأسر.

هـ) تقليل الإحتكاك بين الرعاة والمستقرين من الزراع.

و) تنمية نظم إستخدام الأراضى الرملية، وتطبيق البحوث بها.

ز) صيانة البيئة ورفع خصوبة التربة.

* الإنجازات :-

- إنشاء ست مستوطنات فى ثلاث محافظات جذبت ١٢٣٧ أسرة تتكون كل مستوطنة من :-
  - * ٣٦٠ وحدة سكنية ومساكن للعاملين ومكاتب ومخازن
  - * مدرسة ووحدات صحية وبيطرية ومحطة مياه.
  - * سيارات وجرارات وأجهزة إتصال.
  - * مشاركة المجتمع.
  - * توفير رأسمال دوار وتأسيس مشاريع تعاونية مدرة للدخل.

ب-٥-٨-٤ - السودانية (الجمعية السودانية للصناعات اليدوية النسوية) :-

منذ عام ١٩٨٦ تعمل السودانية على :-

أ) زيادة دخل المرأة الريفية والحضرية وتحسين مستويات المعيشة.

ب) معاونة النساء على تسويق منتجاتهن دون وسطاء.

ج) تدريب ربات المنازل للإفادة من أوقات الفراغ.

د) توجيه جزء من الدخل لبرامج تدريب وتطوير المنتجات.

هـ) تقديم قروض دون فوائد للمنتجات من النساء.

و) حفظ وتطوير وتقوية الموروثات التقليدية.

ز) توفير عملات صعبة من منتجات المواد المحلية.

* الإنجازات:-

- الإشتراك في معارض قومية وجذب أنظار المواطنين والأجانب.
- نجاح معرض الجمعية بالخرطوم.
- أرفاق بطاقات تعريفية لمناطق البلاد المختلفة مع المصنوعات.
- نجاح الجمعية وفر لها التمويل لإنشاء مركز في موقع سياحي مرموق في قلب الخرطوم.

ب- ٥-٤-٩ - معهد بحوث البناء والطرق. جامعة الخرطوم، ولاية الخرطوم:-

يجرى المعهد البحوث التطبيقية ويقدم الإستشارات لتطوير وتخطيط وتصميم وإنشاء المباني والطرق. من غاياته الأساسية إنشاء مباني قليلة التكلفة بإستخدام مواد محلية وتطوير صناعة الطوب الأحمر.

ب- ٥-٤-١٠ - جمعية صباح. ولاية الخرطوم:-

تعمل صباح في اوساط الأطفال المتشردين وتوفر لهم المأوى والتدريب والعمالة. كذلك تعمل لتدريب فقيرات النساء قليلات التعليم ومساعدتهن على تسويق منتجاتهن اليدوية.

ب- ٥-٤-١١ - جمعية التنمية السودانية:-

دراسة الأحوال المعيشية لعمال وردية الليل. الحصاحيصا، ولاية الجزيرة:

تهدف الدراسة لتشخيص المشاكل الإجتماعية والصحية لعمال وردية الليل ويؤمل ان تسهم النتائج في تحسين اوضاعهم المعيشية.

ب- ٥-٤-١٢ - جمعية بائعات الأطعمة والمشروبات. سوق ليبيا، ولاية الخرطوم:-

نشأت الجمعية بتمويل ذاتي من ١٠٢ عضوة في عام ١٩٩٢م وارتفعت الى اكثر من ٧٠٠ عضوة بنهاية ١٩٩٥م. تهدف لتوفير مناخ عمل افضل لنساء فقيرات قليلات التأهيل أضطررن للعمل في مجتمع يسوده الرجال في واحد من اكبر اسواق ولاية الخرطوم. حصلت البائعات على تصديق السلطات لهن بالعمل بعد ان كانت تطاردهن.

* الإنجازات:-

- تنظيم البائعات في تجمع معترف به متعاون مع السلطات الحكومية والصحية.
- تقديم برامج تدريب ناجحة عن أساسيات التعاون والمحاسبة والإقتصاد وصحة البيئة باشتراك وزارة الصحة ومؤسسة فردريش ايبرت.
- تقديم خدمات الأطعمة والمشروبات في الإحتفالات والتجمعات.
- عرض تجارب الجمعية في مؤتمرات وورش عمل و انشاء شبكات مع بائعات اخريات.
- المبادرة والإشتراك في حملات اصحاح بيئي واصلاح اجتماعي.

ب-٥-٤-١٣ جامعة الأحفاد للبنات. امدرمان، ولاية الخرطوم

رحلات الإرشاد الريفي الميداني:

تقوم وحدة الدراسات النسوية بتدريب الطالبات على الإرشاد الريفي في رحلات ميدانية تشمل كل انحاء البلاد. إضافة لتدريب الطالبات وتأهيلهن للعمل في الريف فإن هذه الرحلات تهدف ايضا لتدريب وتطوير مهارات نساء الريف. وتتصدى برامج الرحلات الى عدة مشاكل اجتماعية اهمها الزواج المبكر، ختان البنات، الأمية، الصحة، التغذية ، تطوير موارد الأسرة. تشترك خمسة مدارس بالجامعة في برامج الإرشاد الريفي الميداني.

* الإنجازات:-

- إعانة النساء الريفيات على تحديد مشاكلهن والتصدي لها.
- تأهيل الطالبات لإحداث تغيرات إيجابية في المجتمعات الريفية.
- تأسيس عشرة مراكز تنمية وربط خمسة وعشرين مركزاً آخر بالبرنامج.
- تدريب ٣٠٠ قائدة ريفية.

– تأسيس مدرسة التنمية الريفية نتج عن نجاح البرامج الميدانية.

– يغطى البرنامج مجالات التقنية الملائمة، تدريب القابلات، الوعى والإصحاح البيئى ومحاربة العادات الضارة.

ب– ٥–٤–١٤ – مركز دراسات السكان والتنمية:–

مشروع الخير الدوار. قرية الحسانية، الشقلة/ ولاية الخرطوم

بدأت خدمات المركز فى عام ١٩٩٣م لفقراء القرية وخاصة الأرامل والمطلقات. توفر التمويل من ديوان الزكاة واللجنة الشعبية. يفيد حوالى ٧٥٪ من السكان من خدمات المركز الإنتاجى والذى تم فيه تدريب الرجال على صنع الأحذية والنساء على الحياكة.

* الإنجازات:–

– تمليك وسائل الإنتاج لصناع مؤهلين وتسويق مصنوعاتهم.

– ترقية مستويات المعيشة وتنمية المنطقة والحد من الهجرة منها.

– توفير رأس مال لبدء وإستدامة مشاريع صغيرة.

– قبول المواطنين ومشاركتهم وامكانية التكرار.

ب– ٥–٤–١٥ – جمعية التنمية السودانية:–

الجمعية التعاونية لبائعات الأطعمة والشاى. السوق الشعبى، ولاية الخرطوم

تهدف الجمعية لتنمية قدرات النساء وترقية مستويات المعيشة والصحة وتحسين بيئة العمل واستحداث أنشطة جديدة.

* الإنجازات:–

– تنظيم النساء فى تعاونيات وتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً.

– تحسين المستويات الصحية والمعيشية والبيئية.

– تقنين المهنة والتعاون مع السلطات.

– رفع المستوى الإقتصادى والتنظيم المالى.

– فتح آفاق تعاون عالمية مع تجمعات شبيهة بالهند وتبادل الزيارات.

ب- ٥-٤-١٦ - *مؤسسة المليك التعليمية:-*

مركز تدريب المرأة. قرية الحريزاب، ولاية الخرطوم

تخصصت المؤسسة في تعليم المرأة منذ عام ١٩٤٧م. تدريب التلميذات في مشاريع المؤسسة في الريف يهدف لإعدادهن للعمل على تنميته. و مشاريع المؤسسة تهدف لتمكين نساء الريف وتطوير مقدراتهن ورفع مستوى معيشتهن.

* الإنجازات:-

- برامج تدريب النساء الفقيرات والأميات الأقل حظاً بالريف.
- تطوير الصناعات التقليدية والمساعدة على تسويقها.
- تحسين الوضع الإقتصادى ومستويات المعيشة والصحة والتغذية.
- نشر الوعي البيئي.

ب- ٥-٤-١٧ - *جمعية فلاحة البساتين:-*

منذ عام ١٩٣٤م ترمي الجمعية لنشر الوعي البيئي والبستاني وتحسين نوعية الخضر والفاكهة كذلك تهدف الجمعية لإدخال انواع محسنة من النباتات وتطوير الصناعات الزراعية.

* الإنجازات:-

- رفع الحس البيئي وتجميل البيئة بمنات الممارسات.
- إدخال عينات نباتية مناسبة وتطوير العينات المحلية.
- *التدريب و الإرشاد.*
- *إقامة معارض سنوية للمنتجات البستانية لم تنقطع منذ عام ١٩٣٤م.*
- فروع الجمعية مفتوحة العضوية.
- مهرجان المانجو عام ١٩٩٥م قدم نموذجاً رائداً للعروض الزراعية.
- ذاتية التمويل.

ب- ٥-٤-١٨ - مفوضية اللاجئين. وحدة تخطيط وتنفيذ المشروعات:-

معسكرات اسكان اللاجئين. ولاية كسلا والقضارف والبحر الأحمر

تختص مفوضية اللاجئين بإعالة اللاجئين للبلاد هرباً من الحروب والفاقة واستلاب الحقوق فى بلادهم. بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ومنظمات وطنية وعالمية تعمل مفوضية اللاجئين على تقديم خدمات الإسكان والإعاشة والتخديم للاجئين واعانتهم على العودة الطوعية لبلادهم.

* الإنجازات:-

- ادارة ٣٢ معسكراً فى ثلاث ولايات تضم اكثر من ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ.
- يتمتع اللاجئون بممارسة شعائرهم الدينية وموروثاتهم التقليدية.
- توفير الأرض والمدخلات الزراعية.
- بإسهام اللاجئين تم انشاء المدارس والمساجد والكنائس ومراكز التغذية والصحة ومنشآت المياه وغيرها بالمعسكرات.
- توزع ادارات المعسكرات الأغذية والاغطية والأدوية وغيرها من المتطلبات.

ب-٥-٥ - خـــاتمة:-

لقد نجحت تجربة تقديم افضل الممارسات في عدة نواحي اهمها:

أ) جمع المهتمين بترقية المستوطنات البشرية في منتدى واقامة شبكة اتصال بينهم.

ب) اتفاق المنتدى على مواصلة اعماله بعد الموئل الثاني في يوليو ١٩٩٦م.

ج) تقديم نماذج تعين على وضع خطة العمل القومية.

ان التجارب التي عرضت لاتمثل إلا جزءاً يسيراً من ممارسات عدة في مناطق مختلفة من البلاد حال دون تقديمها ضيق الزمن وصعوبات الإتصال والترحيل في بلد شاسع فقير.

من الممارسات الحكومية ذات الأثر والتي تجد حظاً لعرضها في منافسات افضل الممارسات تجربة ولاية الخرطوم لمعالجة الإستيطان الغير مشروع. ففي عام ١٩٩٤م قدرت اماكن السكن الغير مشروع بولاية الخرطوم بأكثر من ١١٠ موقعاً. ليس في اطراف المدن فحسب بل في اواسطها وداخل وحول المناطق الصناعية وداخل المناطق التي خططت للإسكان. وفي الأراضي الزراعية وغيرها. وتحتل هذه المواقع مساحة ١١,٠٠٠هكتار. بما يقارب نصف مساحة الخرطوم الكبرى. بما في ذلك ٥٣٪ من الأراضي التي خصصت لمشاريع إسكان جديدة *كما ان سكان المناطق العشوائية يبلغ عددهم اكثر من ١,٨ مليون في عام* ١٩٩٤م. يفرز الإستيطان الغير مشروع مجموعة من المشاكل اهمها المخاطر البيئية بالتلوث والإزدحام وضعف الرقابة الصحية مما يؤدى لإنتشار الأمراض والأوبئة و يميز هذه المناطق ايضاً انفراط الأمن وانهيار القيم الإجتماعية والتدهور الإجتماعي والإقتصادي. إضافة الى مشاركة سكان المدن موارد الخدمات المحدودة.

تجربة ولاية الخرطوم تتلخص في اقامة معسكرات السلام وتوفير الخدمات الضرورية وترحيل سكان المناطق غير المشروعة اليها. وقد تم حتى ١٩٩٤م إسكان ٨٠,٠٠٠ مواطن في معسكرات وترحيل ٥٠٠,٠٠٠ مواطن آخرين الى ثلاث معسكرات سلام حيث منحوا بها قطع ارض سكنية وتوفرت لهم بها الخدمات.

ب-٦ - الأولويات :- (Priority Issues)

ب-٦- ١ - أولويات التنمية الحضرية فى ظل الفدراليه :-

١- التنمية الحضرية جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة المستدامة والتى تشمل تنمية كل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية الأخرى. وترجمة التنمية الحضرية الى واقع ملموس فلا بد من إصدار قانون على المستوى الإتحادى والولائى يشكل الإطار الملائم لعمليات التخطيط ووضع السياسات الشمولية فى القطاعات المذكورة. وبدون ذلك فإن تقسيم السلطات بين الولايات والمحافظات والمجالس المحلية سيترتب عليه تشتت الجهود وتباعد الرؤى وضعف حلقات التنسيق بين الأجهزة القائمة على تنفيذ خطط وبرامج التنمية الشاملة بقطاعاتها المختلفة.

٢- ترشيد النمو الحضرى والتطور العمرانى المصاحب للتطور السياسى والإدارى فى ظل الحكم الإتحادى، وذلك عن طريق التخطيط ا لتنموى للمدن والأرياف.

٣- إقناع السكان بجدوى مشروعات إعادة التخطيط وتغيير إستعمالات الأرض مع الحرص على تخطيط مدن وقرى نموذجية بديلة، وتعليك وحدات سكنية جاهزة ما أمكن ذلك فى المناطق المراد إعادة تخطيطها وذلك حتى تصبح هذه الأنماط نواة للتنمية الحضرية فى النظام الإتحادى.

٤- إيقاف التدهور البيئى فى المناطق الحضرية الناتج عن التمركز السكانى الكبير، والحد من تدهور البيئة فى المناطق الريفية والذى يتجلى فى التعدى على الأراضى الزراعية والثروة الغابية والحيوانية بما فى ذلك الحيوانات الوحشية والطيور، خاصة فى المناطق المحيطة بالقرى.

٥- تفعيل الآليات المناط بها إحداث التنمية الحضرية وتزويدها بالصلاحيات القانونية والمالية ودعمها فنياً بالكوادر المؤهلة فى مجالات الخدمات الحضرية والمتنوعة الى جانب توسيع الأوعية الضريبية المحلية لتوفير الميزانيات المطلوبة لإنجاز التنمية الحضرية المتوقعة.

٦- تحديد أولويات التنمية الحضرية على المستوى المحلى وتأكيد الإجماع الواسع حولها، وتكامل الجهود لإنجازها ، وتحقيق الدعم الجماهيرى العريض لمشروعات التنمية الحضرية الى جانب إحكام التنسيق بين الأجهزة المناط بها تقديم الخدمات الضرورية كالماء والكهرباء وغيرها.

٧- أن تعى جماهير الشعب السودانى الأبعاد الإجتماعية والثقافية لقضية التنمية الحضرية المتوقعة فى ظل التوسع فى تطبيق نظام الحكم الإتحادى، ذلك أن التنمية المستدامة المرجوة فى مدن البلاد وقراها لا تعنى نقل نمط الحضارة والإستهلاك الغربى بحذافيره، كما أن الإطار الإقتصادى والإجتماعى والعقائدى الذى تتسم به أنماط الحياة والإستهلاك فى القرية لا يتلائم مع الإطار العقائدى والإجتماعى والإقتصادى السائد فى مدن وقرى السودان.

ب-٦-٢ - أولويات البرنامج القومى للمستوطنات البشرية :-

ب-٦-٢-١ ولاية الجزيرة :-

* تحديد أولويات تنظيم المستوطنات البشرية.
* معالجة أمر السكن الإضطرارى.
* إنفاذ مشروع تجميع الفرقان والقرى المتناثرة، حيث تقرر تجميع ٤٣ منها فى ثلاثة عشر موقعاً.
* حفر الآبار بمواقع تجمع القرى وتوفير مياه الشرب النقية.

ب- ٦-٢-٢ ولاية النيل الأزرق :-

* تصميم الخرائط الموجهة لحواضر الولاية وقراها الكبيرة.
* تحسين البيئة السكنية للمدن بالولاية عن طريق تنفيذ مشاريع إعادة تخطيط الإحياء والأسواق.
* معالجة السكن العشوائى فى إطار الخطط الإسكانية.
* تجميع القرى الصغيرة حول مواقع أخرى، وتوفير الخدمات الأساسية لها.
* سد حاجة السكن عن طريق توزيع القطع السكنية.
* تفعيل آليات السلطات المحليه فى مجال الإسكان.

ب-٦-٢-٣ ولاية سنار :-

* التخطيط الإسكانى ورفع أشباه المدن الى مدن.
* تطوير الخدمات وتوفير المياه.
* تصميم خرائط موجهة لمدن الولاية.
* معالجة السكن العشوائى وتخطيط مناطق بديلة ملائمة.
* تفعيل إدارات تنظيم القرى.

ب- ٦-٢-٤ ولاية القضارف :-

* إعداد خرائط موجهة لمدن الولاية.
* تخطيط القرى فى الولاية.
* معالجة مشاكل السكن العشوائى.

ب-٦-٢- ٥ ولاية شمال كردفان :-

* معالجة مشاكل النزوح فى أنحاء الولاية.
* إعادة توطين النازحين فى مناطق التماس، أو فى ديارهم الأصلية أو فى مواقع الإنتاج.
* ترقية البيئة فى الريف وتقوية الأطر القانونية وتشديد الرقابة.
* رفع درجة الوعى لدى المواطنين وأهمية الغطاء النباتى، وإدخال التشجير كمكون فى المشروعات التنموية.
* تنمية مصارد المياه.
* تنمية الصناعات الريفية وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة.
* تنمية المرأة وتزويدها بسبل إدرار الدخل.
* إجراء المسوحات والدراسات لمعالجة ظاهرة السكن العشوائى.
* إنقاذ مشروعات إعمار القطاع الرعوى بالنسبة للمواطنين الذين فقدوا ثروتهم الحيوانية من جراء الجفاف والتصحر.

ب-٦-٣ - أولويات الإرتقاء ببيئة المستوطنات البشرية :-

ب-٦-٣-١ تأصيل الخدمات من خلال المراجعة الشاملة للحالة الراهنة و إجراء تقييم شامل للبيئة السكنية.

ب-٦-٣-٢ المراجعة الكاملة لإستخدامات الأرض.

ب- ٦-٣-٣ إستيعاب السكن العشوائى فى البيئة الحضرية من خلال تفعيل المشاركة الشعبية.

ب- ٦-٣-٤ إنفاذ قوانين صحة البيئة.

ب-٦-٣-٥ التخطيط المسبق للمستوطنات البشرية والمبنى على المعلومات الصحيحة حول النمو السكانى.

ب- ٦-٣-٦ تقليل الإمتداد الأفقى للمدن مع محاولة تحجيم النزوح.

ب- ٦-٣-٧ السعى لقيام وتطوير مدن وسيطة.

ب- ٦-٣-٨ الإرتقاء بالبيئة الحضرية وجعل المنتزهات والحدائق جزءاً من الهيكل المعمارى للمدينة.

ب-٦-٣-٩ تشجيع المشاركة الواسعة لمختلف التطلعات الشعبية والتنفيذية.

ب-٦-٤ - أولويات السلام والمأوى :-

ب- ٦-٤-١ إحلال السلام العادل الشامل فى السودان بإعتباره يشكل أساساً متيناً لرقى ونهضة المستوطنات البشرية.

ب-٦-٤-٢ العمل على محو آثار الحرب فى كافة المجالات.

ب-٦-٤-٣ إعادة توطين المواطنين المتأثرين بالحرب من نازحين ولاجئين وعائدين في مناطقهم الأصلية، وإدماج الراغبين منهم في المستوطنات البشرية التي هاجروا اليها.

ب-٦-٤-٤ إعادة تأهيل البنيات الأساسية في المناطق المتأثرة بالحرب.

ب-٦-٤-٥ فتح وتحسين الطرق البرية والسكة حديد والنقل النهري بالإضافة الى إعادة تأهيل الموانى النهرية والمطارات الرئيسية.

ب- ٦-٤-٦ *إعادة إعمار المرافق والخدمات الأساسية خاصة في مجالات الصحة و التعليم وإصحاح البيئة* والكهرباء والمياه.

ب- ٦-٤-٧ إعادة تأهيل الإتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير وسائل الإعلام.

ب- ٦-٤-٨ السعي لإعادة تأهيل المشروعات والمصانع التي توقفت بسبب الحرب.

ب- ٦-٤-٩ الإهتمام بالقطاع الزراعي لتأمين توفير الغذاء.

ب- ٦-٤-١٠ توفير الكوادر المؤهلة للعمل بالولايات المتأثرة بالحرب، وتدريب المواطنين المتضررين للمساهمة في الإرتقاء بتلك البقاع.

ب-٦-٤-١١ إنتهاج أسلوب التخطيط العملي وإجراء البحوث والدراسات الهادفة للنهوض بالمناطق *المتأثرة بالحرب.*

ب- ٦-٤-١٢ *نشر ثقافة السلام وبسط روح الإخاء والتسامح بين أبناء الأمة السودانية.*

ب-٦-٤-١٣ الحفاظ على البيئة في المناطق المتأثرة بالحرب، والحد من مظاهر التعدى الجائر على الثروة الغابية والحيوانية.

ب- ٦-٤-١٤ *محاربة الألغام والعمل على نزع المزروع منها و التحذير من مخاطر الألغام على مختلف أوجه الحياة في المناطق المتأثرة بالحرب.*

ب- ٦-٤-١٥ الحد من مظاهر إنتهاك حرمات المستوطنات البشرية بواسطة القوات المتمردة على السلطة الشرعية والقانون والحفاظ على أمن المواطنين وكرامتهم في المناطق المتأثرة بالحرب لا سيما *النساء والمسنين والأطفال المختطفين وغير المصحوبين بذويهم.*

ب- ٦-٤-١٦ *تشجيع مبادئ التكافل الإجتماعي المستمدة من القيم الروحية للشعب السوداني لرعاية* الأرامل والأيتام والمعوقين والأطفال الذين تم تحريرهم من أسر حركة التمرد.

ب- ٦-٤-١٧ التوسع في إنشاء قرى السلام لإعادة توطين العائدين.

ب- ٦-٤-١٨ تشجيع سبل إدرار الدخل ومشاريع الصناعات الصغيرة والحرف، والصناعات اليدوية للإرتقاء بالمواطنين المتأثرين بالحرب.

ب- ٦-٤-١٩ تشجيع نماذج المشاركة الشعبية فى تنمية وحث المنظمات الطوعية على المشاركة الفاعلة فى عمليات إعادة إعمار وتنمية المناطق المتأثرة بالحرب.

ب- ٦-٤-٢٠ دعم المؤسسات العاملة فى حقل السلام والتنمية فى السودان.

ب- ٦-٥ - الأولويات فى مجال النشاط الطوعى : -

ب-٦-٥-١ الإشراك النشط للعمل الشعبى فى قضايا الإسكان بناءاً على موجهات الإستراتيجية القومية الشاملة.

ب- ٦-٥-٢ إشراك المواطنين فى الحفاظ على العمران وترقية البيئة الحضرية وفق خطة مدروسة بالتركيز على الشوارع والساحات والميادين.

ب-٦-٥-٣ تكامل جهود الدولة والمنظمات التطوعية بمختلف أنواعها والقطاع الخاص فى بناء المستوطنات البشرية وتعميرها فى كل المراحل.

ب-٦-٥-٤ دعم قيام المنظمات الطوعية المتخصصة فى مجال المستوطنات البشرية.

ب-٦-٥-٥ تشجيع المحليات والمحافظات على تكوين شركات عامة فى مجال تعمير المستوطنات وتوفير الخدمات مع توخى إدارة الشركات على أسس إدارة الأعمال.

ب-٦-٥-٦ تشجيع صناعة مواد البناء المحلية ودعمها لسد الفجوة والإقلال من الإستيراد مما يؤدى الى خلق إستقرار نسبى فى أسعار مواد البناء والذى ينعكس بدوره على التكلفة.

ب-٦-٥-٧ إشراك القطاع التعاونى فى تمويل بعض المشاريع السكنية وإنشاء مشروعات إسلامية مشتركة بين القطاعين العام والخاص فى مجال الإسكان.

ب-٦-٥-٨ توعية المواطنين وإعدادهم لتقبل النماذج المثلى للسكن ذلك أن الإستغلال الأمثل للآراضى والمساحات يمكن أن يشكل مدخلاً حقيقياً لخفض تكلفة السكن

ب-٦-٥-٩ الإستفادة من القيم والتراث السودانى المتمثل فى التكافل والتعاون لإستنفار روح العمل الجماعى مثل النفير فى مجال تشييد المأوى.

ب-٦-٥-١٠ تشجيع الجمعيات الطوعية النسوية والشبابية للمشاركة فى تحسين بيئة المستوطنات البشرية بالتعاون مع المحليات والبلديات والمحافظات وإشراك المرأة عبر مؤسساتها المختلفة فى وضع الخطط الإسكانية.

ب-٦-٥-١١ تنشيط الجمعيات الطوعية الوطنية والأجنبية لتضطلع بدور فاعل فى إقامة مستوطنات اللاجئين وتوفير الخدمات لها وحث اللاجئين أنفسهم على المشاركة فى الجهود التى تستهدف الإرتقاء بأوضاع اللاجئين.

ب-٦-٥-١٢ إنشاء شبكات للمنظمات الطوعية العاملة في مجال المستوطنات ودعمها وتنسيق جهودها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ب-٦-٥-١٣ التعاون في حل مشاكل إسكان العاملين والمواصلات عن طريق القطاع العام ومؤسسات العاملين الطوعية والنقابية.

ب-٦-٥-١٤ تحفيز القطاع الخاص بالسياسات الضريبية المناسبة لإنشاء المؤسسات الخيرية والأوقاف التي تساهم في حل إشكالات السكن والمستوطنات وإصلاح البيئة وذلك عبر الجمعيات الملائمة والوسيطة ومنظمات العون الذاتي.

ب-٦-٥-١٥ حث المصارف بأنواعها المختلفة على إنشاء صناديق ومشروعات لتمويل الإسكان خاصة الشرائح الفقيرة وبقروض ميسرة.

ب-٢- التشريع: Legislation:-

السودان بلد مترامي الأطراف ، فهو أكبر الدول مساحة فى القارة الأفريقية إذ تقدر مساحته بحوالى مليون ميل مربع. وهو قطر متعدد البيئات الطبيعية والإجتماعية والثقافية والسكانية.

ونسبة لهذه التعددية الطبيعية والإجتماعية فقد أدركت الحكومات التى تعاقبت على إدارته منذ بداية تاريخ السودان الحديث إستحالة إدارته من مركز واحد. وقد بدأت محاولات كثيرة لإدارته من مراكز عديدة وبالتالى توسيع دائرة المشاركة السياسية والشعبية فى الحكم والإدارة.

وجدير بالذكر أن النظام الإتحادى (الفيدرالى) الذى إختطه ثورة الإنقاذ الوطنى إستجابة لطموحات أهل السودان يهدف إلى توسيع دائرة المشاركة الشعبية فى صنع القرار، وتفجير طاقات الأفراد والجماعات لتنمية بيئاتهم الطبيعية ومستوطناتهم البشرية.

كما أسلفنا فقد حاولت الحكومات التى تعاقبت على حكم السودان نقل بعض سلطاتها الى الأقاليم والمراكز الحضرية البعيدة عن العاصمة السياسية والإدارية، وفى هذا الإطار تم إصدار العديد من القوانين منذ ما قبل إستقلال السودان حتى يومنا هذا.

وفى الحقبة التى أعقبت إنعقاد مؤتمر القمة العالمى الأول للموئل (HABITAT I) فى العام ١٩٧٦م بفانكوفر تمثلت الإصلاحات الدستورية والقانونية التى صدرت فى مجالات الحكم والإدارة والمستوطنات البشرية فيما يلى :-

١- قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٨١م. والذى عدل بموجبه قانون الحكم الشعبى المحلى لعام ١٩٧١م، وتم بمقتضاه تقسيم الأقاليم الشمالية من البلاد الى ستة أقاليم.

٢- قانون معتمدية العاصمة القومية لسنة ١٩٨٣م، وتم بمقتضاه إدارة العاصمة القومية.

٣- قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٩١م، والذى ألغى قانون الحكم الشعبى المحلى لعام ١٩٨١م، وأضفى الشخصية الإعتبارية لإدارة المجالس المحليه للمدن والأرياف كما كان عليه الحال تحت أحكام قانون الحكم المحلى لعام ١٩٥١م.

٤- قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٩٥م والذى ألغى بموجبه قانون ١٩٩١م، إلا أنه أحتفظ لمجالس المدن والأرياف بشخصيتها الإعتبارية والقانونية مع تعديل تسمياتها وعدديتها السكانية.

وبالرغم من حسن النوايا والأهداف المثالية لتلك القوانين إلا أن تطبيقها قد صاحبه العديد من الإخفاقات والتجاوزات التنظيمية والإدارية والسلوكية، حالت دون تحقيق أهداف الإدارة الحضرية بالقدر الذى يحقق طموحات سكان المدن والأرياف.

ومن تلك التجاوزات ما يلى :-

١- *الرقابة المركزية الصارمة على أجهزة الإدارة الحضرية أخمد الشخصية الإعتبارية للمحليات، أما على مستوى الأقاليم فإن تمركز السلطة على مستوى المجالس الشعبية التنفيذية للمديريات(حسب قانون الحكم المحلى لعام ١٩٧١م)* قد سلب المجالس القاعدية من سلطاتها.

٢- التوزيع غير العادل لمصادر الدخل بين الحكومة المركزية والمحليات أضر بفاعليتها فى تقديم الخدمات الضرورية مما أفقدها ثقة المواطنين.

٣- إضفاء الطابع السياسى على التنمية فى بعض الأحايين وتجاهل مطالب وتطلعات المناطق المعارضة للأنظمة الحاكمة.

٤- الفشل النسبى فى إشراك الجماهير بصورة فعلية فى إدارة الشئون الحضرية، وفى إستيعاب الفعاليات *الإجتماعية التقليدية والحديثة بالصورة الفاعلة المطلوبة.*

وتجاوزاً *للسلبيات المشار اليها فقد إعتمدت ثورة الإنقاذ الوطنى مؤخراً نظام الحكم الإتحادى* كأساس لإدارة البلاد وتوزيع الثروة والسلطة بصورة عادلة. وينبنى هذا النظام على أسلوب المؤتمرات الشعبية القاعدية الأساسية فى المدن والأرياف، والوسيطة على مستوى المحافظات والولائية على مستوى الولايات. ينتهى هذا التدرج بالمؤتمر الوطنى على المستوى الإتحادى.

وقد حددت تبعاً لذلك العديد من القوانين الخاصة بالإدارة الحضرية والبناء السياسى والإدارى للدولة على النحو التالى :-

١- المرسوم الدستورى الرابع لسنة ١٩٩١م.
(أمر تأسيس الحكم الإتحادى)

٢- المرسوم الدستورى العاشر لسنة ١٩٩٣م.
(مرسوم تقسيم الولايات من تسعة الى ٢٦ ولاية). (الشكل رقم ٤)

٣- المرسوم الدستورى الحادى عشر لسنة ١٩٩٣م.
(قانون تنظيم أجهزة الحكم الإتحادى).

٤- المرسوم الدستورى الثانى عشر لسنة ١٩٩٥م.
(قانون علاقات الحكم الإتحادى وتعديل نظم الولايات).

والذى أعطى سلطات تخطيطية وتشريعية وتنفيذية ومالية أكبر للولايات والمجالس المحليه، وبالتالى يعتبر هذا المرسوم تتويجاً لكل المحاولات السابقة فى مجال الإدارة الحضرية.

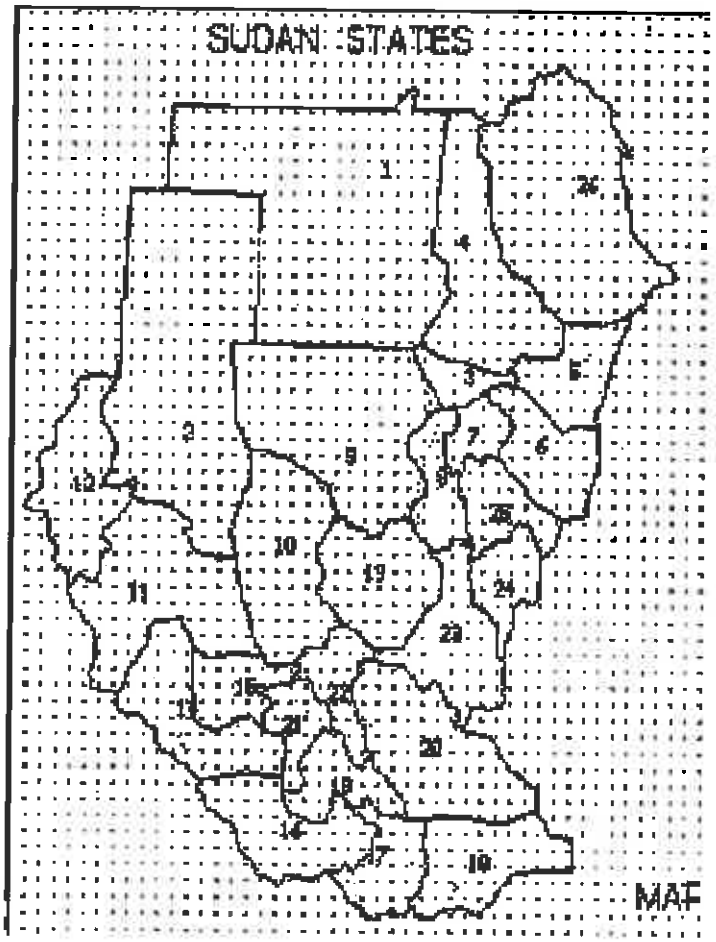

١/ الولاية الشمالية .
٢/ شمال دارفور .
٣/ الخرطوم .
٤/ نهر النيل .
٥/ كسلا .
٦/ القضارف .
٧/ الجزيرة .
٨/ النيل الابيض
٩/ شمال كردفان .
١٠/ غرب كردفان .
١١/ جنوب دارفور .
١٢/ غرب دارفور .
١٣/ جنوب كردفان .
١٤/ غرب بحر
الغزال.١٥/ شمال بحر
الغزال
١٦/ غرب الاستوائية .
١٧/ بحر الجبل .
١٨/ البحيرات .
١٩/ شرق الاستوائية.
٢٠/ جونقلي .
٢١/ واراب .
٢٢/ الوحدة .
٢٣/ اعالي النيل .
٢٤/ النيل الازرق .
٢٥/ سنار .
٢٦/ البحر الاحمر .

شكل (٤)

وتنضوى تحت مظلة الإدارة الحضرية فى ظل النظام الإتحادى العديد من الأجهزة التنفيذية والإدارية، ولكن أهمها هى مجالس الحكم المحلى للمدن والأرياف لأنها الوعاء الذى تتصهر فيه الجهود الرسمية والشعبية والطوعية لحكم وإدارة المناطق الحضرية.

ففى مجال الشئون الهندسية مثلاً فإن هذه المجالس مسئولة مسئولية تامة عن إنشاء وصيانة مصارف المياه ومشاريع تشجير المنتزهات والميادين العامة وسلخانات الذبيح المحليه، ومحاكم النظام العام والطرق الداخلية الترابية، وإنشاء وصيانة المطامير والمخازن والحظائر لحفظ الفلال، وتنظيم مرابط الحيوانات وزرائب الهوامل وتنظيم البناء العمرانى ذو الطابق الواحد وإصدار رخص المبانى ومحاربة السكن العشوائى والتوجيه بتخطيط الأراضى علاوة على تخطيط القرى وإعادة تخطيطها وفقاً لقوانين التصرف فى الأراضى وبموافقة إدارة الشئون الهندسية.

وبالإضافة لذلك تضطلع المحليات أيضاً بمسئوليات عديدة فى مختلف المجالات مثل الصحة – التعليم – الشئون الإجتماعية – التنمية الإقتصادية – الأمن والنظام العام وغيرها. ويمكن القول تبعاً لذلك بأن المجالس المحليه هى حجر الزاوية فى التنمية الحضرية فى ظل النظام الإتحادى، ولذا فقد خصصت لها عدة مصادر للتمويل من رسوم خدمات وضرائب محليه ورسوم إنتاج وعوائد إستثمارات. والى جانب ذلك فهناك دعم من صناديق دعم المحليات وقروض من مالية الوزارة، بالإضافة الى العون الذاتى والإسهام الشعبى. وقد منح المرسوم الدستورى الثانى عشر والمرسوم المؤقت لقانون الحكم المحلى لسنة ١٩٩٥م المجالس المحلية صلاحيات كبيرة لتوسيع أوعيتها الضريبية وتحسين آليات جمع الضرائب والرسوم.

وإذا تقصينا أمر التخطيط العمرانى – وهو رافد أساسى من روافد التنمية الحضرية – سنلاحظ أن التخطيط العمرانى تميز بالمركزية الشديدة فى ظل أنظمة الحكم والإدارة التى سبقت تطبيق الحكم الإتحادى، إذ ظلت تهيمن عليه لجنة تخطيط المدن المركزية. أما الآن فقد منح الحكم الإتحادى الولايات والمحافظات والمجالس المحليه سلطات تنفيذية وتخطيطية وتشريعية واسعة فى مجال التخطيط العمرانى والتنمية الحضرية، وبذلك فقد أصبحت هذه المهام لامركزية الى حد كبير.

ويمكن القول أن اللجان الشعبية للرقابة والخدمات – والتى تلتصق إلتصاقاً وثيقاً بالجماهير وتمثل الوعاء الحقيقى للمشاركة الشعبية فى أمثل صورها – قد منحت حق التوصية فى كثير من أعمال الإسكان ويتم تمثيلها فى لجان التخطيط العمرانى والإسكان، كما تقوم بإنفاذ مشاريع تحسين الخدمات الأساسية والبيئة السكنية عن طريق الجهد الشعبى.

أفرد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الأول (هبيتات) الذى عقد بفانكوفر كندا عام ١٩٧٦م إهتماماً خاصاً بدور المشاركة الشعبية فى تنمية إدارة المستوطنات البشرية.

وفى هذا الإطار نجد أن المحاولات التى سبقت الإشارة اليها، والتى هدفت الى توسيع دائرة المشاركة الشعبية فى الإدارة السياسية فى السودان، تصب فى المسار الذى رسمته توصيات مؤتمر هبيتات ١٩٧٦م ، ونشير بالتحديد الى قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٨١م والذى هدف الى توزيع سلطة صناعة القرار الى أقاليم ست تتمتع بالإستقلالية، والى قانون الحكم المحلى لسنة ١٩٩١م والذى عزز من الشخصية الإعتبارية المستقلة للمجالس المحليه فى المدن والأرياف. وأخيرا نشير الى المرسوم الدستورى الثانى عشر لسنة ١٩٩٥م والذى منح سلطات تخطيطية وتشريعية وتنفيذية ومالية واسعة للولايات والمحافظات والمجالس المحلية. وإذا أضفنا لذلك قانون اللجان الشعبية لعام ١٩٩٢م فيمكن القول أن آليات المشاركة الشعبية الواسعة التى أوصى بها مؤتمر هبيتات ١٩٧٦م قد تم خلقها بالفعل وأصبح يعول عليها كثيراً فى أمر التنمية الحضرية والتخطيط العمرانى وتصريف شئون المستوطنات البشرية على إختلاف أحجامها ومواقعها.

وفيما يتعلق بموضوع الأراضى وإمتلاكها والتصرف فيها فقد أفرد مؤتمر هبيتات المجموعة الثانية من توصياته لهذا الموضوع الحيوى الهام، إذ أكد المؤتمر على ضرورة أخضاع الأرض للرقابة والسيطرة التامة من قبل الدولة وأهمية أن يكون للدولة مطلق التحكم فى تغيير إستعمالات الأرض، خاصة من زراعية الى سكنية وفى إستعادة الزيادة غير المستحقة فى قيمة الأراضى ذات الملكية الخاصة. ونجد هنا أن قوانين الأراضى فى السودان (قانون الأراضى غير المسجلة عام ١٩٧١م) وقانون المعاملات المدنية لعام ١٩٨٤م وأخيراً قانون التصرف فى الأراضى والتخطيط العمرانى لعام ١٩٩٤م) تؤكد على ملكية الدولة لأى أراضى غير مسجلة بإسم أفراد أو جماعات كملك حر مطلق، ويتيح ذلك للدولة السودانية حرية كبيرة فى تغيير إستخدامات الأرض لتحقيق المصلحة العليا للشعب وللوطن.

ويعطى القانون الدولة سلطة منح الأفراد والجماعات إستغلال تلك الأراضى الحكومية لقدر معين من الزمان، ولهدف محدد وغرض متفق عليه، نظير إيجار إسمى. وفى هذه الحالة يوقع عقد إيجار أو عقد إنتفاع بين الحكومة وبين المستأجر أو مالك المنفعة يخول له إستثمار تلك الأرض للغرض المتفق عليه فى عقد الإيجارة.

ويغلّب القانون المصلحة العامة على المصلحة الخاصة فهو ينص على سلطة نزع الأرض من الأفراد للمصلحة العامة وفقاً لقانون نزع الملكية لسنة ١٩٣٠م لذلك إذا إقتضى التخطيط (أو إعادة التخطيط) ذلك، أو فى حالة عدم تعمير الأرض لفترة طويلة من الزمان.

وبالإضافة الى ذلك فقد تم تكوين بعض الآليات الهامة مثل المجلس الأعلى للبيئة والموارد الطبيعية، والهيئة القومية للغابات، والمجلس الإتحادى للتصرف فى الأراضى والتخطيط العمرانى، وهى فى مجموعها تكون أوعية ذات قابلية عالية للتنسيق والتطوير لتحقيق إستدامة وتنمية الموارد الطبيعية وتوازن إستخدامها فى الأغراض المختلفة بما فى ذلك الإسكان والعمران والتنمية الحضرية. وتأسيساً على ما سبق، فيمكننا الجزم بأن السودان قد قطع شوطاً بعيداً فى تحقيق توصيات مؤتمر هبيتات الأول المنعقد فى فانكوفر ١٩٧٦م، خاصة ما يتعلق منها بالتشريع والمشاركة الشعبية والأرض، حيث تم خلق الآليات المناسبة و سن القوانين والتشريعات الموصى بها فى المؤتمر.

ويلاحظ من خلال إستعراض تقارير سمنارات وورش العمل الولائية التى إنعقدت فى سياق أعمال اللجنة القومية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمى الثانى للموئل ضعف التخطيط الولائى فى مجال تنظيم وتنمية المستوطنات البشرية. إلا أن تطبيق نظام الحكم الإتحادى بصورة فاعلة من المرجح أن يؤدى الى إتاحة الفرصة للولايات للإرتقاء بالجوانب التشريعية والتخطيطية للمستوطنات البشرية الأمر الذى يدعو الى تفعيل نظم وهياكل الحكم الإتحادى.

أما على صعيد التعامل مع قضايا النازحين واللاجئين والعائدين ومعالجة آثار الحرب فى المناطق المتضررة فقد صدرت العديد من التدابير الإدارية والتشريعات الهادفة لإقرار السلام، وتطبيع الحياة فى المناطق المتأثرة بالحرب والتى يمكن إيجازها على النحو التالى:-

١- مقررات مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام.

٢- مقررات المؤتمر القومى للنازحين.

٣- مقررات ورشة العمل الأولى حول قضايا العائدين.

٤- مقررات ورشة العمل الثانية حول قضايا العائدين.

٥- إصدار نداء العفو العام عن المتمردين ودعوتهم للعودة للوطن.

٦- إصدار المراسيم الدستورية والقوانين المنظمة للحكم الإتحادى والتى تم بموجبها تقسيم السودان الى ٢٦ ولاية، ومنح المناطق المتأثرة بالحرب أكثر من عشر ولايات.

وقد اكتسبت المقررات المذكورة اعلاه قوة القانون حيث تبنتها ثورة الإنقاذ الوطني وإعتمدتها برنامجاً ملزماً لها في سياق الجهود الراميه لإنهاء الحرب وبسط السلام وترقية أوضاع المستوطنات البشريه.

أما فيما يتعلق بقضايا المشاركه الشعبيه فيمكن القول بوجه عام أن التشريعات التي سبق الإشارة اليها قد أعلت من قدر المشاركة الشعبية وعززت دور العمل الطوعي والمرأة والقطاع الخاص في ترقية المستوطنات البشرية. وتطبيق نظام الحكم الإتحادي وبسط السلام .. بيد أنه يتبقى إعتماد بعض التدابير والسياسات التي تتكامل مع التشريعات الصادرة في تجسيد أهداف ومضامين المشاركة الشعبية لا سيما ما يتعلق بالمستوطنات البشرية. ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:-

١- إبتداع أساليب مشجعة للمواطنين على تقبل مشروعات إعادة تخطيط المدن والقرى، وإعادة تحديد درجات الأراضي وتعمير إستخدامها والتفاعل مع تلك المشروعات، مثل تمليك المساكن الجاهزة بشروط ميسرة في مشاريع المدن والقرى النموذجية التي تتبناها الدولة، وتمولها جهات إستثمارية عقارية.

٢- تشجيع وتقنين دور القطاع الخاص في مجال تنفيذ المستوطنات البشرية وبوجه خاص الخدمات الهندسية والإجتماعية وذلك لضمان التنفيذ السليم لتلك الخدمات.

(ج) خطة العمل القومية

ج-١- الإستراتيجيات والسياسات:-

كما وضح من الفصول وأجزاء التقرير السابقة ان مشكلة الإستيطان البشرى والتخطيط السكانى لايمكن فصلها عن معالجة قضايا النمو السكانى ويجب النظر اليها كجزء من قضية التنمية المستدامة فى اطار خلق التوازن السكانى والبيئى على المستوى الكلى.

تفجر النمو السكانى خلال الثلاثة عقود الماضية كما اوضحت السياسات السابقة اذ ان سكان الحضر فى ولايات الشمال من السودان قد تضاعفوا ٧,٥٪ خلال الفترة ٥٦-١٩٩٣م بمعدل نمو سكانى تجاوز ٥٪ او ثلاث اضعاف نمو سكان الريف. رغماً من هذا، فان الغالبية العظمى من السكان لاتزال تعيش فى المناطق الريفية و طبقاً لآخر تعداد سكانى عام ١٩٩٣م فان نسبة سكان الريف هى ٦٦,٣٪ من العدد الكلى بينما يمثل سكان الحضر نسبة ٢٥,٢٪ وتعتبر العاصمة القومية هى المدينة المهيمنة حيث تستحوذ على ٤٦٪ من سكان الحضر ويبلغ معدل نمو السكان السنوى للخرطوم ٦,٣٪.

ان معدل النمو السكانى فى الفترة من ٨٣-١٩٩٣م يبلغ ٦,٢٪ بينما بلغ معدل نمو الحضر لنفس الفترة ٤٪ والريف ١,٦٪ ولان الفرق فى معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بين الريف و الحضر فى الغالب ليس كبيراً بل ويميل الى ان يكون اكبر فى الريف من الحضر، فإن التحضر لايمكن تفسيره فى الفروقات فى معدل الزيادة الطبيعية للسكان بين الريف والحضر، وانما تغلب وجهة النظر التى تفسر معدلات النمو الحضرى بالهجرة الوافدة الى المدن . ان الانطباع الغالب من المشاركين والباحثين والسياسيين ان مصدر النمو الحضرى المعاصر فى السودان هو الهجرات المتتالية الى المدن. وتمثل الهجرة بلاشك المصدر الأساسى للنمو الحضرى ليس فقط للأعداد الهائلة التى تتقاطر على المراكز الحضرية ولكن لأن الهجرة تنتقى العناصر الفتية الشابة ذات الخصوبة العالية.

ان الإحصائيات التى بين ايدينا توضح ان من بين سكان الحضر البالغ عددهم حوالى ٦,٣ مليون نسمة هناك حوالى ٣,٤ مليون اختلف مكان ميلادهم عن مكان اقامتهم حوالى ثلثهم جاءوا من مناطق ريفية لمناطق حضرية. كذلك نجد ان من بين سكان اكبر مركز للتجمع الحضرى - الخرطوم - البالغ ٢,٩ مليون حوالى ١,٥ مليون ولدوا خارج الخرطوم. ان الإنفجار الحضرى ليس الا عملية تطور للمجتمع اثناء التحول الهيكلى من اقتصاد زراعى ريفى الى مرحلة الإقتصاد الصناعى الخدمى، وتشكل الهجرة من الريف الركيزة الأساسية فى عملية تحضر ونمو المدن اثناء هذا التحول. بما ان العوامل الإقتصادية تلعب دوراً حاسماً فى تحديد الهجرة من الريف الى مناطق الحضر فلاشك ان التحضر ونمو المدن يتأثر بهذه العوامل ذاتها.

هذا وقد نشأت المدن في مراحلها الأولى في السودان على ضفاف النيل وفروعه نتيجة لوجود فائض في النشاط الزراعي وما نتج عنه من التبادل التجاري وما افرز من طبقة التجار والمهنيين ونمو الحرف التي تلبي احتياجات الريف، ونتيجة لمساهمة المدينة في النشاط التجاري والصناعي نشأ القطاع الزراعي وانتج فائضاً عليه نمت المدينة تجارياً وصناعياً. وقد ادى التوسع الإستعماري الأوربي اثناء فترة الثورة الصناعية والبحث عن مصادر المواد الخام والأسواق للمنتجات الصناعية الى نمو المدن على النمط الأوربي في البلاد المستعمرة. ونتيجة لهذا النشاط شقت الطرق ومدت خطوط السكة حديد وانشئ مشروع الجزيرة في وسط السودان مما ساعد على تنشيط نمو المدن وقيام مدن حديثة مثل بورتسودان وانبثاق عدد من المدن على ملتقى الخطوط البرية وخطوط السكة حديد وملتقى الأنهار. بجانب الأنشطة التجارية كانت الأنشطة الدينية والإدارية تلعب دوراً رئيسياً في نمو المدن ومهامها كمراكز سياسية وإدارية عسكرية. هذا ويبرز الإتجاه بين الإقتصاديين تغليب اهمية المتغيرات الإقتصادية المستقلة مثل مستويات الأجور والدخل او الكسب في المناطق الحضرية كدوافع محددة للهجرة كمتغير تابع. هكذا جرى العرف لتفسير الظاهرة في اطار نموذج للتوازن الجزئي يفترض الإختيار الحر العاقل من قبل الأفراد لمناطق استقرارهم واكتساب معيشتهم.

غير ان واقع الحال يشير الى تلاحق الهجرات البشرية بصورة جماعية الى مراكز الحضر بالسودان وبالذات الى الخرطوم لأسباب قهرية بسبب الجفاف والتصحر في مناطق غرب السودان وشرقه واسباب الحرب والتوترات الإجتماعية في الجنوب. ان ضعف البنى التحتية والقاعدة الصناعية الهشة في المدن وندرة فرص العمل ادت الى ارتباط كثير من القادمين بالقطاعات غير الرسمية في الإقتصاد الحضرى ونمو النشاط الهامشي الطفيلي في قطاع الخدمات. كذلك اتجهت تلك الجماعات الى تشيد مستوطناتها السكنية العشوائية على اطراف المدن من مواد بناء هشة رخيصة (كرتون، صفيح،طين ...) لاتصمد امام قسوة المناخ وكوارث الطبيعة من سيول وفيضانات كما وضح في الثمانينات. هكذا ادت هذه الهجرات والنزوح الى تركيز السكان في المدن الكبرى دون تغيير جذرى في نمط حياتهم من سكن واكتساب. وفقدت المدن فعاليتها في احداث التحول الحضارى والإقتصادى في القطر والذى يعتبر من اهم وظائف المدن.

ايضاً فان التزايد السكاني المتواصل يعني كثافة رأسمالية عالية في الحضر بالإ ضافة الى الإحتياجات الرأسمالية لمقابلة الخدمات الإجتماعية في مجال السكن (طرق،مرافق، ماء، كهرباء وتصريف) والصحة والتعليم ويعنى هذا التنافس الحاد على المصدر المحدد من المدخرات والتمويل لأنشطة النمو الحضرى وتناقصها بالمقابل في الإستثمار المنتج في الأرياف.

بذا برزت وجهة النظر التى تساند الرأى القائل بارتفاع تكلفة التحضر ذلك لأرتفاع الكمية التى يحتاجها الفرد من خدمات خاصة بمدخلات البناء، التعليم، الصحة، المواصلات ....الخ. وحتى لو تساوى سكان الريف والحضر كمياً فى هذه الإحتياجات، يزعم البعض ان تكلفة مقابلة هذه الإحتياجات اكبر فى الحضر مقارنة بالريف، بل ان نمط التنمية الذى يحابى المدن من ناحية تركيز خدمات التعليم ،الصحة المواصلات ، الطاقة ....الخ بما يتاح للصفوة الحضرية فى المدن المهيمنة مثل الخرطوم من التأثير على مجريات الأمور والسياسات العامة والتغيير فى نوعية الهجرة كما سلف ذكره يشير الى عدم التوازن الحضرى وعدم التوازن بين الريف والحضر و ان عبء التنمية غير المتوازنة و التدنى البينى يقع فى المقام الأول على سكان الريف.

ان الريف لايفقد فقط العامل البشرى الفتى المنتج بتصديره لعناصر الشباب الى المدن بل يقوم بتمويل الأستثمار فى رأس المال البشرى كما وضح من اتجاه تحويلات الموارد المالية والعينية بين الريف والمدينة والذى لايميل لصالح المناطق الريفية المرسلة للعمالة فى مجموعها. ان الإنطباع الذى تعكسه الدراسات الحالية للهجرة تشير الى مساهمتها فى زيادة عدم المساواة بما يعنيه هذا من آثار على توظيف الموارد وزيادة حدة الفروقات الإجتماعية فى مناطق الريف.

اذاً النتيجة المباشرة لمسار التحضر فى العقود السابقة كما اجمعت الآراء هى عشوائية التحضر وعدم توازنه وارتفاع تكلفته ان " الإكتظاظ " الحضرى أو " التضخم " الحضرى يطرح السؤال عن كيفية الحد من النمو الحضرى او عن ماهية العوامل التى تكبح جماح هذا النمو وتقلل من تكلفته ؟ وكما هو واضح فان تكلفة النمو الحضرى ودعم القطاع الريفى للحضر هو محرك هذه التساؤلات. ان اتجاه الآراء ينحو للإجماع على اهمية تقليل الإستثمارات الرأسمالية بالإستعمال المناسب لتقنية ذات كثافة رأسمالية قليلة. ويبرز فى المقدمة لإنجاز هذا الهدف اتباع سياسات من شأنها تقليل معدل النمو الحضرى. ومن المقترحات المقدمة فكرة " الحجم الأمثل " للمدينة ويتضمن هذا الحل ازالة التحيز الذى يحابى نمو المدن الكبيرة وتشجيع نمو المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وبناءاً على المعلومات المتوفرة تمت تقديرات سكان المدن ذات سكان ٢٠٠٠ وأكثر كما موضح فى الجدول رقم (ج-١) لعام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و ٢٠١٠ . ومن الملاحظ عدم إنتظام النمو وحجم المدينة، ويلاحظ تضاعف سكان السودان كل ٢٣ عام وهذا يوحى بمزيد من التضخم الحضرى، والذى لا يعدو أن يكون مزيداً من السكان ومن تركيز للسكان فى حيز مكانى ضيق بكل سلبيات ذلك.

يوضح الجدول رقم (ج-١) والشكل رقم (٥) النمو الحضرى حسب معدلات النمو المتوفرة من التعدادات القومية. وعليه فإن الآفاق هى مزيد من التحضر بصرف النظر من نوع وماهية التحضر التى تتوقف على المجهودات العملية والجادة فى تحضر أمثل بالمقارنة لبعض الدول الأفريقية مستوى التحضر فى السودان عام ١٩٨٥ فى مدود المتوسط للدول المختارة، ويرجع ذلك لحجم القطر وإنتشار السكان حسب النطاقات الأيكلوجية وتقليدية الإقتصاد (شكل رقم ٦) وبفرضية التحضر التلقائى نجد أن ما يقارب ٥٠٪ من السكان عام ٢٠١٠م وعام ٢٠٢٥م فى المستوطنات الحضرية. وتجدر الإشارة الى أن العامل الأساسى لهذا النمو وهو معدلات الهجرة من الريف والمدن الصغيرة والوسيطة الى المدن الكبرى كما ظهر فى موجهات الإستراتيجية فى إطار الهجرة الإختيارية والقهرية.

ويستنتج من هذه المؤشرات أنه سيواجه السودان نمواً حضارياً متزايداً فى القرن الحادى والعشرين مما يستوجب العمل على فعالية الإستراتيجية بإتباع النهج الذى يؤدى الى انجاز برامج الأسبقيات المذكور فى الفقرة (٦) لتحقيق تحضر أمثل فى توزيع مهامه كعامل هام فى إتجاهات التحول الحضارى الذاتى .

ان برامج الأسبقيات الذى تم تفصيله فى الفقرة (٦) اعلاه تضمنته الإستراتيجية القومية الشاملة فى البعدين الخاصين بالتخطيط السكانى عامة والإسكان. وفى مجال التخطيط العمرانى تهدف الإستراتيجية الى:-

- تأسيس العمران على كامل التراب السودانى وتأصيل التنوع فى أنماط التكامل بين أجزائه وربطه بشبكات النقل والمواصلات والإتصالات وتوظيفه لخدمة أغراض التنمية الإجتماعية والإقتصادية وتحقيق الرفاه.
- تأهيل المستوطنات البشرية وتضييق الفجوة الحضارية الماثلة بين الريف والحضر وإزالة العوامل الطاردة وتشجيع عوامل الجذب للريف مما يؤدى فى النهاية الى خلق التوازن بين الحضر والريف.
- إعداد مخططات وخرائط موجهة لكل المدن الرئيسية فى الولايات وإعداد مخططات للقرى الواقعة فى المشاريع الرئيسية بهدف خلق التوازن بين المستوطنه والمجال الحيوى للإنتاج (٢٠٠ قرية).

وفى مجال الإسكان تهدف الإستراتيجية الى :-

- توفير السكن المناسب لكل المواطنين وتأمين الخدمات والمرافق الضرورية والعمل على تخفيض تكلفة مواد المساكن ومواءمة تصميمها المعمارى مع أحوال البيئة.
- توفير المصادر المالية وتوفير مواد البناء وضمان عمالة مدربة بمستوياتها المختلفة.

Projected Urban Population For Selected African Countries, Year (2010, 2025)

Fig : (6)

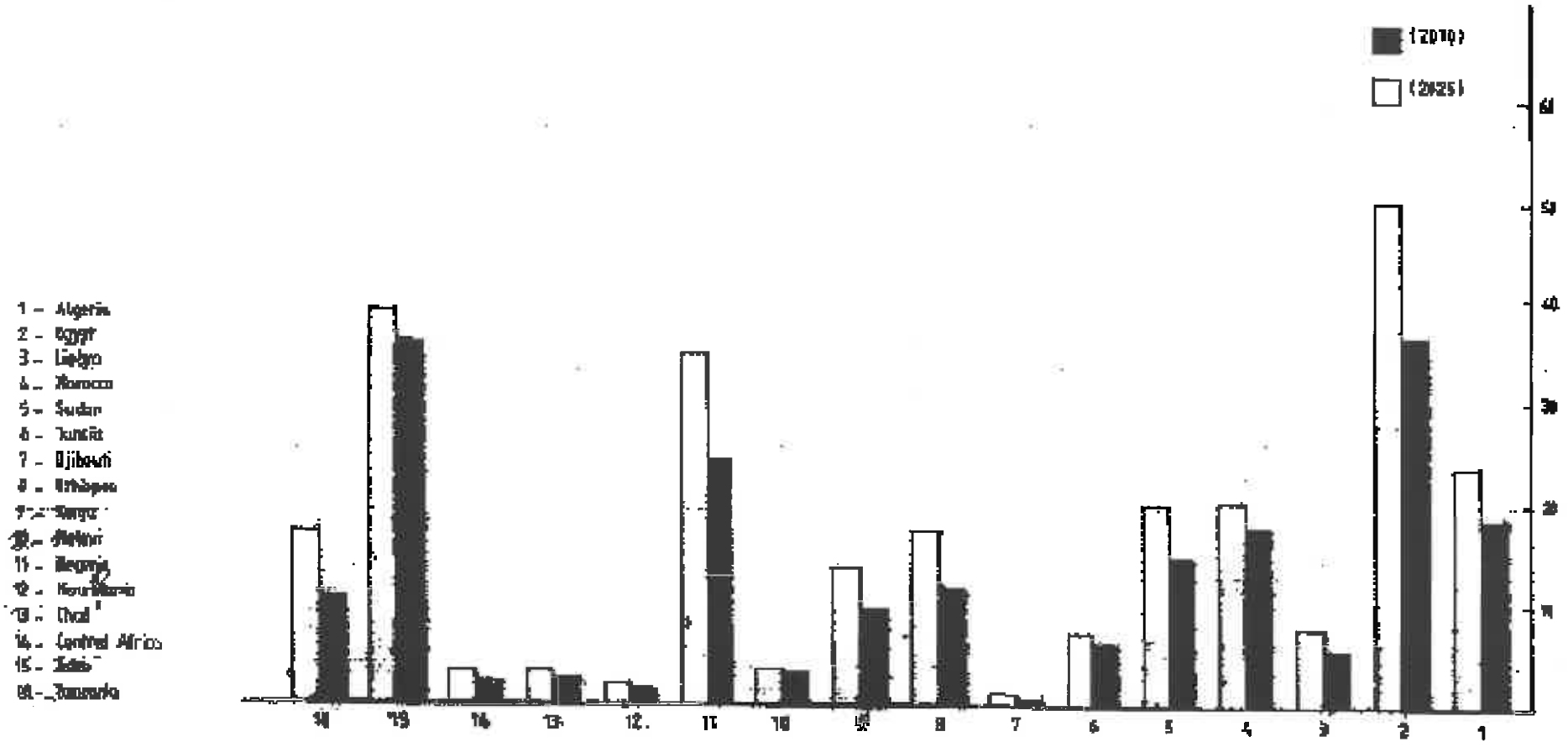

- سن القوانين واللوائح التى تحد من إنتشار البناء غير القانونى.

وفى سبيل تحقيق هذه الأهداف وضعت اطار برامج الأسبقيات تم الآتى:-

- تفريغ المدن وإعادة تخطيط المناطق العشوائية على أسس تخطيط مدروس يوفر للمواطن سكناً مناسباً حسب موجهات الخطة الإستراتيجية الشاملة. ولكن ما زال فى المراحل الأولية ويواجهه مشكلات التمويل الذاتى والحكومى.
- *التركيز على تعمير الطرق والبنية التحتية على مستوى القطر والتى تعتبر شرايين لنمو المدن فى إتجاه التوازن الحضرى.*
- إختيار بعض المدن الوسيطة لعواصم ولايات ومحافظات، كذلك يمثل خطوة فى تحقيق التوازن الحضرى وهيمنة المدينة العظمى على مستوى المحافظة والولاية وبالتالى هيمنة الخرطوم.
- مراجعة الميزانية وتوزيع الموارد ولائياً ونقل قيادات الخدمة المدنية الى الولايات والمحافظات من المحاولات الإيجابية فى تقليص تركيز القيادات فى الخرطوم وما ترتب على ذلك من أثر هام فى تفضيل التنمية فى المركز لقربه من السلطة السياسية التى تخشى فى جميع الأحيان حركات سكان الخرطوم ودورها فى التغيير السياسى.

جدول رقم (ج-١)

توقعات نمو المدن الرئيسية ٢٠٠٠م لعام ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ و٢٠١٠ م (بالآلاف)

	٢٠٠٠م	٢٠٠٥م	٢٠١٠م	الزيادة
دنقلا	١٦	٢٠	٣٦	١٤
بربر	٣١	٣٥	٤٥	٣٦
رمبيك	٥١	٦٣	٧٥	٣٥
الجزيرة أبا	٥٢	٦١	٧٢	٤٦
الدمازين	٥٦	٧٥	١٠٣	٦٠
بور	٥٧	٧٤	٩٣,٣	٤٣
النهود	٦٧	٨٢	٩٨	٣٨
كادوقلي	٧٤	٩٨	١٣٠	٧٤
شندي	٧٥	٩٢	١١٤	١٢٧
الدويم	١٢٢	١٦٥	٢١٩	٩٣
الدامر	١٢٤	١٦٧	٢٢٤	٢٢٧
حلفا الجديدة	١٥١	٢٢٤	٣٣٠	١٠٣
عطبرة	١٥٥	١٨٩	٢٣٠	١٤٩
الفاشر	١٧٧	٣٢٥	٢٨٨	٢٤٧
سنار	١٩٤	٢٧٤	٢٨٥	٢٤٧
ملكال	١٩٥	٢٦٠	٣٤٧	٢٠٢
القضارف	٢٠٢	٢٥١	٣١١	١٤٨
كوستي	٢٣٨	٣١٠	٤٠٣	٢٢٠
الجنينه	٢٥٢	٣٥٦	٥٠٤	٣٢٦
الأبيض	٣١٦	٤٠٤	٥١٦	٢٦٨
كسلا	٣٤٦	٤٤١	٥٦٣	٢٩٢
واو	٦٠٨	٨٩٣	٣١٢	–
نيالا	٥٢٣	٣٦٨	١١٢٩	٨٩٨
جوبا	٥٣٢	٧٨٢	١١٤٨	٧٢٣
بوتسودان	٦٤٦	٨٧٢	١١٧٨	٧٠٠
ود مدني	٧٠٢	٩٨٩	١٤٩٤	٨٩٦
الخرطوم بحري	٩١٦	١٢٩٦	١٨٣٥	١١٨٨
أم درمان	١,٢٠٨	١٥٨٠	٢٠٦٥	١١٤٠
الخرطوم الكبرى	٢٦٤٥	٣٩٠٠	٥٧٦٣	٣٩٧١

المصدر : حسبت من معدلات النمو السنوى لتوقعات الأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠٥/ ٢٠١٠م.

إن اتباع نهج المشاركة الشعبية لتحقيق اهداف الإستراتيجية برز جلياً فى الإهتمام الواضح الذى اولته الإستراتيجية القومية الشاملة لهذه المسألة. فقد أوردت الإستراتيجية القومية الشاملة الآتى :-

" ما عاد الإسكان شيئاً يقوم به المخططون والمهندسون الخبراء (مع تقديرنا لهم) بل صار أمراً يهم المواطن العادى المنتفع بالمشروع القائم أو الساكن فى جزء قائم من المدينة، لأن الإسكان أصبح قضية ذات خصائص معينة ضمن قضايا التنمية الشاملة، ولكونه كذلك أصابه كثير من الأخطاء والممارسات اللاقانونية وأصابه كثير من المتغيرات منذ السبعينات. لذلك تصبح مهمة إعلام المواطنين بمشاريع الإسكان، بمختلف أنماطه أمراً هاماً مثل إشراكهم مع المتخصصين فيه منذ اللحظات الأولى للمشروع المعين".

إن سكان المدينة المعينة أو الحى المعين هم الذين يكتوون بأخطاء التخطيط الغير مناسب لحيهم أو منطقتهم، كما هم الذين يفوزون بحسنات التخطيط المناسب لهم، وهم الذين يعيشون كل حياتهم فى ذلك الجزء من المدينة أو القرية، هم وأطفالهم جيلاً بعد جيل.. لهذا يصبح من الضرورى توعيتهم وإعلامهم وإشراكهم فى التخطيط، وتوضح الخيارات المختلفة لتخطيط منطقتهم، والتصميمات المثلى لتشييد مساكنهم دون قهر أو فرض نماذج متكررة.

مع ان هذا النهج قد تم اتباعه بدرجات متفاوتة من النجاح فى كل قضية من قضايا الأسبقيات المطروحة، فإن من الجلى ان هناك اتفاقاً كاملاً على اهمية إشراك المواطنين فى قضايا التخطيط والإسكان، كما تم تحقيق بعض الإنجازات فى هذا الشأن.

ففى مجال السكن العشوائى، لاحظت إدارة السكن العشوائى بوزارة الشئون الهندسية أن المبانى بمدن دار السلام قد إكتملت بعد فترة وجيزة من بدء عملية التخطيط، وقد أوضحوا بأن ذلك يعزى للتعاون الذى وجدته إدارة السكن العشوائى من المواطنين أثناء عملية الإزالة حيث قام المواطنون عن طوع وإختيار بفك السقوفات والأبواب والشبابيك، وإستفادوا من الأنقاض فى صنع الطوب بالحجم الكبير (طوب النجدة). وبذلك توفرت لهم مواد البناء مما ساعدهم فى بناء القطع السكنية التى إستلموها بعد التخطيط بصورة أحسن.

كما كانت الأسر من أبناء العمومة والعشيرة يساعدون بعضهم البعض فى عملية البناء مما يعرف (بالنفير) مما زاد من الروابط الإجتماعية بين هذه الأسر التى شاركت بفعالية فى إحداث النفير فى المفاهيم والأهداف المتعلقة بتشييد المبانى تمشياً مع اللوائح الفنية والصحية.

وقد ساهمت اللجان الشعبية فى توفير المزيد من الخدمات خاصة خدمات الكهرباء، حيث يتبرع أرباب الأسر بحصتهم من المواد التموينية (السكر). وقد تم بيع تلك الحصص بسعر السوق مما وفر السيولة لمقابلة الصرف على مشروع إدخال الكهرباء وتوصيل الشبكات الرئيسية.

وفى مجال تمويل الإسكان وامداد السكان بمرافق الخدمات العامة، أبرزت الدراسات أهمية تحقيق أعلى درجة من المشاركة الشعبية لمناطق إسكان ذوى الدخول المنخفضة جداً مما لا يمكنهم من المساهمة المادية التى يتطلبها توفير السكن الصحى الكامل والإحتياجات الأساسية اللازمة لمناطق السكن وكمثال لتلك المناطق مدن دار السلام فى أطراف المدن. ويمثل هؤلاء السكان حوالى ٦٠٪ من سكان المدن فى ولاية الخرطوم وتفتقر مناطقهم لأهم متطلبات الحياة من ماء وخدمات صحية وأمن وتعليم. ومما يجدر ذكره أن الجمعيات الخيرية والمنظمات الطوعية والغير حكومية تقوم بجهود كبيرة لتوفير متطلبات العيش الكريم مثل حفر الآبار لتوفير مياه الشرب وإنشاء نقاط الأمن والمراكز الصحية وبناء مدارس الأساس وبناء بعض المساكن وهناك ما يفوق العشرة منظمات طوعية وغير حكومية بمختلف التخصصات والإهتمامات تعمل فى مجال توفير الخدمات الأساسية فى هذه المستوطنات مثل منظمة الدعوة الإسلامية والمنظمة الأفريقية الإسلامية ومجلس الكنائس السودانى ومنظمة اوكسفام ومنظمة بلان سودان ومنظمة اليونيسف ومنظمة أدرا .

اما فى مجال العمل الطوعى، وعلى الرغم من انه قد بدأ كعمل تطوعى إلا أنه بدأ يتحول للإنخراط فى العمل التنموى. وقد زادت معدلات ذلك التحول بصفة خاصة فى أعقاب كارثتى الجفاف والتصحر ١٩٨٣– ١٩٨٤م، والفيضانات فى عام ١٩٨٨م.. إن عدد المنظمات الوطنية المسجلة بموجب قانون العمل الطوعى تبلغ تبلغ ٣٠٥ جمعية (أنظر الملحق ١) تعمل فى عدة مجالات كالإغاثة والتنمية والصحة. إن معظم نشاط هذه الجمعيات مرتبط بالمدن والحضر، أما فى الريف فنجد أن معظمها ضعيف وغير نشط مما يدل على أن مؤسسات المجتمع المدنى الحديثة بالريف ضعيفة جداً. إن آخر إحصائيات المنظمات الطوعية الأجنبية، نجد أن عددها قد تقلص من ٦٢ منظمة مسجلة عام ١٩٩٢م الى ٥٢ منظمة مسجلة بمفوضية العمل الطوعى فى عام ١٩٩٥م، وذلك نسبة لإنهاء بعض هذه المنظمات أعمالها بالسودان. كما أن معظم هذه المنظمات إغاثية أكثر من أنها منظمات تنموية.

وبصفة عامة فإن الجمعيات الطوعية الوطنية إقتصر عملها فى مجال المستوطنات على الإهتمام بمجال الإصحاح البيئى، وتشجيع التشجير فى المنازل وأقامة البرامج لتشجيير الشوارع والميادين، والإهتمام بالمحافظة على الميادين العامة ومناشدة الجهات الرسمية بإيقاف زحف المبانى على الميادين العامة، والمساهمة فى المنشئات العامة من مدارس ومساجد وخلاوى وتشجيع ترشيد إستخدام الطاقة والحث على إستخدام البدائل، والإهتمام بمناطق الترفيه والغابات والحدائق العامة، والمنتزهات القومية، والإهتمام بالتراث الطبيعى.

إن ضعف مساهمات الجمعية الوطنية فى تنمية المستوطنات يرجع الى قلة إرتباط الجمعيات بالمجتمعات القاعدية وضعف المقدرات على تصميم النماذج الإيجابية والقيام بتنفيذ مشروعات تطبيقية وضعف الإمكانيات، وقلة الدعم المتاح لعمل الجمعيات. وربما يعزى هذا الى غياب الإستراتيجيات الفاعلة وغياب التنسيق والتعاون بين الجمعيات. ولا يلغى ذلك أن المجتمعات التقليدية ظلت تزخر بالكثير من تقاليد التكامل والتعاضد فى مجال تنمية المسكن والمستوطنات.

إن دليل الجمعيات الطوعية العاملة فى مجال المستوطنات البشرية والصادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات فى عام ١٩٩٣م، قد تضمن معلومات عن جمعية سودانية واحدة ضمن ٣٨٤ جمعية عالمية ووطنية. والجمعية السودانية هى المجموعة السودانية لتقويم المستوطنات البشرية والتى تأسست عام ١٩٧٧م كجمعية مهنية متخصصة فى قضايا المستوطنات البشرية. وقد قام بتأسيس الجمعية *بعض العلماء السودانيين الذين شاركوا فى مؤتمر فانكوفر عام ١٩٧٦م . وتضم الجمعية فى عضويتها العديد من العلماء والباحثين فى مجال الهندسة، العمارة، التخطيط العمرانى والعلوم الإجتماعية* وبعض التخصصات الأخرى.

وقد بدأت المجموعة وهدفها تشجيع وإجراء البحوث والدراسات فى مجال المستوطنات البشرية، *وقد تركز عمل المجموعة فى :-*

١- *تقويم سياسات المستوطنات البشرية فى السودان*، وفى بعض الدول العربية والأفريقية.
٢- دور المستوطنات الشعبية : وقد أعدت الجمعية دراسات عن منطقة أمبدة ومنطقة جبرا.
٣- دور المستوطنات الصغيرة والمتوسطة الحجم فى التنمية.

نجد أن نشاط هذه المجموعة إزدهر فى الفترة من ١٩٧٧م الى ١٩٨٦م، وقد ساهمت خلال تلك الفترة بإصدار العديد من المطبوعات وإقامة الحلقات الدراسية وورش العمل وقامت ببعض الدراسات الإستشارية، إلا أن نشاط هذه المجموعة قد أصيب بالركود فى السنوات الأخيرة.

وفى مجال الكوارث، فإن الإستراتيجية القومية الشاملة (١٩٩٢ - ٢٠٠٢م) تهدف الى الإستخدام *الأمثل للموارد الطبيعية، كما تنص على المشاركة الفعالة للسكان فى السياسات الإقتصادية بما يضمن العدالة لتقسيم الثروة بين أفراد المجتمع بإستخدام الطرق الإجتماعية الإقتصادية المثلى.* وتوضح الإستراتيجية بأن السودان يلزم نفسه بالتعاون مع المجتمع الدولى فى مجال مجابهة ودرء الكوارث وذلك لتخفيف آثار تلك الكوارث على المجتمعات المتأثرة، كما تهدف الإستراتيجية فى درء الكوارث على الإعتماد على الذات.

إن الإستراتيجية القومية الشاملة تتضمن الآتى لمجابهة الكوارث ولإستنهاض الدور الشعبى:-

١- مراقبة المعرضين للكوارث من السكان، وذلك خلال المؤسسات الحكومية وإقامة نظم وطنيه وولائيه للمعلومات.

٢- تقييم دور السكان في عملية درء الكوارث.

٣- *دعم الخدمات الإرشادية والتوعية وذلك لتقوية مقدرات السكان على الإستعداد لمجابهة الكوارث والعمل على تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الطبيعية.*

يعمل عدد من المنظمات الطوعية القومية والأجنبية في مجال مساعدة اللاجئين في النواحي الصحية والتعليم والتدريب والتمويل، نذكر منها على سبيل المثال :-

- منظمات تعمل في مجال الصحة الوقائية والعلاجية، مثل منظم You & Me (أنت وأنا) الإنجليزية والألمبا الأمريكية وتعملان في معسكرات إسكان اللاجئين بالشوك وتعمل في نفس المجال منظمة سودان رايت، ومجلس الكنائس السوداني ببورتسودان والوكالة الإسلامية الأفريقية للإغاثة ومنظمة الدعوة الإسلامية والرحمة الخيرية والهلال الأحمر السوداني.
- *منظمات تعمل في مجال التعليم والتدريب مثل منظمة الشباب المسيحي بالخرطوم ومنظمة (التعليم المفتوح) والتي تعمل بالخرطوم والقضارف و (منظمة النيل) الأثيوبية والتي تدير مدرسة بالخرطوم و(الجمعية الخيرية للزايئريين بالخرطوم) والتي تقوم بتدريس أبناء الزايئريين اللغة الفرنسية واللغات المحلية.*
- *وفي مجال التدريب المهني، تعمل المنظمة الألمانية لتدريب اللاجئين في المجالات الحرفية والمناشط النسوية في كل من كسلا ،الشوك والقضارف.*
- كما تقوم شركة دعم اللاجئين بالخرطوم، مدني والشوك في المدن والمعسكرات بإدارة تسليف دوار لمناشط مدرة للدخل تساعد اللاجئ على الإعتماد على نفسه.
- كذلك تعمل في مجال تنمية المجتمع منظمات أوكيندن فنشر Okenden Venture و أيرو أكشن وأكورد ببورتسودان ومنظمة كريستيان أوت ريتش الإنجليزية كما تعمل أوكيندن فنشر في مجال ا لمياه.

ج -١-١- دور القطاع الخاص :-

على الرغم من أهمية قطاع الإسكان، فقد أفردت له نسبة ضئيلة من الناتج القومي لا تتجاوز ٥ر١٪ وذلك منذ الخطة العشرية (١٩٩٦ - ١٩٧٠م) وحتى البرنامج الثلاثي الأول للإنقاذ (١٩٩٠ - ١٩٩٣م) وتعتبر هذه النسبة أقل بكثير من الحد الأدنى الذي أوصى به خبراء الأمم المتحدة والذي يقدر بـ ٥٪ من إجمالي الدخل القومي كحد أدنى.

إن عدم وضوح السياسات وعدم إستقرارها قد أديا الى خلق إزدواجية بين القطاعين العام والخاص في تناول قضايا قطاع الإسكان بدلاً من أن يكون هناك تكامل بين هذين القطاعين في معالجة قضايا الإسكان وهو توجه صحي يتيح الفرصة للتنافس ، وبالتالي قد يحقق نجاحاً كمياً ونوعياً في مجال الإسكان.

مما لا شك فيه أن إشراك القطاع الخاص بمختلف تنظيماته من أفراد ومنظمات ومؤسسات في مرحلة التخطيط سيؤدى الى رفع إسهاماتهم فى تنفيذ تلك المخططات. وعلى الرغم من أن القطاع الخاص لا يشرك حالياً فى التخطيط إلا أن دوره أساسى فى تنمية المستوطنات البشرية. فحجم الإستثمار المادى من قبل القطاع الخاص فى تشييد المساكن بمستوياتها المختلفة يبلغ ما يقارب ٩٠٪ من جملة الإستثمار.

وفى مجال توفير الخدمات، يقع العبء الأكبر على القطاع الخاص وذلك عن طريق رسوم الخدمات الضرورية التى تفرضها السلطات المحليه عند تمليك الأراضى السكنية، أو عن طريق بيع بعض الأراضى الإستثمارية لتوفير قدر كبير من المال يحول جزء منه للخدمات المحليه والمركزية، يضاف الى ذلك ما يقدمه المواطنون من خلال العمل الطوعى أو كأفراد من تشييد بعض الخدمات الهندسية مثل الطرق والآبار وخزانات المياه والخدمات الإجتماعية مثل تشييد المدارس والمراكز الصحية والمستشفيات المتخصصة ودور العبادة ونقاط الأمن وكثير غير ذلك. ثم أن القطاع الخاص له دور هام جداً فى توفير الخدمات الإقتصادية والتجارية اللازمة لتوفير لوازم تشييد هذه الخدمات، فهناك مصانع الطوب والأبواب والشبابيك والبوهيات ومواد تشييد الطرق..الخ ثم هناك البنوك وما توفر من تمويل لهذا القطاع.

إن توفير الخدمات الهندسية والإجتماعية والإقتصادية فى أى منطقة سكنية حديثة يقع عبئه على المواطن (القطاع الخاص) . ولا يقتصر دور المواطن على العبء المالى فحسب بل تتبعه الأعباء الفنية والإدارية من تصميم للمسكن والإشراف على تشييده وتسجيله وإعداد السكن ثم تشييد مبانى الخدمات الإجتماعية والإقتصادية، والمدارس والمراكز الصحية والمؤسسات التجارية والصناعية والمطاعم وأماكن الترفيه ودور العبادة والنظافة.

إن تخطيط المستوطنات البشرية فى السودان والتصرف فى الأراضى لأغراض الإسكان أصبح لا يجد الدراسة المدققة الكافية والإعداد الكافى المكتمل ومعظمها إن لم يكن كل المستوطنات التى خططت وتم التصرف فيها كانت عبارة عن قطع توزع للمواطنين فى أرض فضاء ليس بها ما يذكر من خدمات الموقع ولم تسبقها أى دراسات لتحديد حجم المشروع وحجم ونوع وتكاليف الخدمات اللازمة للإسكان الكريم، إذ نجد إن هذه المستوطنات بعضها غير مكتمل منذ مراحل الإعمار الأولى حيث يواجه المواطن مشاكل وصعوبات متعددة فى الحصول على مواد البناء بأسعار مناسبة، أو قد لا يجدها بأى سعر، ومشكلة توفير العمالة المدربة لتشييد المسكن. وقد لا يستطيع البدء فى التشييد بسبب الإرتفاع الكبير فى مدخلات البناء وندرتها فى بعض الأحيان.

هذا أمكن بعد جهد كبير تشييد المسكن يواجه بعدم توفر الخدمات الأساسية الضرورية التي قد لا تكتمل إلا بعد مضي أعوام تقارب العشرة أعوام بعد بدء الإعمار. هذا ما يحدث الآن في معظم مناطق الإستيطان حديث التعمير قصوراً مخلاً في أهم الخدمات اللازمة للحياة الكريمة : الماء ، الكهرباء، الخدمات الصحية ، الطرق ، المواصلات الخدمات التجارية ..الخ وفي كل هذه المراحل تقف السلطات المحليه عاجزة عن الإسهام بالقدر الكافي لرفع هذه المعاناة ويصبح لا مفر من أن يتدخل القطاع الخاص وغالباً دون رقابة وتوجيه وترشيد من قبل السلطات المحليه.

هذا هو الوضع الراهن في معظم مناطق الإستيطان البشري في السودان. قصور في مراحل التخطيط ينعكس سلباً في مراحل الإستيطان، وتسيير الخدمات، وقصور في إمكانيات السلطات المحليه والسلطات العامة لينعكس عبئاً شبه مقنن على القطاع الخاص ممثلاً في الأفراد والمنظمات والمؤسسات التجارية والصناعية والزراعية والإقتصادية ليصبح دور القطاع الخاص هو الدور الذي لا غنى عنه في توفير الخدمات بالمستوطنات.

إن دور القطاع العام ظل يتقلص في مجال الخدمات الأساسية والضرورية تدريجياً فيتحمله القطاع الخاص في شكل أعباء ماليه تفرض على المواطن أو رسوم لتسد نقص الخدمات تفرضها اللجان الشعبية، أو أعمال طوعية من بعض القادرين بالقطاع الخاص. ويصبح دور السلطات العامة تدريجياً هو دور الإدارة والحفاظ على الأمن، وتنظيم الخدمات الهندسية، وقدر محدود من الخدمات الإجتماعية والإقتصادية وللقطاع الخاص دور هام ورائد في تنمية القدرات والنظم الإدارية لمؤسسات الحكم المحلي التي يشارك في مجالسها. وذلك من خلال نقل الخبرات ومساعدة القطاع العام في التعرف على الوسائل الحديثة في الإدارة وخلق الصلات مع المنظمات العالمية المناسبة. ويتولى القطاع الخاص مسئولية توفير الخدمات الإقتصادية والتجارية حيث يقتصر دور القطاع العام على مراقبة الجودة والمستويات، وربما تحديد الأسعار. أما خدمات التعليم والصحة وصناعة البناء وتوفير المواصلات فإن الإعتماد الأساسي قد تحول للقطاع الخاص.

ج- ٢- الأهداف :-

ج-٢- ١- التخطيط العمراني :-

في مجال التخطيط العمراني تم الإتفاق على إعتبار الإستراتيجيات الخاصة بالمستوطنات البشرية جزءاً من التخطيط العام للدولة وجعل أهدافها المحددة جزءاً لا يتجزأ من المخطط العام للتنمية الإقتصادية والإجتماعية القومية مع الأخذ بالنظر النمو السكاني والتغيرات السريعة للنشاط.

ويستهدف مخطط المستوطنات البشرية تحديد الإستعمالات على المخططات وتوزيعها حسب الحاجة وبموجب برنامج زمني واسع وكلما إتسع المدى الزمني إزدادت أهمية بقاء تخطيط المستوطنات مرناً لكي يتكيف حسب الأهمية، وتعتبر الظروف أن إنعدام الواقعية في التخطيط وعدم مراعاة شح الموارد المتاحة سيؤدي حتماً الى بعثرتها وعدم تحقيق الفائدة المنشودة منها. وعليه فإن التخطيط يجب أن يبنى على أسس ما هو متوفر بالفعل من موارد وما يحتمل توفيره، وأن يكون التخطيط للمناطق الريفية هادفاً الى إنعاش وتحسين الأحوال المعيشية العامة وتجميع السكان وذلك بإنشاء مستوطنات متوسطة مع بناء قرى ومجمعات لتكون مراكز إجتماعية ثقافية وإقتصادية مع توفير كافة العوامل الضرورية لمناهضة جاذبية المناطق الحضرية وتعيين وتحديد مواقع ريفية للعمران تجمع فيها القرى والفرقان المبعثرة لإمكان تقديم الخدمات بصورة أفضل وأوسع مع إنشاء مؤسسات ريفية إقليمية لتكون مسئولة عن تخطيط المستوطنات وتنميتها إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً.

إن التخطيط للمناطق الحضرية ينبغي أن يدرس ظاهرة تضخم السكان وطبيعتها وعلاقتها بالمناطق الريفية المجاورة والأراضي الزراعية المتاخمة، وهي أمور في غاية التعقيد والحساسية. وهذه يمكن معالجتها بالتخطيط الإقليمي الشامل، وإتباع نهج متكامل في كل الأقاليم المتأثرة بالمدينة الرئيسية. وفي هذا المجال فإن تكوين أجهزة عليا للتخطيط العمراني المركزي يضحى أمراً في غاية الأهمية لمعالجة هذه النواحي وتغيير حدود المناطق لكي تتطابق مع الحدود الوظيفية والطبيعية الخاصة بالمنطقة وتنسيق توفير المياه والطاقة والنقل والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة والسائلة وحماية البيئة وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية.

وفي نطاق التخطيط المحلي ينبغي إستخدام الأرض والموارد بصورة صحيحة ومرشدة مع توفير شبكات المرافق الأساسية اللازمة والربط بين الأنشطة على أساس مبدأ السلامة الملائمة والواقع البيئي. وتوطين الصناعات على أسس الإستراتيجية الشاملة والتكامل ، وأن يراعى في تخطيط الصناعات دراسة نوعية الصناعات وتأثيرها على البيئة والعمران المجاورين.

تنمية وتحسين بيئة العرافي وشواطئ الأنهار والإستفادة منها إستفادة قصوى في المجالات التجارية والصناعية والسياحية وتنمية وتطوير قطاع النقل النهري لربط بين المدن والمستوطنات البشرية المتأثرة على ضفتي النهر بإعتبارها من وسائل النقل الأقل تكلفة.

أما بالنسبة للمستوطنات القائمة بالفعل فينبغي إتخاذ التدابير المؤدية الى تحسينها بصورة مستمرة وتحسين أحوالها ومظهرها وإحترام حقوق السكان القاطنين منها والأخذ بآرائهم وتطلعاتهم لا سيما الشرائح محدودة الدخل فيها مع صياغة القيم الحضارية والإجتماعية والتراثية المتجسدة فيها.

إن التخطيط للمناطق الريفية ينبغى أن ينظر اليه نظرة شمولية بإعتباره يشكل المستوطنات الفردية وعليه لا بد من إعتباره جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الإنمائى القومى للعمران الريفى العام وأن يخطط لتحسين المستوطنات الفردية الريفية وتحديد المواقع المناسبة للأسواق ومراكز الخدمات الإجتماعية وشبكات المرافق وخدمات النقل والتحميل.

إن بناء المستوطنات الريفية قد تكون فرصة نادرة لإستنباط وتطوير وسائل وتقنيات البناء السائدة فى كل منطقة لتأكيد هويتها وتميزها. ويأتى أيضاً دور الباحثين فى مجالات بدائل الطاقة المتاحة وإمدادات المياه وتنقيتها وإصحاح البيئة الريفية.

إن خصائص البلدان تتمثل فى مستوطناتها، عليه ينبغى أن تسترشد القرارات التخطيطية بالأهداف القومية وألا تسيطر عليها الصيغة المستوردة كما ينبغى أيضاً التأكيد فى التخطيط بصورة خاصة على ضمان العدالة الإجتماعية والإكتفاء الذاتى وإيضاح مزايا التخطيط المحلى عن طريق المشاريع النموذجية وأن يكون هناك إتصال دائم بين المخططين والمنتفعين لتلبية إحتياجات وتطلعات الفئات المختلفة.

أما بالنسبة للمستوطنات المؤقتة والتى يخطط لها مسبقاً وهذه تشمل المعسكرات وأعمال الإنشاءات للمشاريع الكبيرة وحالات الطوارئ والكوارث والبدو الرحل والمهاجرين فى مواسم معينة. فهذه يجب أن يتوخى فيها قربها من مواقع إمدادات المياه بقدر الإمكان وإقامة مراكز للخدمات المطلوبة فيها والعمل على إصحاح بيئتها ونظافتها.

ج- ٣-١-١ - المرافق العامة والخدمات الأساسية :-

إن أهداف وإستراتيجيات المستوطنات البشرية ينبغى أن تشتمل بالضرورة سياسات توفير المأوى والمرافق والخدمات الأساسية بمعايير تخطيطية ملائمة للمواطنين ووفق أسبقيات يتم تحديدها مسبقاً. ويتم تنفيذ هذه الأسبقيات لمنفعة الذين هم فى أمس الحاجة اليها وفق برامج مرحليه حسب مقدرة وموارد المواطنين المحاليه وعلى أن يتوخى مبدأ العدالة الإجتماعية فى توزيعها عليهم.

إن هنالك مبادئ وأسس تخطيطية يجب مراعاتها وهو أن تطبق المعايير الفنية التخطيطية الخاصة وإعتماد حد أدنى يجب توفيره فى المأوى والمرافق والخدمات الأساسية. هذه الأسس والمعايير يجب أن تكون مرنة وعملية لتتماشى وبيئة كل منطقة وإمكانات سكانها ومصادرها الطبيعية.

إن البعد المكانى وتوزيع الإستخدامات المختلفة من مأوى ومرافق وخدمات أساسية لها أهمية كبرى فى تحديد العلاقات المكانية وإرتباط كل إستخدام بالآخر، مثل علاقة مواقع السكن بمواقع العمل، والتسوق والخدمات الإجتماعية والترفيهية هذه العلاقات يجب أن تبنى على أساس حجم ونوعية الإرتباط بين كل إستخدام وآخر.

وعليه يجب إعداد مخطط موجه للإستخدامات المطلوبة من سكن ومرافق وخدمات أساسية ومواقع عمل ويعامل هذا المخطط كنواة تخطيطية متكاملة وليس كأجزاء متفرقة.

إن المأوى في المفهوم الحديث لا يعني فقط توفير المساكن ولكن فكرة المأوى تعني المساكن والمرافق والخدمات العامة مجتمعة، ويعني بالضرورة توفير المساهمة بخلق بيئة سكنية ملائمة للمواطن السوداني. ولا يكتمل الحديث عن المأوى إلا بتأكيد أهمية تبني سياسة إبراز الطابع الإسلامي والعربي في تخطيط المستوطنات وتطبيق الأطر والأساليب الواقعية المتعشية مع المتطلبات الفعلية بما يوافق ظروف كل إقليم ومنطقة.

ج-٢-١-٢ - الأرض :-

بما أن الأرض مورد طبيعي نادر نظراً لطبيعتها الخاصة والدور الذي تلعبه في قيام المستوطنات البشرية عليه يجب ا لنظر اليها بإعتبارها سلعة غالية الثمن، وفي هذا الإطار يجب أن يتم إعداد مخططات هيكلية عامة بعيدة المدى يتم بموجبها تحديد أحسن وأفضل إستغلال للأرض وأن يكون هناك توازن بين مصلحة المدينة ومصلحة المواطن، وأن تتعاظم المنفعة في الإستخدامات دون تأثير على فاعلية وأداء المدينة.

إن الأراضي في السودان في مجملها ملكيات عامة وهذه ميزة يجب دعمها حيث أنها تؤمن الإطار القانوني والمؤسسي الذي يتم ضمنه تنفيذ السياسات الخاصة بالإستخدامات التي تراها الدولة مناسبة، وإتساقاً مع ذلك فإن من الضروري تبني الأهداف التخطيطية الخاصة لحماية الأراضي الزراعية ومصادر المياه الواقعة والمحيطة بالمجمعات الحضرية والحفاظ على الأرض من مصادر التلوث وتحسين وتطوير الأراضي الملوثة والإبتعاد عن الإستعمالات المتناقضة عند تخطيط الأراضي بالإستخدامات المختلفة.

ج-٢-١-٣ المؤسسات والتنظيم :-

لا يمكن وضع السياسات والإستراتيجيات والخطط والبرامج أو تنفيذها دون وجود الكوادر المؤهلة ودون وجود الإطار المؤسسي الذي يشرف ويراقب وينسق عمليات التخطيط للمستوطنات البشرية وعليه فإن الأمر يدعو الى تأهيل وتعزيز أجهزة التخطيط العمراني على المستويين الولائي والإتحادي بالكوادر المدربة والقادرة. والتنسيق بين أجهزة التخطيط رأسياً وأفقياً على كافة المستويات.

إن قيام المجلس الإتحادي للتخطيط العمراني والتصرف في الأراضي بتشكيلته القومية ومهامه وإختصاصاته سيكون أداة فاعلة في عملية التخطيط والتنسيق والتدريب والرقابة والتي تم تحديدها على النحو التالي :-

١- يضع بموافقة مجلس الوزراء الإستراتيجيات العمرانية القومية وما يتصل بها من سياسات تكفل ترشيد إستخدام الأرض فى كافة المجالات على أن تتوافق مع الخطط القومية للتنمية الشاملة، والمتوازنة بين الولايات المختلفة وبين المناطق الحضرية والريفية فيما يتعلق بالخدمات والبلدية والمرافق العامة وما يتوفر فيها من موارد طبيعية وإمكانات بشرية.

٢- تطوير النظم والأساليب التى تؤدى الى المشاركة والتنسيق بين أجهزة التخطيط على كافة المستويات الإتحادية والولائية.

٣- إجراء الدراسات والبحوث للتعاون مع أجهزة التخطيط ومؤسساته فى الولايات فى المجالات المتصلة بالتخطيط العمرانى، وخاصة فى مجال إستخدام الأرض للأغراض السكنية والنقل والخدمات البلدية والريفية.

٤- مراجعة مشاريع الخطط الموجهة للنمو العمرانى بالولايات التى يتم إعدادها من قبل أجهزة الولايات وذلك تمهيداً لتقديمها لمجلس الوزراء لإجازتها.

٥- التصديق على الهياكل العمرانية للمستوطنات والمجمعات السكنية للمشاريع الإنمائية الكبرى أو تلك المشتركة بين عدد من الولايات.

٦- التصديق على تغيير مجال إستخدام الأرض من الخطط التى تتم إجازتها من قبل مجلس الوزراء فيما عدا الفسحات والميادين العامة.

٧- مراقبة أداء أجهزة التخطيط بالولايات ومتابعة تنفيذ الخطط العمرانية القومية .

٨- إعداد مشاريع القوانين التى تحقق تنفيذ السياسات الخاصة بالتخطيط العمرانى والخطط الإسكانية المعتمدة وتنسيق الضوابط والقوانين فى الولايات.

٩- وضع خطط تدريب المهندسين والمخططين والعاملين فى الولايات وإقامة المؤتمرات والحلقات الدراسية لرفع كفاءتهم.

ج- ٢-٢ - السياسة القومية للإسكان:-

أما فى مجال اهداف السياسة القومية للإسكان، فإن مشكلة الإسكان برزت على المستويين المحلى والقومى كنتيجة مباشرة للعوامل الأساسية الآتية:-

١- معدلات النمو السكانى المرتفعة.

٢- التوزيع السكانى الكمى والنوعى للسكان وأثره فى مشكلة الإسكان.

٣- إرتفاع معدلات الهجرة من الريف الى الحضر.

٤- الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية وأثرها على مشكلة الإسكان.

٥- النظر لقطاع الإسكان كقطاع لا يحقق ربحيه وبالتالى فإن فرص الإستثمار فيه قليلة.

إن الزيادة السكانية المضطردة فى المدن كان لها إنعكاس كبير على مشكلة الإسكان وذلك نما يترتب على هذه الزيادة من تكوين أسر جديدة فى حاجة الى مساكن جديدة لإستيعابهم.

وبدراسة الموقف السكانى وتوزيع السكان بين الريف والمدن نجد أن سكان الحضر *(١) فى تعداد ١٩٩٣م قد قفز قفزة عاليه إذ بلغت نسبته أكثر من ٢٥ ٪ من إجمالى سكان السودان وفق المتوقع أن تستمر ظاهرة التحضر وبوتيرة ربما تكون أعلى مما كانت عليه ما لم يكن هناك تدخل ملحوظ من جانب الدولة يهدف الى أحداث توازن سكانى وتنموى بين الريف والحضر على كل الأصعدة. إن أكثر التوقعات واقعية تشير الى أن حجم سكان المدن الكبرى *(٢) سيبلغ حوالى ٢٤٥ر١٢٠ر١١ نسمة بحلول عام ٢٠٠٠م بينما سيبلغ سكان المدن الصغرى *(٣) حوالى ٥٩٠ر٨٧٤ر١ نسمة وفى المقابل فإن عدد الأسر فى المدن الكبرى سيقفز من ٦٧٥ر٩٠٢ عام ١٩٨٩/ ١٩٩٠الى ٨٩١ر٢٩٨ر١ عام ٢٠٠٠م بينما سيرتفع عدد الأسر فى المدن الصغرى من ٦١٤ر١٧٨ عام ٨٩/ ١٩٩٠م الى ٢٧٦ر٣٢١ أسرة عام ٢٠٠٠م. أى أن عدد الأسر فى المدن السودانية سيتضاعف خلال عقد واحد من الزمان.

إن هذه الأرقام تعطى مؤشراً واضحاً لمشكلة الإسكان فى المناطق الحضرية ويستلزم الأمر توجيه الجهود وبصورة مكثفة لهذه المشكلة حيث ستزداد حدتها عاماً بعد عام نتيجة للعوامل السابق ذكرها وإلا ستجد المدن نفسها محاطة بأحزمة عريضة من مدن الكرتون ومناطق السكن العشوائى بكل إسقاطاتها وتداعياتها.

أن الهدف الإستراتيجى لقطاع الإسكان على المستوى الإتحادي والولائى يمكن صياغته وتلخيصه على النحو التالى:

"توفير السكن الصحى الملائم إقتصادياًوإجتماعياً لكل اسرة فى بيئة سكنية يتوفر فيها الحد الأدنى من متطلبات الحياة العصرية الكريمة وإنطلاقاً من ذلك فإن الخطة القومية للإسكان ترمى الى وضع الخطط والبرامج الموصلة الى تحقيق هذا الهدف".

١- لأغراض البحث يمكن تعريف المنطقة الحضرية بأى تجمع سكانى يزيد عدد سكانه عن الـ ٢٠ر٠٠٠ نسمه

٢- التى يربو عدد سكانها عن ١٠٠ ألف نسمه.

٣- التى يتراوح سكانها بين ٢٠ر٠٠٠ و ١٠٠ر٠٠٠ نسمة

ج-٢-٢-١- *حجم مشكلة الإسكان الإحتياجات الكمية والنوعية :-*

إعتماداً على الدراسات الميدانية التى قامت بها إدارة الإحصاء ووزارة الإسكان وتقرير خبير الأمم المتحدة بشأن مستويات المساكن يمكن تحديد الرصيد الإسكانى الموجود فى المدن الكبرى بـ ٩٠٧٦٧٥ عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠م مصنفاً على النحو التالى :-

٤٩٫٩٢٢	*مساكن من الدرجتين الأولى والثانية*
٣٩١٫٢٠٨	مساكن من الدرجة الثالثة
٤٦٦٫٥٤٥	مساكن من الدرجة الرابعة وغير المشروعة

بينما يمكن تحديد المساكن فى المدن الصغرى بـ ٧٨٦١٤ وهى بصورة إجمالية مساكن من *الدرجتين الثالثة والرابعة وغير المشروعة.*

يتكون حجم الإحتياجات من المساكن التى يجب توفيرها من شقين :-

١- الإحتياجات المتراكمة من الخطط السابقة.

٢- الإحتياجات السكنية الناتجة عن الزيادة السكانية .

وقد تم تقدير الإحتياجات والكمية المطلوبة حتى عام ٢٠٠٠م على النحو التالى :-

أ- المدن الكبرى.

الإحتياجات السكنية حتى عام ١٩٩٥م	١٢٦٫٣٧٦ وحدة سكنية
" " الناتجة عن الزيادة السكانية حتى عام ٢٠٠٠م	٤٥٠٫٨١٢ وحدة سكنية
المجموع	٥٧٧٫١٨٨

ب- المدن الصغرى :-

الإحتياجات السكنية المتراكمة فى عام ١٩٩٥م	٢٩٫٦٨٥ وحدة سكنية
" " الناتجة عن الزيادة السكانية عام ٢٠٠٠م	٧١٫٥٠٤ وحدة سكنية
المجموع	١٠١٫١٨٩ وحدة سكنية
الإحتياجات الإجمالية حتى عام ٢٠٠٠م تبلغ	٦٧٨٫٣٧٢ وحدة سكنية

تأسيساً على ما تقدم فإن المساحات المطلوبة من الأراضى لمقابلة تلبية المواقع السكنية وما يتطلبه من طرق وخدمات ومرافق إجتماعية ومناطق تخديمية وتسويقية يمكن إجمالها فيما يلى (*):-

٢٣٫٨٤٥ هكتار فى المدن الكبيرة لكل الدرجات حتى عام ٢٠٠٠م

٥٫٧٠٠ هكتار فى المدن الصغيرة لكل الدرجات حتى عام ٢٠٠٠م

(*) تم حساب الأراضى المطلوبة لمقابلة الإحتياجات السكنية بناء على الأسس التالية :-

مساحة القطعة السكنية للدرجة الأولى والثانية فى المدن الكبرى	٣٠٠ م٢
مساحة القطعة السكنية للدرجة الثالثة والرابعة " "	٢٠٠ م٢
" " " لكل الدرجات فى المدن الصغرى	٣٠٠ م٢

متوسط نسبة إستعمالات الأرض :-

٥٠٪ للمساكن

٣٥ ٪ للشوارع والفسحات والحدائق

١٥٪ للخدمات.

إن تلبية الكم الهائل من هذه الإحتياجات السكنية يتم بصفة عامة عن طريق الوسائل الآتية:-

١- مشاريع الموقع والخدمات

٢- إسكان موظفي الحكومة

٣- الإسكان الشعبي الجاهز

٤- معالجة السكن العشوائي أو مشاريع الحيازة غير القانونية

٥- مشاريع إعادة التخطيط في المدن

٦- مشاريع تنظيم القرى المتاخمة للمدن

٧- مشاريع السكن الإستثماري الخاص.

إن مشاريع الموقع والخدمات كانت وستظل لفترة طويلة قادمة هي النموذج الأساسي الممكن لتلبية الأهداف الكمية والنوعية للإسكان بالمرافق الحضرية وأهمية هذا النموذج تكمن في أنه يتيح لذوي الدخول المحدودة تشييد السكن الملائم لهم وفق إمكاناتهم وإحتياجاتهم الفعلية. ويبقى هناك دور مهم للمهندسين والباحثين والفنيين في مجال البناء والإسكان للمساعدة في خلق بيئة حضارية منتظمة داخل المسكن وخارجه ضمن مشاريع الموقع و الخدمات ، وذلك بعمل الآتي :-

١- وضع التصميمات المناسبة بمختلف أنواعها السكنية والفراغات التي تتطلبها علمياً وعملياً وذلك لكل أسرة بما يتلائم مع واقع إحتياجاتها الفعلية ودخولها وظروف معيشتها لكل منطقة وبكل موقع سواء *كانت بالمدن الكبرى أو الصغرى أو التجمعات السكنية المقامة للمشاريع الإنمائية الكبرى أو حتى في* الأرياف.

٢- تطوير مكونات السكن بحيث يتماشى مع الإحتياجات الواقعية المعاصرة لمختلف الأسر والنظر في إمكانية إلغاء المكونات التي لا تحتاج اليها الأسرة.

٣- وضع مبادئ للتنظيم الإقتصادي الأمثل بما يناسب طبيعة وظروف كل بيئة وما يتوفر فيها من مواد بناء وتطوير تقنيات وأساليب إستعمالات هذه المواد لما يحقق إقتصاديات البناء، وتقل معه تكلفة إحتياجاته من مرافق الى أدنى حد.

وللوصول الى هذا الهدف فإن الأمر يتطلب وضع تصميمات نموذجية مختلفة تتمشى مع رغبات وإمكانات الأسر ومقدراتها مع رسوماتها التنفيذية ومواصفاتها لتيسير على الأسر الراغبة فى البناء وضمان المظهر العام الحضارى للمدينة.

ج-٢-٢-٢ - مبانى الخدمات العامة :-

وبجانب التطوير المنشود فى المبانى السكنية يلزم وضع أنماط جديدة وتصميمات مستحدثة للمبانى العامة ولمبانى الخدمات التعليمية والصحية ومبانى العبادات والتجمعات الأسرية وما شابهها فى كافة التجمعات السكنية لتوائم كل منها طبيعة كل منطقة. ويتيسر إنشاءها بأبسط الوسائل وبأقل تكلفة ممكنة باستعمال المواد المحليه شأنها فى ذلك شأن المبانى السكنية. هذا مع مراعاة التناسق المعمارى لضمان المظهر العام الحضارى. ويمكن تحقيق ذلك بتكاتف جهود المهندسين والمختصين وإبراز الطابع المميز لكل تجمع ولكل مدينة بالمواد المحليه المتاحة.

ج- ٢-٢-٣ - المبانى السكنية القائمة :-

وبجانب مقابلة الإحتياجات المتجددة كذلك تتم العناية بالمبانى السكنية القائمة كثروة قومية ورصيد ليسهم بقدر كبير فى حل المشكلة ويتم ذلك بإتباع الوسائل الآتية :-

١- بحث أفضل السبل الواقعية التى يمكن عن طريقها الحفاظ على هذه الأبنية من أجل إطالة عمرها والحد من مظاهر تآكل وإنهيار المساكن القديمة وذلك بالإهتمام بصيانتها ودراسة الوسائل الواقعية لتطورها وتعديلها.

٢- تعبئة الأسر وتدريبهم من أجل الحفاظ على مسكنهم وذلك للقيام بأنفسهم بأعمال الصيانة البسيطة والإصلاح الفورى لما يصيب المسكن من تلف بهدف إطالة عمره.

ج-٢-٣ - التمويل:-

إن التمويل الذاتى يعتبر المصدر الرئيسى لتمويل معظم مشاريع الإسكان، إذ يتم تشييد المنزل بواسطة المواطنين مباشرة من مدخراتهم أو عن طريق سلفيات من البنوك التجارية أو إتفاقيات خاصة مع مقاولى مؤسسات البناء، ويتحمل المواطن جزءاً من تكلفة الخدمات.

وقد تم تقدير لحجم إستثمار الإسكان (مبانى و خدمات الإسكان) ؛ فقد اوضحت الدراسات انه قد تم تمليك ١٠٠ ألف قطعة سكن للأسر فى ولاية الخرطوم ولم يبدأ إعمارها بما فى ذلك الخدمات اللازمة لها من خدمات هندسية وإجتماعية وإدارية. وقد تم التقدير بالتقريب وبتحفظ كبير لحجم الإستثمار الخاص طبقاً للإفتراضات التالية:-

١- الدرجة الأولى ٠٠٠ر١٠ سكن التكلفة المقدرة ٥ر٢ مليون دينار للمسكن

٢- الدرجة الثانية ٠٠٠ر٢٠ سكن التكلفة المقدرة ٥ر١ مليون دينار "

٣- الدرجة الثالثة ٠٠٠ر٣٠ سكن التكلفة المقدرة ٨ر٠ مليون دينار "

الجملة الكلية للمسكن ١٠٦ مليار دينار

٤- مبانى الخدمات الإجتماعية من مدارس، مستشفيات ودور عبادة التكلفة المقدرة : ١٠٪ من حجم الإستثمار فى المساكن ١٠ مليار.

٥- تشييد المبانى التجارية والصناعية والخدمية المتنوعة - التكلفة المقدرة ١٠٪ من حجم الإستثمار فى المساكن ١٠ مليار دينار.

٦- جملة الإستثمار فى المبانى ١٢٦ مليار دينار.

أما الإستثمار فى مجال خدمات الإسكان (الخدمات الضرورية للطرق، مصارف الأمطار، الإضاءة، الصرف الصحى، النظافة العامة بواقع ٠٠٠ر٢٥٠ دينار فى الدرجة الأولى والثانية لكل قطعة سكن وبواقع ٠٠٠ر١٠٠ دينار للقطعة السكنية بالدرجة الثالثة. وتبلغ جملة الإستثمار فى مجال خدمات الإسكان ٥ر١٤ مليار دينار. وبذا تصبح جملة إستثمار القطاع الخاص فى مشاريع الإستيطان البشرى الجديدة بولاية الخرطوم ٥ر١٤٠ مليار دينار مع إضافة إحتياطى لذلك المبلغ لتبلغ الجملة ١٥٠ مليار دينار أو حوالى ٢١٥ مليون دولار.

ويقدر أن يستثمر هذا المبلغ خلال فترة تنفيذ الخطة وتتوقف الفترة بالضرورة على إمكانيات المستثمر المالية ولكن قدر أنها الخطة ستنفذ فى حوالى ٨ سنوات من الآن يكون حجم الإستثمار فى العام تقريباً ٢٠ مليار دينار أى ما يعادل بالتقريب ٣٠ مليون دولار.

ان الأهداف المذكورة اعلاه يمكن تحقيقها عبر المراحل التالية:

المرحلة الأولى: (٣ سنوات):-

أ) وضع مواصفات قياسية للتخطيط العمرانى والمستوطنات البشرية والمساكن.

ب) إعداد الخطط السكنية وتهيئة مواقع السكن الجديدة.

ج) مواصلة إعداد القوى العاملة وتدريبها بما يفى بحاجة الإستراتيجية.

د) سن التشريعات الميسرة للتخطيط العمرانى السليم.

هـ) تركيز البحث فى مجالات التنمية الريفية وإصحاح الإسكان وتوفير الخدمات وغيرها.

و) رفع مستوى الخدمات بمواقع السكن القائمة ومعالجة قضية السكن العشوائى.

ز) إستكمال تنفيذ الخطط الإسكانية الجاريه (حوالى ٥٠٠ ألف وحدة سكنية).

المرحلة الثانية: (٤ سنوات):-

أ) توفير السكن لمقابلة الطلب الناتج عن الزيادة السكانية حوالى ٦٦٠ ألف وحدة.

ب) *أعادة تأهيل المناطق السكنية والإرتقاء بنوعية المساكن التى أصابها التدهور وتلك التى لا تستوفى معايير السكن الصحى اللائق.* (٤٥٠ وحدة سكنية).

المرحلة الثالثة:-

١- *توفير المساكن لمقابلة الإحتياجات الناتجة عن الزيادة الطبيعية والنزوح للمدن خلال هذه الفترة* (حوالى ٤٤٠,٠٠٠) وحدة سكنية من الدرجات المختلفة.

٢- إستكمال إعادة تأهيل المناطق السكنية (٤٥٠,٠٠٠ وحدة سكنية).

ج-٣-*الأنشطات Activities:*

ج-٣-١ - *المقومات الأساسية:-*

إن المقومات الأساسية فى تنفيذ الخطة الإسكانية فى خلال السنوات الثمانى القادمة تتمثل فى وضع سياسات بعيدة المدى وب

برامج مرحليه قصيرة المدى لتنفيذ الخطط الإسكانية على أن تؤسس هذه البرامج على قاعدة إحصائية ومعلوماتية واقعية على أن تصاحب هذه الخطط مجموعة من البرامج تغطى الحاجات الآتية وهذه الحاجات هى فى الواقع تمثل الأسس التى يرتكز عليها تنفيذ الخطط الإسكانية.

* تجهيز وتخطيط الأراضى الصالحة للسكن وبما يفى بالأغراض المطلوبة.
* إمداد هذه الأراضى بالخدمات الإجتماعية والمرافق الضرورية.
* توفير المصادر المالية لتمويل عمليات الإسكان والمرافق والخدمات.
* ضمان عمالة مدربة بمختلف مستوياتها وتأهيل وتدريب الكادر الفنى العامل فى هذا المجال.
* وضع الهياكل والقوانين التى تنظم عملية التخطيط والحيازة ثم البناء والتنظيم وبما يحد من ظاهرة التعديات بكل أوجهها. وسنتناول النقاط المذكورة أعلاه بشئ من التفصيل.

ج- ٣-٢ - تجهيز وتخطيط الأراضى الصالحة للسكن :-

قبل الشروع فى إعداد أى خطة إسكانية يتم أعداد مخططات هيكليه بعيدة المدى للمدن التى يراد تنفيذ الخطط الاسكانيه فيها وتشتمل هذه المخططات على تحديد الاراضى للاستعمالات المختلفة خطوط وشبكات المرافق الخدمية ومراحل تعمير وتنفيذ الخطه وفى إطار ذلك يتم تجهيز وإعداد الاراضى السكنيه فى مواقع آمنه من أخطار الفيضانات والسيول والتلوث البيئى .

تخطيط وتخصيص القطع السكنيه للقطاعات المختلفة حسب مقتضيات الخطه ويراعى فى ذلك رفع الكثافه السكانيه وتقليص الحد الاعلى لمساحة القطعه السكنيه وقد إتفقت الدراسات ان الحد الاعلى للقطعه السكنيه يقع بين ٣٢٠م٢ -٢٨٠م٢ دون أن يخل ذلك باسلوب الحياة الأسريه والاجتماعيه وهذا التخفيض سينعكس إيجابيا على :-

١- إمكانية إستيعاب أعداد كبيرة من السكان فى حيز جغرافى ضيق.
٢- تخفيض تكلفة الخدمات.
٣- تقصير رحلة العمل.
٤- تقليل تكلفة مبانى الأسوار الخارجية.

العمل تدريجياً على تجاوز مشاريع الموقع والخدمات الى مشاريع تشييد الوحدات السكنية المكتملة.

تخصيص مواقع السكن الإستثمارى للشركات والأفراد للمساهمة فى مد الخدمات فيها وتعميرها ثم تمليكها للأفراد على نسق مشاريع الوحدات المكتملة.

* تجهيز وتخطيط الأراضى الصالحة للسكن وبما يفى بالأغراض المطلوبة.
* إمداد هذه الأراضى بالخدمات الإجتماعية والمرافق الضرورية.
* توفير المصادر المالية لتمويل عمليات الإسكان والمرافق والخدمات.
* ضمان عمالة مدربة بمختلف مستوياتها وتأهيل وتدريب الكادر الفنى العامل فى هذا المجال.
* وضع الهياكل والقوانين التى تنظم عملية التخطيط والحيازة ثم البناء والتنظيم وبما يحد من ظاهرة التعديات بكل أوجهها. وسنتناول النقاط المذكورة أعلاه بشئ من التفصيل.

ج- ٣-٢ - تجهيز وتخطيط الأراضى الصالحة للسكن :-

قبل الشروع فى إعداد أى خطة إسكانية يتم أعداد مخططات هيكليه بعيدة المدى للمدن التى يراد تنفيذ الخطط الاسكانيه فيها وتشتمل هذه المخططات على تحديد الاراضى للاستعمالات المختلفة خطوط وشبكات المرافق الخدمية ومراحل تعمير وتنفيذ الخطه وفى إطار ذلك يتم تجهيز وإعداد الاراضى السكنيه فى مواقع آمنه من أخطار الفيضانات والسيول والتلوث البيئى .

تخطيط وتخصيص القطع السكنيه للقطاعات المختلفة حسب مقتضيات الخطه ويراعى فى ذلك رفع الكثافه السكانيه وتقليص الحد الاعلى لمساحة القطعه السكنيه وقد إتفقت الدراسات ان الحد الاعلى للقطعه السكنيه يقع بين ٣٢٠م٢ -٢٨٠م٢ دون أن يخل ذلك باسلوب الحياة الأسريه والاجتماعيه وهذا التخفيض سينعكس إيجابيا على :-

١- إمكانية إستيعاب أعداد كبيرة من السكان فى حيز جغرافى ضيق.
٢- تخفيض تكلفة الخدمات.
٣- تقصير رحلة العمل.
٤- تقليل تكلفة مبانى الأسوار الخارجية.

العمل تدريجياً على تجاوز مشاريع الموقع والخدمات الى مشاريع تشييد الوحدات السكنية المكتملة.

تخصيص مواقع السكن الإستثمارى للشركات والأفراد للمساهمة فى مد الخدمات فيها وتعميرها ثم تمليكها للأفراد على نسق مشاريع الوحدات المكتملة.

ج-٣-٣ - الخدمات الإجتماعية والمرافق الضرورية :-

لا يكتمل الإسكان فى مفهومه العصرى إلا بتوفير الخدمات بأنواعها المختلفة لتأمين اسباب الحياة الكريمة فى بيئة سكنية متكاملة. إن توفير الخدمات والمرافق بالمعايير المثلى لا يتأتى تحقيقه فى السودان بسبب إرتفاع تكلفته مقارنة مع إمكانيات الدولة المتواضعة إلا أن هناك حد أدنى من الخدمات تجد الدولة نفسها ملزمة بتأمينه حرصاً على الصحة العامة ودواعى الأمن والسلامة والأخذ بأسباب الحياة والتحضر.

ولأجل الإرتقاء بالخدمات والمرافق الضرورية تتخذ التدابير التالية :-

ج- ٣-٤- توفير المصادر المالية :-

التمويل الذاتى يعتبر المصدر الرئيسى لتمويل معظم مشاريع الإسكان إذ يتم تشييد المنزل بواسطة المواطنين مباشرة من مدخراتهم أو عن طريق السلفيات من البنوك التجارية أو إتفاقيات خاصة مع مقاولى مؤسسات البناء، ويتحمل المواطن أيضاً جزء من تكلفة الخدمات (رصف الطرق بناء مصارف الأمطار، إضاءة الطرق وخدمات صحة البيئة والنظافة).

إن مصادر تمويل الإسكان المتاحة حالياً لا زالت محدودة كماً وكيفاً ولا زالت المؤسسات المالية السودانية تتردد فى الولوج فى الإستثمار فى هذا القطاع ما عدا البنك العقارى الذى قام بإسهامات كبيرة فى هذا المجال. إن تنفيذ الخطط والسياسات الإسكانية لا يمكن تحقيقها بفاعلية ما لم تتيسر الموارد المالية اللازمة ، وعليه فإنه ينبغى أن :-

تسعى الدولة لخلق الأوامر التنفيذية والضمانات المالية والحوافز الضريبية والعينية لإجتذاب مصادر تمويل لحقل الإسكان مثل :-

- إمتصاص مدخرات الأفراد بالإستمرار فى منح الأرض بسعر أسمى.
- تشجيع وتنمية الإدخار بجعله شرطاً لسلفية البناء.
- تشجيع إستثمار القطاع الخاص فى الإسكان قليل التكلفة بضمان الحكومة للرهن وإعفاء الأرباح أو جزء منها من الضرائب.
- تكوين بنك إسكانى لتمويل مشاريع الإسكان وخدماته بشروط ميسرة.
- توجيه جزء من أموال شركات التأمين وصندوق المعاشات للإستثمار فى الإسكان الإقتصادى على وجه الخصوص.
- تخصيص جزء من المبالغ المستقطعة من مؤسسات وهيئات القطاع العام والشركات العامة للخدمات الإجتماعية وإيداعه فى البنك أو بنك الإسكان لتوجيهه لخدمة متطلبات الإسكان للعاملين فى هذه المؤسسات.

- إستقطاع نسبة من السعر الحقيقى لبيع الأراضى الإستثمارية لمد الخدمات لها، وإستخدام الفائض فى إسكان ذوى الدخول المحدودة.
- دعم البنك العقارى وتوسيع رأس ماله وتعميم فروعه بالولايات ، وتشجيع الإدخار السكنى بين الموظفين والعاملين بالدولة وأصحاب الدخول البسيطة والمتوسطة.
- إستغلال مدخرات السودانيين العاملين بالخارج لصالح الإسكان الإستثمارى أو إيداعها لدى بنك الإسكان المقترح لتوريد بعض مواد البناء الهامة التى لا يمكن تصنيعها محلياً .
- إستنفار الجهد الشعبى للقيام بالأعمال الطوعية لتشييد وإصلاح بعض الخدمات الإجتماعية والبيئية.

ج- ٣-٥ - توفير مواد البناء :-

يتضح من الأرقام التى سبقت الإشارة اليها أن حجم الوحدات السكنية المطلوب توفرها خلال الخمسة سنوات القادمة كبير جداً، وإن المتوفر من المواد الإستراتيجية يقل كثيراً عن حاجة البلاد من تلك المواد خصوصاً إذا أخذ قطاع ا لتشييد ككل فى الإعتبار مما يستدعى سد الفجوة بالإستيراد، وعليه فلا بد من :-

الشروع بصورة جادة فى التصنيع المحلى لمواد البناء التى تتوفر لها العوامل الموالية والتوسيع فى الصناعات القائمة وإزالة ما تواجهه من إختناقات (صناعة الأسمنت والصلب) . ترشيد سياسات إستيراد مواد البناء لوضع المواصفات القياسية الدقيقة للمواد المستوردة وربط عمليات الإستيراد ببرامج التشييد الفعلية.

- بما أن ٢٥٪ من المواطنين يتعاملون فى سوق المواد التقليدية فلا بد :-
- التركيز على المواد المحليه من الطين والرمل لإنتاج الطوب وتوفير الجبص والخرسانة.

دعم مراكز أبحاث البناء بهدف تطور صناعة مواد البناء إعتماداً على الخامات المحليه وإستكشاف مصادرها وتحديد فحواها ومواصفاتها. وإستنباط الوسائل الفعالة لترقية تقنيات البناء بما يحسن من أدائها العام ويبرز الطابع المعمارى التقليدى لكل منطقة من مناطق السودان فى هذا المجال.

ج- ٣-٦ - توفير العمالة المدربة :-

نظراً لأن حاجة السوق من العمالة الحرفية لتنفيذ خطة التشييد بما فيها خطة الإسكان تتطلب أعداداً هائلة من العمالة المدربة. فإن ذلك يستدعى وضع البرامج وإعداد مراكز التدريب لتأهيل وتدريب القوى العاملة.

أبرزت الدراسات التى أجريت بأن هنالك فجوة كبيرة بين أعداد العمالة المتوفرة والمطلوبة بصورة عامة، والمعلومات المتاحة لا تساعد على تفصيل مستويات ونوعيات العمالة المماثلة المختلفة من مهنيين وفنيين وعمال مهرة داخل وخارج السودان ولضمان تنفيذ الخطة الإسكانية فلا بد من إجراء الآتى:-

- إجراء إحصاء دقيق للقوى العاملة حسب المهن ومستوياتها وتوزيعها الجغرافى على المستويات المركزى والإقليمى والمحلى، ودعم مراكز التدريب القائمة وخلق مراكز تدريب على مستوى الولايات لتدريب وصقل مهارة العاملين بمستوياتها المختلفة.
- العمل على وضع أسس سليمة تنظم صناعة المقاولات وتعنى بالعمالة المدربة.

ج-٣-٢- الهياكل والقوانين:

عرف التخطيط العمرانى فى السودان بعد الحرب العالمية الثانية حيث تم تكوين أول لجنة مركزية للتخطيط العمرانى عام ١٩٤٦، واقتصرت مهامها آنذاك على تنسيق طلبات إستعمالات الاراضى على مستوى القطر، وصدر أول قانون للتخطيط عام ١٩٥٦م ثم لائحة التخطيط عام ١٩٥٧م .

أعدت أول خريطة موجهة للخرطوم عام ١٩٠٢م فى إطار ما يعرف بمشروع الخرط الموجهة لعواصم المستعمرات البريطانية وكان الهدف منه تخطيط منطقة لسكن الموظفين البريطانيين وتحديد مواقع الوزارات والمصالح المختلفة وبعد الإستقلال وفى عام ١٩٥٨م تم تكليف مؤسسة دوكسيادس بإعداد خريطة موجهة لمدن العاصمة المثلثة (أنظر الشكل رقم٧) واخرى لمدينة بورتسودان وكان من المفترض أن تتم مراجعة هذه الخرط كل خمسه سنوات لإجراء التوازنات لمواكبة المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية خلال هذه الفترة، غير أن ذلك لم يتم بسبب عدم وجود الكادر المؤهل الذى يتولى هذه المسئولية. وفى عام ١٩٧٤م تم إعداد خريطة تنمية إقليم الخرطوم وخريطة موجهة لمدن الخرطوم ، امدرمان والخرطوم بحرى وبرنامج تجميل العاصمة وخلال فترة تحضير وإعداد هذه الدراسات حدثت تغيرات سريعة وهائلة على مختلف الاصعدة مما جعل العمل بها منذ البداية يبدو غير واقعياً. وفى عام ١٩٩٠م كلفت مؤسسة دوكسيادس وعبد المنعم مصطفى بإعداد مخطط هيكلى للخرطوم وكان الهدف الأساسى منه هو بلورة مشاريع عاجلة ومحددة وقابلة للتنفيذ خلال الفترة ١٩٩١- ١٩٩٦م .

اما بالنسبة للأجهزة والمؤسسات التى تولت عملية التخطيط فقد بدأت بقسم متواضع ملحق بوزارة الحكومة المحلية ثم انشأت وزارة الإسكان فى عام ١٩٢٩م لتقوم بالمهمة على مستوى مدن القطر ، وفى خلال فترة السبعينات ونتيجة للنمو المضطرد فى المراكز الحضرية كماً وكيفاً اصبحت الحاجة ماسة لإنشاء مكاتب إقليمية وإعطائها مهام وصلاحيات المركز لتقوم باعمال التخطيط والإسكان وإدارته فى هذه الأقاليم.

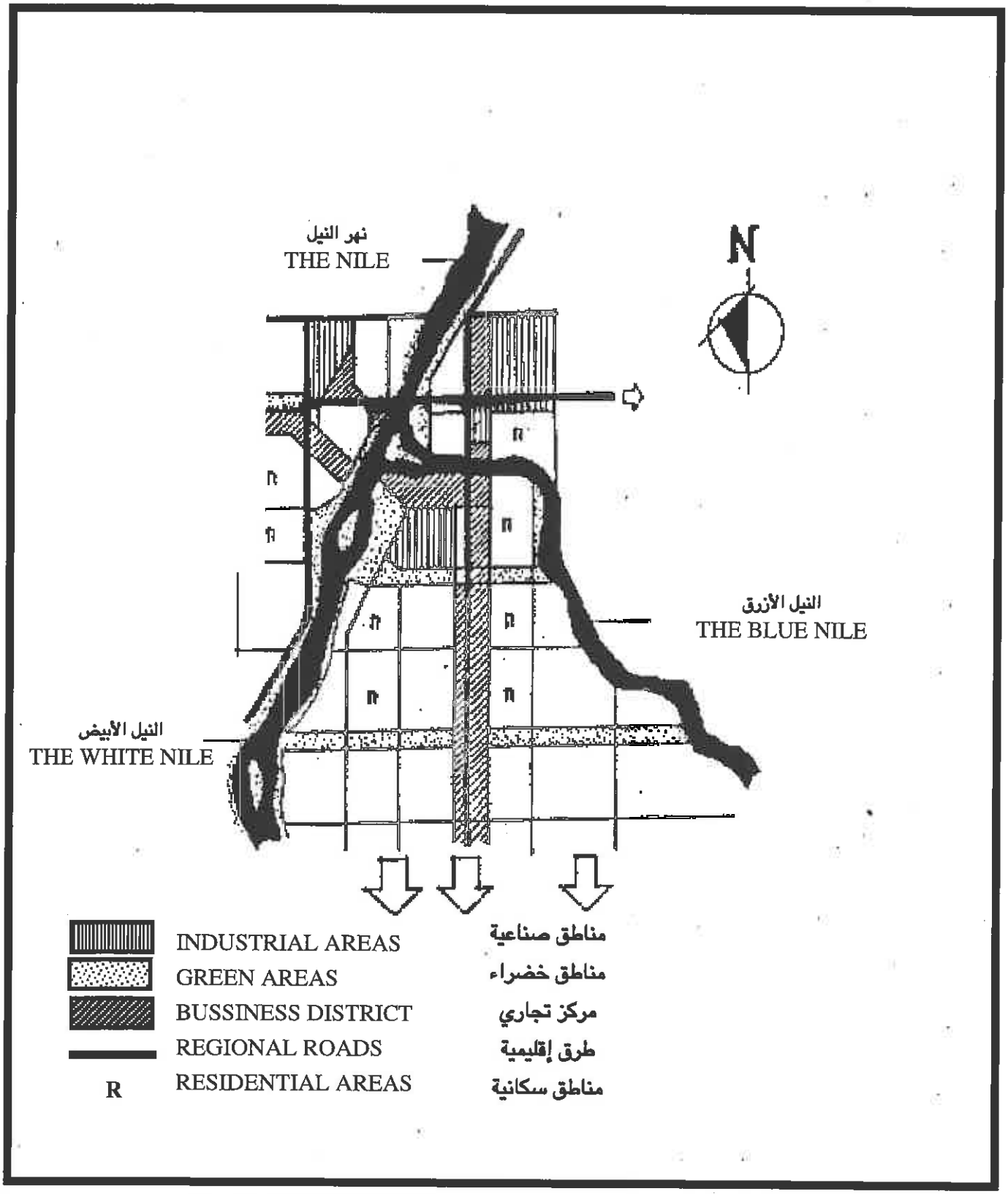

Doxiadis trends for the development of the 3 towns (Greater Khartoum) 1961 - 1981
Source : El Agraa , O.M.A., (3.1) P.91 from Hafazalla A.A (4.5) p.17.

الشكل رقم (٧) مخطط دوكسيادس ٦١ - ١٩٨١م

واستمر هذا النهج في التوسع والترسيخ إلى أن صدرت قوانين الحكم الفدرالي والذى تم بموجبه تقسيم السودان إلى ٢٦ ولاية وفي اطار هذا القانون وعملاً به تم تكوين المؤسسات التى ستطلع باعمال التخطيط والإسكان في مستواها الشعبي والديواني وبتدرجها الهرمي بدءاً من مجالس المدن فمجالس المحافظات ثم مجالس الولايات.

وعلى المستوى الإتحادى تم تكوين مجلس أعلا للتخطيط العمراني وهو المجلس الإتحادى للتخطيط العمراني والتصرف في الاراضي باختصاصات ومهام محدده تتصل في مجملها بوضع الاستراتيجيات القوميه والقيام بالدراسات والبحوث المتعلقه باستخدامات الأرض وإجراء التنسيق فيما يتعلق بالمشاريع المتداخله بين الولايات والمراجع والمراقبه ووضع خطط التدريب للعاملين في مجال الاسكان والتخطيط على مستوى القطر .

أخذت كل ولايه بعد صدور هذا القانون تعمل على إعداد الخطط والبرامج لتحقيق التنميه المطلوبه إقتصادياً وإجتماعياً وعمرانياً وبدأت بعضها فعلياً بعمل خرط موجهه لمدنها الأساسيه وكولايات القضارف وكسلا وسنار وجنوب دارفور . وإن كانت لكل ولايه ولكل مدينه خصوصيتها وسماتها المميزه واسلوبها في تحقيق أهداف التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه والعمرانيه . الا ان هناك موجهات عامه إستندت عليها هذه الولايات عند إعداد الخطط والسياسات الخاصه بها وذلك لضمان المائمة والتنسيق المطلوبين على المستوى القومى .

ج-٤- متابعة الأداء :-

ج-٤-١ - مفاهيم وتعريفات :-

نتيجة للنقلة الكبيرة في تحول نمط الحياة من الريف للمدينة في عالم اليوم إزدحمت مدن كثيرة وتعقدت مشاكلها مما أدى الى تدهور مريع في مستويات الحياة في تلك المدن والذى عزز بدوره الإتجاه لإيجاد معايير مشتركة يمكن بها قياس كفاءة أى مدينة. فتم وضع معايير عالمية وأخرى إقليمية حيث أخذت بعض الدول في وضع معايير محليه تتناسب وتلبى الحاجيات المحليه.

تم إعتماد أربعة معايير رئيسية لقياس كفاءة المدن . وهى :-

١- معايير قياس الكفاءة الوظيفية.

٢- معايير قياس الكفاءة الإقتصادية.

٣- معايير قياس الكفاءة البيئية.

٤- معايير قياس الكفاءة الثقافية والإجتماعية.

إن معايير قياس الكفاءة الوظيفية تشمل قياس كفاءة الوظيفة الرئيسية للمدينة، وهى تقديم الخدمات الضرورية والمرافق الأخرى لسكانها ، كما تشمل أيضاً كفاءة المدينة للوظيفة التى تقوم بها على المستوى القومى "عاصمة / ميناء / تجارى ..الخ ".

فى حين أن معايير قياس كفاءة المدن الإقتصادية تتمثل فى قياس الأداء الإقتصادى للمدينة والذى سيحدد بدوره التوقعات الإقتصادية للدول. فإذا كانت مناطق الحضر تستأثر بما لا يقل عن ٥٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى جميع البلدان وبما يصل الى ٧٥٪ فى أمريكا اللاتينية وبأكثر من ذلك فى البلدان المتقدمة صناعياً فى أوروبا وأمريكا الشمالية، فمن البديهى أن تكون المدن الكفوة ذات أهمية حاسمة لتوليد النمو الإقتصادى المطلوب لتحقيق الرخاء فى المستقبل.

أما مقاييس الكفاءة البيئية فتتمثل فى السعى من أجل تحقيق التنمية المستديمة وينطوى ذلك على السعى أيضاً لتحقيق المستوطنات المستديمة، حيث يمثل ذلك تحدياً رئيسياً لمخططى المدن والمهندسين المعماريين والساسة ورجال الأعمال وسائر المواطنين. فالمدن بإعتبارها مواقع للصناعة والتجارة والمال تمثل قبل كل شيئ عناصراً أساسية لتعبئة الموارد. كما إن الأداء الإقتصادى للمدن وجودة البيئة يدعم كل منها الآخر، فإذا تدهور هواء المدن ومياهها وأراضيها سيصبح من المستحيل أن يبقى سكانها بصحة جيدة وإنتاجية عاليه على مر الزمن، وثمة حاجة لتأكيد الوجه الإنسانى للبيئة الحضرية. إذاً فإن الإستدامة البيئية هى مفتاح التنمية الإقتصادية.

وأخيراً فإن معايير قياس الكفاءة الثقافية والإجتماعية تتمثل بالدرجة الأولى فى كون المدن مستوطنات بشرية كبرى وبوتقة تنصهر فيها الثقافات المتعددة وتمارس فيها الحياة الإجتماعية بكل تعقداتها ومتطلباتها التى تختلف من بلد لآخر.

ج- ٤ - ٢ - أسلوب التناول :-

من المفترض أن يتم إستعراض المعايير القياسية لقياس كفاءة المدن السودانية، ولكن نسبة لعدم وجود معايير متفق عليها فسوف نعتمد فى هذا الجزء على بعض الموجهات الواردة فى المخطط الهيكلى للخرطوم للعام ٢٠٠٠م والتى أعدت فى عام ١٩٩٠م (الشكل رقم ٨) تلك الموجهات تصلح أن تؤخذ كمعايير قياسية وذلك لقياس كفاءة المدن السودانية الأخرى وذلك للأسباب التالية :-

١- مدينة الخرطوم تحوى حوالى ١٣٪ من إجمالى سكان السودان وهى بالتالى أكبر تجمع حضرى بالبلاد.

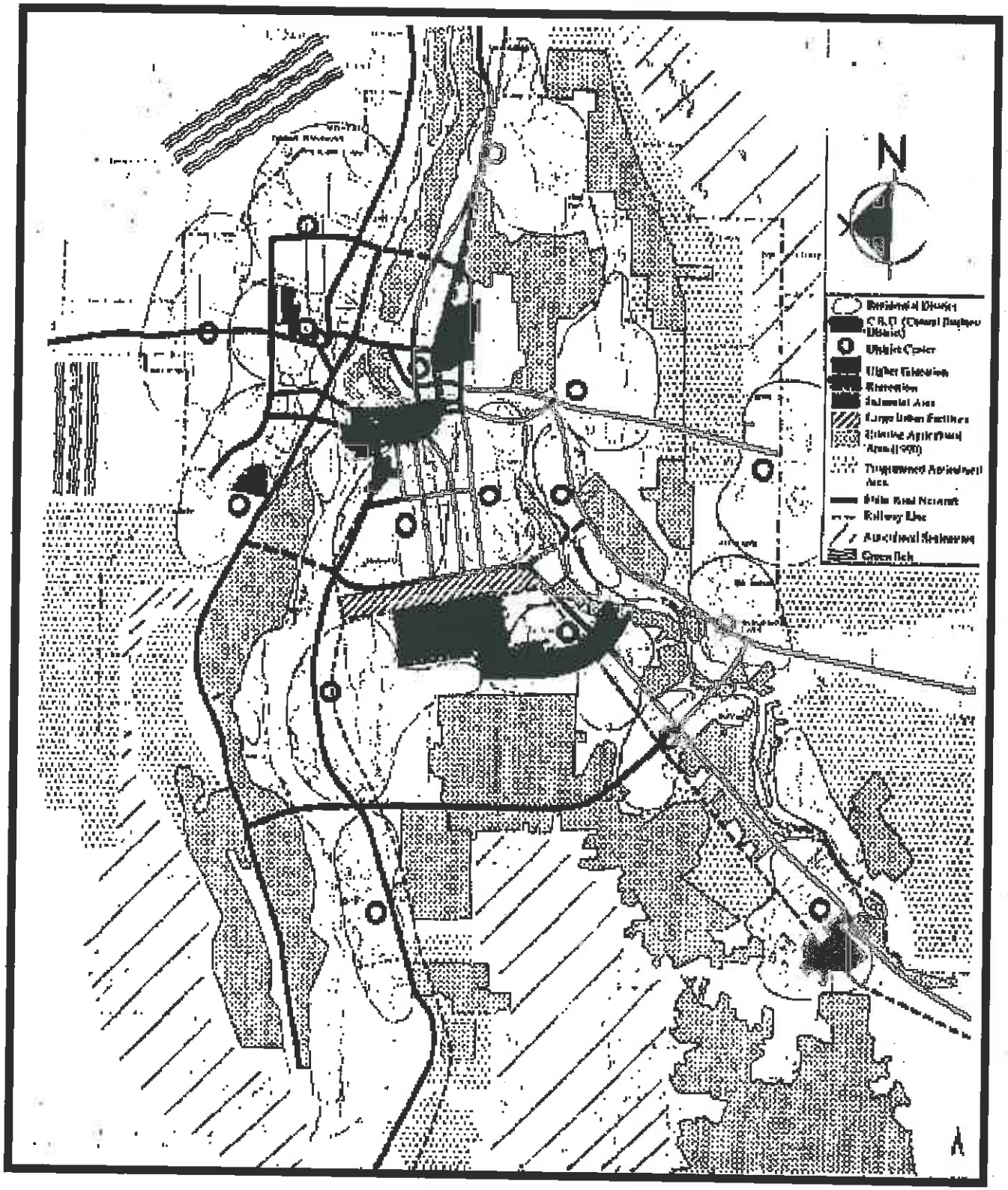

Greater Khartoum - Structure plan 1990 - 2000
Source : Doxiadis Associates , (3.7) Fig. pw/s-5.
الشكل رقم (٨) الخطة الهيكلية للعاصمة ٢٠٠٠ متر – دوكسيادس / عبد المنعم مصطفي

٢- وجود دراسة علمية حديثة أعدت بواسطة بيت خبرة عالمى " دوكسياديس " بالإشتراك مع مكتب عبد المنعم مصطفى وشركاه، أعدت هذه الدراسة بأحدث الوسائل العلمية وشارك فيها لفيف من العلماء والخبراء السودانيون.

٣- الخرطوم تعتبر البوتقة التى تنصهر فيها كل القوميات والأعراق السودانية مما يمثل خليطاً سكانياً يمثل السودان ككل.

٤- معظم الدراسات والمخططات الحديثة التى أعدت لمواحم الولايات أو المدن الأخرى أخذت هذه الدراسة كقاعدة ومثال تسير على هديه.

ج- ٤-٣ - المعايير القياسية لقياس كفاءة المدن :-

ج-٤-٣-١ - معايير قياس الكفاءة الوظيفية :-

* إعادة هيكلة المدينة : *RESTRUCTURING OF THE URBAN SYSTEM*

فى إطار إقتراح البدائل التخطيطية لصالح تطور ونمو مدينة الخرطوم للفترة المقبلة ٩١ - ٢٠٠٠م إعتماداً على مبدأ تحسين أداء المدينة، أقترح المخطط الهيكلى للخرطوم إعادة هيكلة النظام الحضرى بالمدينة، وذلك عبر تقسيمها الى مناطق إدارية متجانسة ومكثفة ذاتياً مع وجود تدرج هرمى للخدمات ومراكز العمل وذلك لتقليل الرحلات اليومية للسكان لمناطق العمل والخدمات محافظة على الطاقة والمجهود المبذول لهذه الرحلات.

لتطبيق هذا المبدأ على المخطط الهيكلى تم بذل مجهود جبار لربط البدائل التخطيطية مع الأهداف الرامية لتحقيق التنمية الإقتصادية المستهدفة المدينة. عليه فقد تم تقسيم المدينة الى مناطق رئيسية DISTRICTS وذلك بناء على الأسس التالية :-

١- درجة التجانس فى المنطقة الواحدة من ناحية الإستخدام.

٢- تحديد المناطق DISTRICTS بواسطة شبكات الطرق الرئيسية.

٣- المحافظة بقدر الإمكان على التقسيمات الإدارية الموجودة حالياً.

٤- وضع التقسيمات الإجتماعية والثقافية فى الإعتبار عند تقسيم المدينة لمناطق وذلك تحقيقاً للتجانس الإجتماعى والثقافى.

٥- خلق قاعدة إقتصادية على المستويات المحليه المختلفة.

هذه المناطق الإدارية DISTRICTS تم تقسيمها أيضا الى مجاورات سكنية أصغر حجما NEIGHBOURHOODS والتى تقدم أيضاً عدد من الخدمات المحليه كما تم تقسيم تلك المجاورات السكنية الى وحدات سكنية محليه COMMUNITIES أصغر حجماً.

هذا التقسيم يقود الى عدالة توزيع الخدمات ومناطق العمل وسهولة الوصول اليها بواسطة المستفيدين.

من المتوقع أن تحتوى مدينة الخرطوم بعد هذا التقسيم المقترح على عدد ١٨ منطقة إدارية DISTRICTS يتراوح عدد سكانها بين ٢٥٠٠٠٠ – ٣٠٠٠٠٠ نسمة. هذه المناطق الإدارية مقسمة بدورها الى ٣٥٠– ٥٠٠ مجاورة سكنية NEIGHBOURHOOD بعدد سكان يتراوح ما بين ١٠٠٠٠ – ١٥٠٠٠ نسمة لكل مجاورة ومقسمة أيضاً لحوالى ٢٦٠٠ وحدات سكنية محليه COMMONITY بعدد سكان يصل الى ٢٠٠٠ نسمة لكل منها.

وعليه وبناء على هذا التقسيم الإدارى فقد تم إقتراح تقديم الخدمات الإجتماعية والثقافية وفرص العمل لسكان المدينة على مستويات مختلفة يكون هذا التقسيم الإدارى أساس لها.

الجدول رقم (ج-٢) يوضح مزيداً من التفاصيل لهذا التقسيم الإدارى مع مستويات تقديم الخدمات والمساحات المطلوبة لتلك الخدمات.

جدول رقم (ج-٢)

الخدمات الأساسية المطلوبة لكل مستوى حسب عدد السكان

مستوى المجاورة	نوع الخدمة المطلوبة	مساحة الوحدة هكتار	مساحة البناء هكتار	الكمية	إجمالي مساحة الوحدات هكتار	إجمالي مساحة البناء هكتار
كمية الخدمات المجاورة تعدادها ٢٠٠٠ نسمه	دكاكين	٠ر٠١	٠ر٠٠٢	١٠	١ر٠	٠ر٠٢
	مسجد صغير وروضة أطفال	٠ر١٦	٠ر٠٣	١	٠ر١٦	٠ر٠٣
	فسحات	٠ر١٦	-	٤	٠ر٦٤	-
	وحدات سكنية	٠ر٠٣	٠ر٠٠٩	٢٨٢	٨ر٤٦	٢ر٥٣٨
	شوارع فرعية				١ر٨٢	
إجمالي					١١ر٢٣	
كمية الخدمات لمجاورة إعدادها بين ١٠٠٠٠ - ١٥٠٠٠ نسمة	حلاوى ورياض أطفال	٠ر٠٣	٠ر٠٣	١	٠ر٠٣	٠ر٠٣
	مدارس أوليه	٠ر٣٥	٠ر٠٨	٢ر٣	٠ر٨١	٠ر١٨٤
	مدارس ثانويه	٠ر٤	٠ر١٢	١	٠ر٤	٠ر١٢
	كليات إعداديه	١ر٦	٠ر٦٤	١	١ر٦	٠ر٦٤
	وحدة صحيه أساسية	٠ر٠٢	٠ر٠١	١	٠ر٠٢	٠ر٠١
	مسجد وسوق محلى وملاعب وفسحات	٠ر٥٣	٠ر٠٤٢		٠ر٥٣	٠ر٠٤٢
	وحدات سكنية	٠ر٠٣	٠ر٠٠٩	١٣٦٠	٥٢ر٨٠	١٥ر٨٤
	شوارع ثانوية ومواقف سيارات				٨ر٩٩	
إجمالي					٦٥ر١٩	

مستوى المجاورة	نوع الخدمة المطلوبة	مساحة الوحدة هكتار	مساحة البناء هكتار	الكمية	إجمالي مساحة الوحدات هكتار	إجمالي مساحة البناء هكتار
كمية الخدمات مجاورة تعدادها ٢٤٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠٠نسمة	معاهد عليا	٢	٠ر٧	٨	١٦ر٠	٥ر٦
	مسجد كبير	٠ر٢	٠ر٠٥	١	٠ر٢	٠ر٠٥
	سوق	٠ر٠١	٠ر٠٠٦	٢٥	٠ر٢٥	٠ر١٥
	حديقة عامة	٤		١	٤ر٠	
	ملاعب رياضه	١ر٧	٠ر٠١	٢	٣ر٤	٠ر٠٢
	مكتب بريد	٠ر٠٧	٠ر٠١٥	١	٠ر٠٧	٠ر٠١٥
	مركز بوليس	٠ر٨	٠ر٠٥	١	٠ر٠٧	٠ر٠١٥
	مركز إطفاء	٠ر٣	٠ر٠٦	٢	٠ر٦	٠ر١٢
	مكاتب تجارية	٠ر٠١	٠ر٠٠٨	٥٠٠	٥ر٠	٤ر٠
	مستشفى ٢٥٠	٤	٠ر١٠	٢	٨	٠ر٢
	محطة خدمة	١ر٠	٠ر٠٣	١٠	١	٠ر٢
	مقابر	١ر٨	-	١	١ر٨	
	وحدة سكنية	٠ر٠٣	٠ر٠٠٩	٣٨٣٠٠	١١٦١ر٠	٣٤٨ر٣
	طرق ومواقف				١٩٣ر٨٩	
إجمالي					١٤٠٥ر٨٩	
مركز حضري تعداده ٣٠٠ر٠٠٠ر١ - ٨٠٠ر٠٠٠ر١ نسمة	جامعة	١٠	١ر٨	٣	٢٠	٣ر٦
	مستشفى	٨	١ر٥	١	٨	١ر٥
	مسجد/جامع	٠ر٧	٠ر٢٨	١	٠ر٧	٠ر٢٨
	إستاد/رياضي	٥	٠ر٠٣	١	٥	٠ر٠٣
	بريد وبرق	٠ر٣	٠ر٢٣	١	٠ر٣	٠ر٢٣
	رئاسة بوليس	٠ر٨	٠ر٢	١	٠ر٨	٠ر٢
	سجن/منطقة	١١	٠ر٥	١	١١	٠ر٥
	إدارة عامة	١ر٥	١ر٥	٥	٧ر٥	٧ر٥
	سوق مركزي	٤	٠ر١٥	١	٤	٠ر١٥
	وحدة سكنيه	٠ر٠٣	٠ر٠٠٩	٢٥٠٠٠٠	٧٥٠٠	٢٢٥٠
	طرق ومواقف				١٥١١ر٤٦	
الإجمالي					٩٠٦٨ر٧٦	

المصدر :- المخطط الهيكلي للخرطوم لعام ٢٠٠٠م.

* *الكثافة السكانية* : POPULATION DENSITY

تم التطرق عبر التقسيم الإدارى المذكور أعلاه لرفع الكثافة السكانية وذلك للحد الذى يتناسب مع تكلفة إمداد الخدمات الضرورية والمرافق الأخرى. حيث كانت الكثافة الإجمالية لمدينة الخرطوم ٥٣ شخص/ هكتار والتى تعتبر متدنيه نسبياً مقارنة ببعض العواصم الأخرى. (أنظر الشكل رقم ١) هذا موضوع *قاق اليه وجود إستخدامات تحتل مساحات كبيرة داخل الحدود الحاليه للمدينة مثل (المطار – المناطق* العسكرية – المناطق الزراعية – مجرى النيل ..الخ) بالإضافة لتوزيع قطع سكنية ذات مساحات واسعة فى الماضى فى الدرجات الأولى والثانية مع إستخدام مواد بناء لا تسمح بالإمتدادات الرأسية للمدينة فى مختلف الدرجات السكنية.

الكثافة السكانية الشائبة : GROSS DENSITY بالمدينة تساوى ١١٥ شخص/ هكتار فعند مقارنتها ببعض العواصم الأخرى أيضاً وجدت كذلك متدنيه.

أما الكثافة السكانية الصافيه NET DENSITY فتقف عند ٢٢٠ شخص / هكتار والتى تعتبر أيضاً متدنيه لهذا تم إقتراح رفع الكثافة السكانية الصافية بمعدل ٣٠٪ وذلك لتصبح ٢٥٠ – ٣٠٠ شخص / هكتار والتى تعتبر مقبولة من الناحية العملية والإقتصادية.

ج– ٤–٣–٣ معايير قياس الكفاءة الإقتصادية :–

* *العمالة* : EMPLOYMENT

من المؤشرات التى يمكن بها القياس لتحديد مستوى الحياة المعيشية الجيدة لسكان أى منطقة حضرية هى درجة *كفاءة المنطقة الحضرية للإيفاء بمتطلبات السكان* وذلك من حيث :–

١– مستوى دخل الفرد مقابل الإحتياجات الضرورية.

٢– توزيع العمالة ونسبة البطالة.

٣– توفر وسهولة الوصول للخدمات الضرورية من إسكان/ صحة / تعليم/ مياه ....الخ.

٤– وأسباب أخرى هى مستوى البيئة الحضرية.

بحلول عام ٢٠٠٠م ، وعندما يصل عدد سكان الخرطوم لأكثر من ٣ر٥ مليون نسمة سوف يكون مجموع القوى العاملة بالخرطوم حوالى ٢ مليون شخص تمثل حوالى ٣٧٪ من إجمالى عدد السكان حيث يمثل معدل البطالة ١٠٪ من مجموع القوى العاملة.

فعندما تم تقسيم القوى على القطاعات الإقتصادية المختلفة جاءت كما يأتى :–

جدول رقم (ج-٣)

توزيع القوى العاملة بالخرطوم حسب القطاع الإقتصادى

Primery Sector	٥%	٩٠,٠٠٠	١- القطاع الأساسى
Secondry Sector	٣٠%	٥٤٠,٠٠٠	٢- القطاع الثانوى
Tertiary Sectot	٦٥%	١,١٧٠,٠٠٠	٣- القطاع الهامشى
Total		١,٨٠٠,٠٠٠	المجموع
Unemployment	١٠%	٢٠٠,٠٠٠	العطالة
Total Labour Force		٢,٠٠٠,٠٠٠	مجموع القوى العاملة

بالضرورة الإشارة هنا الى أن نصيب القطاع الأساسى (PRIMARY Sector) والذى تكون فيه الأيدى العاملة موظفة لمدة أقلها ٦ أشهر فى العام. هذا القطاع سيظل كما هو فى حين أن القطاع الثانوى Secondry Sector سوف ينمو على حساب القطاع الهامشى TERTIARY SECTOR ، كما أن القطاع غير الرسمى سوف يشهد إنخفاضاً بسيطاً.

هذه الإعتبارات تم بناؤها على إفتراض أن الصناعة ستشهد إنتعاشاً ملحوظاً ، كما أن قطاع البناء سوف ينمو لتوفير المساكن والخدمات التحتيه المرتقبة مما سيكون لهما الريادة فى المجال الإقتصادى.

من هنا فإنه بحلول عام ٢٠٠٠م فإن الأيدى العاملة فى الخرطوم والتى ستبلغ ٢ مليون شخص ستكون موزعة بين القطاعين الرسمى والغير رسمى على نحو ٥٠٠ ألف للقطاع الرسمى Formal Sector وفى حين أن القطاع غير الرسمى INFORMAL SECTOR بالإضافة للبطالة سيستحوذ على ١٫٥ مليون شخص.

* مستوى دخل الفرد : INCOME

لقد إتفق على إعتبار دخل الفرد كمقياس للدلالة على مستوى المعيشة لذلك تم تقسيم دخول المواطنين بمدينة الخرطوم الى ثلاثة مجموعات رئيسية وذلك للعام ١٩٩٠م وكذلك التقسيم المتوقع للعام ٢٠٠٠م كما موضح بالجدول رقم (ج-٤).

جدول رقم (ج-٤) توزيع مستوى الدخل

	للعـام ١٩٩٠م			للعام ٢٠٠٠م		
المجموعات	النسبة ٪	عدد السكان*	دخل الفرد $	النسبة ٪	عدد السكان*	دخل الفرد$
دخل مرتفع	٥	١٦٥	١٠٠٠ +	٥	٢٦٥	١٠٠٠ +
دخل متوسط	١٠	٣٣٠	٣٠٠- ١٠٠٠	١٥	٧٩٥	٣٠٠- ١٠٠٠
دخل ضعيف	٨٥	٢٨٠٥	صفر - ٣٠٠	٨٥	٤٢٤٠	صفر - ٣٠٠

* عدد السكان بالآلاف.

المصدر : المخطط الهيكلي للخرطوم للعام ٢٠٠٠م.

هذا الجدول يوضح خللاً واضحاً في توزيع الدخل لمدينة الخرطوم حيث يعيش غالبية السكان على حافة الفقر حتى في التوزيع المقترح للعام ٢٠٠٠م والذي سوف يشهد إرتفاعاً بسيطاً لفئة ذوي الدخل المتوسط على حساب ذوي الدخول الضعيفة مما يعتبر مؤشراً جيداً.

ج-٤-٣-٣ - معايير قياس الكفاءة الإجتماعية والثقافية :-

* *حجم الأسرة : HOUSEHOLD SIZE*

إن قياس الكفاءة الإجتماعية والثقافية تتمثل في التقسيمات الإجتماعية للسكان وعدد أفراد الأسرة الواحدة. إن المتوسط الإجمالي لأفراد الأسرة بالخرطوم قد تم تقديره بـ ٥ر٨ شخص وذلك للعام ١٩٩٠م، في حين تم تقسيم الدرجات السكنية لثلاثة درجات سكنية على أساس الدخول الإقتصادية للمواطنين.

عليه فقد أقترح المخطط الهيكلي للخرطوم التقسيمات التالية للدرجات السكنية وحجم الأسر للعام ٢٠٠٠م بناءاً على إفتراض إنخفاض في معدل الهجرة للمدينة وإنخفاض أيضاً في معدل الخصوبة وإنتعاش في قطاع الصناعة والقطاعات الإقتصادية الأخرى. فقد تلاحظ نتيجة لهذه الإفتراضات إنخفاض في عدد أفراد الأسر وظهور زيادة ملحوظة في القطاع الأوسط للسكان كما هو واضح من الجدول رقم (ج-٥).

جدول رقم (ج-٥)

الدرجات الإسكانية وحجم الأسر

للعـــــام ١٩٩٠م		للعـــــام ٢٠٠٠م		
الدرجة الإسكانية	النسبة٪ من السكان	عدد أفراد الأسرة (شخص)	النسبة٪ من السكان	عدد أفراد الأسرة (شخص)
الأولى	٥	٥٫٨	٥	٥٫١
الثانية	١٠	٦٫٥	١٥	٦٫٣
الثالثة	٨٥	٨٠٩	٨٠	٧٫٥

المصدر : المخطط الهيكلي للخرطوم للعام ٢٠٠٠م

* الإسكان :- *HOUSING*

في مجال الإسكان تم النظر أيضاً في الخريطة الهيكلية لمدينة الخرطوم تم النظر للمعايير القياسية المطبقة على المناطق السكنية وعلى ضوء الخلل الواضح والتباين الكبير في مساحات القطع السكنية وكثافة المناطق السكنية تم إقتراح معايير قياسية جديدة وذلك لتطبيقها على المناطق السكنية الجديدة وذلك لتحقيق عاملين رئيسين هما – رفع الكثافة السكانية لتلك المناطق الجديدة والعامل الثاني توفير وتوزيع الخدمات الضرورية والمرافق الأخرى بصورة عادلة ومتوازنة.

فالجدول رقم(ج-٦) يوضح مقترحات الخطة الهيكلية للخرطوم للتخطيط المناطق السكنية الجديدة.

جدول رقم (ج-٦)

مقترح إستخدام المناطق السكنية للعام ٢٠٠٠م

الدرجة	مساحة القطعة م م	عدد أفراد الأسرة	الكثافة السكانية الشاغلة	٪ مساحة القطع السكنية	٪ الخدمات	٪ الطرق والميادين
الأولى	٣٠٠	٥٫١	٩٣	٥٥	١٥	٣٠
الثانية	٢٥٠	٦٫٣	١٢٦	٥٠	١٥	٣٥
الثالثة	٢٠٠	٧٫٥	١٦٨	٤٥	١٥	٤٠

المصدر : المخطط الهيكلي للخرطوم ٢٠٠٠م.

ج- ٤-٣-٤ - معايير قياس الكفاءة البيئية :-

تنطوى البيئة البشرية المأمونة على تواجد الترتيبات الرسمية والشعبية الرامية الى الوقاية من المواد الضارة أو مسببات الأمراض والأوبئة التى تلحق الأذى بصحة الإنسان، وتلك الساعية الى ضمان الإمداد بالموارد الأساسية الطبيعية بالنسبة للصحة كالمياه مثلاً. وتزداد تلك الترتيبات أهمية كلما إتسعت المستوطنة وإرتفع عدد سكانها. غير أن هناك أوجه ثلاثة لبيئة وظروف السكن ومكان العمل تسهم بشكل كبير فى المستويات المرتفعة للغاية للعلل والأمراض والوفاة المبكرة بين الفئات الفقيرة. تلك الأوجه هى الإفتقار الى الهيكل والمرافق الأساسية والخدمات للتقليل من كمية المواد الملوثة والمتسمة بالخطورة " ولا سيما مبرزات الجسم البشرى" والثانية الإفتقار للخدمات الأساسية اللازمة للصحة السليمة " خاصة الإمداد الكافى من المياه المأمونة" وثالثها المساكن الضيقة والمكتظة.

* المياه :-

إن المياه النظيفة تعتبر من أول أولويات الحياة فى المستوطنات البشرية، حيث تقترن مشاكل صحية كثيرة بالمياه - نوعيتها - سهولة الحصول عليها - والترتيبات المعدة لصرفها والتخلص منها بعد إستعمالها. فالجدول رقم (ج-٧) يوضح كمية المياه الصالحة للشرب والمتوفرة حالياً وللمستقبل، كما يوضح الإستهلاك اليومى لتلك المياه لنفس الفترات السابقة.

جدول رقم (ج-٧)

إمداد المياه والإستهلاك اليومى

العام	عدد السكان بالمليون	المياه المتوفرة م٣	الإستهلاك *
١٩٩١م	٣ر٣	٣١٢٠٠٠ متر مكعب	٩٢ (٤٦)
١٩٩٦م	٤ر٣	٤٤٤٠٠٠ متر مكعب	١٠٣ (٦٠)
٢٠٠٠م	٥ر٣	٧٤٢٠٠٠ متر مكعب	١٤٠ (٨٣)

* الإستهلاك لتر / شخص / اليوم

المصدر : المخطط الهيكلى للخرطوم للعام ٢٠٠٠م.

الأرقام بين الأقواس توضح الإستهلاك فى القطاع السكنى فقط

يبدو واضحاً من الجدول رقم (ج-٧) أن ٩٦ لتر/ شخص / اليوم و ٤٦ لتر/ شخص /يوم الإستهلاك في القطاع السكنى تبدو بعيدة جداً عن المعايير القياسية العالمية حيث أن المعيار العالمى لإستخدام المياه في القطاع السكنى فقط قدر بحوالى ٢٥٠ لتر/ شخص/ اليوم ، في حيث أن الأمم المتحدة U. N قد وضعت معايير أكثر واقعية مراعية لظروف الكثير من الدول فقد تم إعتماد ٧٥ لتر/ شخص/ اليوم.

لذلك فقد تم وضع خطة لرفع الإنتاجية من المياه الصالحة للشرب الى ٧٤٢٠٠٠ متر٣ في اليوم وذلك في عام ٢٠٠٠م، وذلك حتى يتم رفع الإستهلاك في القطاع السكنى الى ٨٣ لتر/ شخص/ اليوم والذى يعتبر معقولاً مقارنة بمعيار الأمم المتحدة.

إن كمية المياه المستهلكة في القطاع السكنى فقط قد تم تقديرها وذلك بعد أخذ نصيب الفرد من المياه المنتجة التى أسقطت منها النسب التاليه الإستخدامات الأخرى.

١-	١٠- ١٥٪	نقص في الطاقة التصميمية للمحطة.
٢-	١٥٪	للقطاع الصناعى
٣-	١٠٪	للقطاع التجارى والمؤسسات
٤-	١٠٪	فاقد من الشبكة الموزعة.
٥-	١٠٪	فاقد نتيجة سوء إستخدام بسبب التوصيلات الداخلية

* *نظام التخلص من الفضلات السائلة والصلبة :-*

على مستوى المدينة تتمثل المشكلات البيئية في العادة في تلوث الهواء والتى تتفاوت مسبباته من مدينة لأخرى، وتلوث المياه والذى تكمن مسبباته فى إنعدام مرافق المجارى ووسائل الصرف الصحى ومرافق معالجة الفضلات الآدميه بالإضافة للفضلات الصناعية السائلة والتى يتم التخلص منها عادة بإلقائها فى المجارى المائية ، أو فى مواقع أرضية قبل معالجتها.

إن عملية الجمع والتخلص من الفضلات الآدميه لمدينة الخرطوم تم تلخيصها فى الآتى:-

١- ٥-١٠٪ من السكان يستخدمون العراء لقضاء حاجتهم الطبيعية.

٢- ٦٥-٧٠٪ من السكان يستخدمون الآبار PIT LATRINE.

٣- ٢٠٪ يستخدمون نظام الآبار وأحواض التحليل.

٤- ٥٪ فقط يتمتعون بنظام شبكات الصرف الصحى.

أما الوضع فى التخلص من الفضلات الصناعية فإنه خارج تماماً عن التحكم، حيث تقوم مختلف المؤسسات الصناعية بالتخلص من فضلات مصانعها وذلك عبر رشها أو دفنها فى الأراضى الخاليه المجاورة أو حملها لمسافات بعيدة والتخلص منها هناك دون أى معالجة.

(د) التعاون والعون الدولي

د- ١ - الأسبقيات :-

ان الإستراتيجية القومية الشاملة ركزت على الإعتماد على الذات والموارد المحلية. ولكن بالرغم من هذا التوجه، فإن العون الدولي مطلوب خاصة في مجال بناء القدرات البشرية والرأسمالية ذات الصلة بالتخطيط العمراني والسكن وبناء المعلومات والإستفادة من التجارب العالمية في مجال تطوير المستوطنات البشرية.

يستطيع السودان ان يقدم مساهمته ويمد يد العون الفني ليشمل مجتمع البلاد النامية والتي تعاني من قضايا الإكتظاظ الحضري والسكن غير الرسمي (العشوائي) للتعرف على تجربة السودان في هذا المجال، والتي تمثلت في إعادة تخطيط وإعادة تسكين سكان المستوطنات العشوائية وعمل خرائط مدن سكنية متكاملة من حيث الموقع والخدمات.

إن المحاولات الجادة لكسر جمود التمركز في إتخاذ القرارات الخاصة بتخطيط المدن وخلق مراكز حضرية وسيطة بتشجيع المدن الصغيرة والمتوسطة في إطار الحكم الفيدرالي قد تمثل نموذجاً يمكن التعلم منه لخلق التوازن الحضري والتوازن بين الريف والحضر.

د- ٢- بناء المقدرات:-

إن المقدرات البشرية وبناء المعلومات يحتاج الى الدعم المادى (و التعلم من التجربة البشرية العريضة) والإستفادة من المقدرات التكنولوجية لبناء إمكانيات كل الوحدات والتنظيمات العاملة في مجال المستوطنات البشرية والسكن في هذا الخصوص نقترح ان يتم تقديم العون الفني لتحقيق الآتي:-

١- إنشاء وحدات لجمع المؤشرات وأفضل الممارسات للمستوطنات البشرية بكل ولايات السودان.

٢- دعم المؤسسات المتصلة بالتخطيط العمراني وعمل خرائط المدن مثل:

* مركز ابحاث البناء والطرق - جامعة الخرطوم.
* المركز الوطني للإستشعار عن بعد- جامعة الخرطوم.

٣- في السنوات السابقة تم إنشاء عدد من الجامعات بالولايات المختلفة والتي تحتاج للدعم المالي والفني وإنشاء أقسام العمارة بها لتخريج الكادر المؤهل وعملية البحث والتطور.

٤- دعم المشروع القومى للمأوى والمستوطنات البشرية الذى يتبع لمعهد أبحاث التقانة – المركز القومى للبحوث وهذا المشروع يعنى بتكامل الأبحاث وتنسيقها لحل مشاكل المستوطنات البشرية من جميع جوانبها العلمية والإجتماعية والإقتصادية، وينطلق من أبعاد ثلاثة بفروعها التخصصية. فالبعد الأول يتصل بالتوجهات المثلى العالمية والمحليه فى مجال المأوى والمستوطنات البشرية، والبعد الثانى يتصل بالمستوى الجغرافى الذى سيعالج عليه ذلك المجال. وتتسع تلك المستويات من مستوى المأوى الواحد المحدود الى مستوى إقليم بأكمله. والبعد الثالث يتصل بالمقومات والفعاليات الفرعية التى سيتم التركيز عليها فى ذلك المجال مثل : الأرض ، الخدمات الضرورية والبنيات الأساسية، الخدمات الإجتماعية، مواد البناء وصناعته، البيئة المحليه، التمويل، آليات الإدارة الرسمية والإسهام الشعبى، البحوث والتدريب وتكامل الأداء.

هذه الأبعاد الثلاثة وفروعها يمكن أن تجمع بشتى الطرق لتنفيذ المشروعات البحثية التى يتم إختيارها حسب الظروف والإمكانيات آنذاك مع مراعاة التركيز على المجالات التى تتصل بالمشاكل المحسوسة بحق الجماهير والتى تبشر دراستها بنتائج وحلول تطبيقية فاعلة وواقعة وملموسة لأولئك الجماهير فى وقت مناسب.

يراعى المشروع تعددية التخصصات وتكاملها فى كل مجموعة بحثية فى المجال المعنى، كما يراعى المشروع أيضاً تكامل بحوث المجموعات البحثية المتعددة فى المجال الواحد بل فى كل المجالات، وبذلك يمكن تراكم وتجميع النتائج بإضطراد وبشكل متصل مترابط يقود لتغطية فاعلة لأغلب جوانب أى مشكلة بعينها فى زمن معقول على أقساط متتالية، مع العمل على نشر وتطبيق نتائج الأبحاث فى مجال المأوى والمستوطنات البشرية فى السودان من أجل تنمية وترقية المستوطنات البشرية.

كما لا يفوتنا أن نذكر أن المركز القومى للبحوث أنشأ وحدة لأبحاث الزلازل وتحتاج لدعم كبير لأنها لا تزال فى مراحل الإنشاء الأولية.

٥- دعم المنظمات الطوعية العاملة فى مجال المستوطنات البشرية لبناء مقدراتها البشرية والتقنية عن طريق إشراكها فى منظومة المنظمات العالمية القائمة على مبدأ المشاركة الشعبية وإشراك المرأة فى إتخاذ القرار.

ومن هذه المنظمات :-

* معهد درء الكوارث.
* الجمعية السودانية لحماية البيئة.
* الجمعية السودانية لتقويم المستوطنات البشرية.

٤- دعم الوحدات المتخصصة فى شئون المرأة فى المؤسسات والوحدات المختلفة وترقيتها وتوسيع دائرة مشاركتها فى مجال المستوطنات البشرية ببناء قدراتها وتدريبها وإتاحة الفرص لمشاركتها فى التنظيمات العالمية العاملة فى هذا المجال.

٥-دعم وبناء مقدرات المجلس القومى للتخطيط العمرانى ببناء مقدراته البشرية بالتدريب والتقنية بالدعم المباشر بالأجهزة التكنولوجية المتقدمة.

٦- دعم المجلس القومى للسكان لبناء مقدراته لتمكينه من تنسيق سياسات السكان مع سياسات التخطيط العمرانى.

ولايفوت أن نذكر أن السودان يستطيع ان يقدم مساهمته المتواضعة وتجربته الثرة فى مجالات تنمية المقدرات البشرية والتقنية الخاصة بالسكن، مثل الجهود المتواضعة فى سبيل إستنباط أحسن السبل والتقنية المناسبة فى مجال السكن قليل التكاليف وصناعة مواد البناء المناسبة المستنبطة من المواد المحلية، ولن يألو السودان جهداً لتقديم نموذجه والتعلم من الدول ذات الطبيعة المشابهة والتى حذت حذوه لإستنباط التقنيات المناسبة فى كل مجالات السكن والتخطيط العمرانى.

ملحـــــق رقم (١)

المنظمات والجمعيات الوطنية:

الجمعية	اهدافها الرئيسية
١- جمعية الهلال الأحمر السودانى	١-العمل الإنسانى. ٢- الصحة والتنمية. ٣- الرعاية الإجتماعية والإغاثة.
٢- جمعية تنظيم الاسرة السودانية	١- تقديم خدمات تنظيم الأسرة لرعاية وصحة الأم والطفل. ٢- نشر مفاهيم التربية السكانية. ٣- تقديم خدمات تنظيم من داخل وخارج الأسرة.
٣- الجمعية السودانية لحماية البيئة	١- رفع الوعى البيئ خاصة فى المجتمعات القاعدية. ٢- حماية البيئة. ٣- التنمية المستدامة.
٤- جمعية بابكر بدرى للدراسات النسوية	١-تنمية المرأة خاصة الريفية وكل ما يتعلق بالدراسات النسوية.
٥- جمعية صباح لرعاية وتنمية الطفولة	١- رعاية وتنمية الطفولة ورعاية الأحداث والمشردين.
٦- منظمة امل	١- تنمية اجتماعية ورعاية احداث.
٧- الجمعية الطبية الإسلامية السودانية	١- خدمات طبية وصحية.
٨- المجلس السودانى للجمعيات الطوعية (سكوفا)	١- دعم انشطة الجمعيات الأعضاء. ٢- تدريب كوادر الجمعيات الطوعية.
٩- الجمعية التطوعية السودانية النسوية (السودانية)	
١٠- الوكالة الأسلامية الافريقية للإغاثة (ايارا)	١- الصحة وخمدات المياه. ٢- الرعاية الإجتماعية. ٣-محو الأمية وتأهيل المعوقين والمشردين.

١١- الجمعية الوطنية لمحاربة العادات الضارة بصحة الأم والطفل	١- التوعية والإرشاد فى مجال محاربة الممارسات الضارة بصحة الأم. ٢- تنظيم الندوات لمكافحة ذلك. ٣- متابعة التوصيات والقرارات التى تهتم بسلامة الأمومة.
١٢- الهيئة الوطنية للإغاثة	١- تقديم العون عينياً او نقدياً للأفراد و المجموعات التى تتعرض للكوارث الصحية. ٢-مواساة المحتاجين. ٣- اعداد وتنظيم الحملات لمساعدة الإنسان.
١٣- تكنولوجيا السكر- شركة كنانة	١- العمل على الإرتقاء وزيادة المعرفة العلمية. ٢- منح الشهادات العلمية لأعضاء الجمعية بعد تدريبهم. ٣- تبادل الخبرات والمعرفة العلمية.
١٤- الفردوس الزراعية السودانية الطوعية	١- ترقية وتحسين حياة السكان فى الريف.
١٥- الجمعية الوطنية لمكافحة مرض الأيدز وسط النساء والأطفال	١- التوعية والإرشاد فى مجال الأيدز وسط النساء والأطفال فى جميع انحاء القطر. ٢- اقامة برامج توعية مكثفة عن طريق الندوات. ٣- التنسيق مع الجهات التى تعمل فى هذا المجال.
١٦- جمعية امهات السودان القومية للسلام	١- جمع شمل المرأة السودانية. ٢- مساعدة النازحين والمتضررين. ٣- مخاطبة المجتمع الدولى عبر وسائل الإعلام بالرسائل المفتوحة من السودان.
١٧- جمعية أطفال غزة	١- وضع الأسس العلمية المدرسية لبناء أجيال متطورة ومتقدمة للأطفال. ٢-القيام بالدراسة الإجتماعية للنهوض بالأطفال. ٣- اعداد الأطفال لسودان المستقبل.

١٨- المنظمة السودانية لرعاية الأحداث	١- رعاية الأطفال اللقطاء وايوائهم. ٢- ايواء الأحداث واعادة تأهيلهم.
١٩- جمعية حواء الخيرية	١-ترقية المرأة والنهوض بها. ٢- تأسيس رياض الأطفال. ٣- نشر الثقافة الدينية.
٢٠- جمعية مهيرة الخيرية	١- وضع نموذج نسائى ليقود حركة الحياة. ٢- تفجير الطاقات النسائية. ٣-مشاركة المرأة فى كل الأعمال الخدمية والصحية.
٢١- جمعية بانو افريك	١- مساعدة المزارع السودانى. ٢- المحافظة على البيئة الطبيعية. ٣- محاربة الزحف الصحراوى.
٢٢- رابطة الحرفيين الفنيين بالسودان	١- توحيد جميع الحرفيين بالسودان. ٢- تطوير الحرف والصناعات الصغيرة. ٣- مساعدة المحتاجين من الحرفيين بالسودان.
٢٣- المنظمة الأفريقية للعون الإنسانى والتنمية (اشاد)	١-معاونة الفقراء والمرضى. ٢- تنمية وتطوير الريف. ٣- نشر الوعى والمعرفة.
٢٤- جمعية الأقزام السودانية	١- ترقية النشاطات الفنية والثقافية. ٢- توفير معدات التدريب. ٣- مساعدة الأقزام والمسنين.
٢٥- الجمعية السودانية للمقطوعين	١- اخراج المقطوعين من العزلة الإجتماعية. ٢- توفير الرعاية الصحية والإجتماعية.
٢٦- الهيئة القومية لتطوير منطقة كريمة	١- تطوير المنطقة فى مجال التعليم والصحة والزراعة والطرق والطاقة الكهربائية ووسائل المواصلات.
٢٧- جمعية رعاية مرضى القلب السودانية	١-مساعدة وعلاج المصابين بأمراض القلب. ٢- نشر التوعية والوقاية. ٣- المساعدة فى تجهيز وتطوير المعدات الطبية.

٢٨- الندوة العالمية للشباب الإسلامى	١- العمل على تنشيط الشباب فى المجال الإجتماعى. ٢- اقمة الجمعيات والأسابيع. ٣- تسيير القوافل الصحية.
٢٩- جمعية اصدقاء المرضى النفسيين	١- حل مشاكل المرضى عن طريق التعارف. -٢ العمل على محاربة اسباب وجذور الأمراض النفسية. ٣- العمل على محاربة المخدرات والخمور.
٣٠- الهيئة الشعبية لتنمية وتعمير محافظة الدلنج	١- تنمية وتعمير محافظة الدلنج. ٢- دعم مسيرة الأمن والسلام. ٣- اشاعة روح المحبة والتعاون.
بالخرطوم ٣١- جمعية اصدقاء مرضى الكلى	١- دعم ومساعدة واعادة وتأهيل مراكز العلاج. ٢- العمل على انشاء مراكز علاج.
٣٢- الهلال الأخضر الدولى	١- تقديم الخدمة والعون للمنكوبين. ٢- تخفيف المعاناة على البشرية حيثما وجدت. ٣- توفير الرعاية الصحية والإسعافية.
٣٣- جمعية ابناء اردوان المحس الخيرية	١- الإسهام فى جمع شمل المنطقة والإسهام فى البناء والتعمير وتأهيل قيم المجتمع والرقى بالمرافق المختلفة اجتماعياً وثقافيا ورياضياً.
٣٤- جمعية بيت المرأة الخيرية لمكافحة الأيدز	١- توعية المجتمع بمدى خطورة هذا المرض. ٢- تكثيف البحوث العلمية سواء كان ذلك على النطاق المحلى او الإقليمى.
٣٥- المنظمة السودانية للتنمية والإغاثة (سودرا)	١- العمل فى مجال الإغاثة والتنمية. ٢- تأهيل المحتاجين. ٣- العمل فى مجال التنمية الريفية.
٣٦- الجمعية السودانية للإغاثة والتنمية الريفية	١-رعاية النازحين. ٢- المساعدة و تقديم الإغاثة للنازحين. ٣- انشاء المجتمعات للمناطق الزراعية.

٣٧-جمعية رعاية الخصوبة السودانية	١-اجراء ونشر البحوث. ٢- تدريب الكوادر الطبية والإجتماعية فى تنظيم الأسرة.
٣٨- منظمة اصحاح البيئة	١- اصحاح البيئة والمحافظة عليها. ٢- الإهتمام بالتثقيف الصحى. ٣- الإرتقاء بصحة وخلق مجتمع صحيح.
٣٩- مشغل الأسرة الخيرى	١- تنمية وتعميق التراث الوطنى. ٢- مساعدة المرأة المنتجة. ٣- تخفيف المعاناة عن كاهل المواطنين.
٤٠- هيئة تنمية الطاقة	١- تنمية المجتمعات الصغيرة. ٢- توحيد الطاقات الصغيرة. ٣- اعادة اعمار البيئة.
٤١- الهيئة السودانية لحقوق الإنسان	١-حماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية والتعريف بهما وتأصيلهما والدفاع عنهما.
٤٢- جمعية الكتاب والسنة	١- دفع عجلة التنمية فى البلاد عن طريق مساعدة الأيتام ورعايتهم. ٢- دعم المؤسسات الصحية. ٣- دعم المؤسات التعليمية.
٤٣- جمعية بت البلد الخيرية	١- رفع المستوى المعيشى والإقتصادى والإجتماعى. ٢- تدريب الطاقات النسائية. ٣-الإستفادة من المنتجات المحلية.
٤٤- جمعية تنمية النحالة والزراعة	١- زيادةالدخل الأسر. ٢- اعداد المصادر والدخل. ٣- مساعدة السكان لتكوين وتنمية الجمعيات التعاونية.
٤٥-رابطة اصدقاء المكفوفين بالسودان	١- بث روح التعاون بين المكفوفين. ٢- مساعدة اتحاد المكفوفين فى النواحى الإجتماعية والثقافية.

٤٦- الوكالة الإسلامية للإغاثة	١- اغاثة ضحايا الكوارث.
	٢- تنمية القدرات البشرية.
	٣- كفالة الأيتام ورعاية المشردين.
٤٧- اتحاد عام منطقة كنار بالسودان	١- تقوية الصلات بين ابناء ابناء المنطقة.
	٢- تطوير المنطقة بالولاية الشمالية.
٤٨- الجمعية التربوية السودانية	١- تأهيل الفكر والممارسة التربوية.
	٢- نشر الوعى التربوى.
	٣- بلورة ورعاية الأسس والمعايير المهنية والخلقية.
٤٩- جمعية الأيدى الرحيمة	١- تفجير الطاقات النسوية للتعمير والبناء والإصلاح.
٥٠- جمعية حينا الجميل	١- محاربة الفقر فى الحى.
	٢- القضاء على ظاهرة التسول.
	٣- اشاعة التراحم بين الناس.
٥١- جمعية ابلج الخيرية	١- الإسهام فى حل قضايا التنمية.
	٢- الإسهام فى برامج محو الأمية.
	٣- الإسهام فى مشاكل الأحداث.
٥٢- الجمعية الخيرية للأعمال الإسلامية	١- اقامة المشاريع الإستثمارية.
	٢- مساعدة المنكوبين.
	٣- مساعدة الأرامل.
٥٣- التنمية الدولية بالسودان	١- اقامة حلقات نقاش حول مفاهيم التنمية.
٥٤- هيئة المقاصد الخيرية	١- الإرتقاء بالناحية الصحية والإجتماعية للمجتمعات الفقيرة والأيتام.
	٢- الإهتمام بالأطفال والأمهات.
	٣- المساعدة فى حالات الكوارث.
٥٥- جمعية بت البلد الخيرية	محو الأمية وتنمية الأسرة.
	٢- تنظيم الاسرة.

٥٦- منظمة انقاذ وتنمية الطفولة السودانية	١- تحسين وضع جميع الأطفال فى مجال التعليم والصحة. ٢- تشجيع البرامج الصحية لمكافحة امراض الطفولة. ٣-دعم النشاطات الصحية والمدرسية.
٥٧- مجلس الكنائس السودانى	١- اغاثة وتنمية.
٥٨-المجلس الوطنى للشباب المسيحى بالسودان	١- تدريب، اغاثة، اغثة وتعمير .
٥٩- منظمة انا السودان	١- الصحة العامة وصحة البيئة. ٢- تأهيل المدارس والتنمية الريفية.
٦٠- منظمة ترقية السلوك الإنسانى	١- اعادة ، تعمير وتنمية. ٢-محو امية وصحة.
٦١- منظمة محو الأمية	١- محو الأمية الأيجدية ٢- تقوية الوحدة الوطنية ٣- تنمية روح الإنتماء ٤- تنمية القيم الروحية والدينية
٦٢-المنظمة السودانية الخيرية لرعاية الأطفال ومكافحة الكوارث والتعمير	١- تدريب وتأهيل المرأة النازحة. ٢- رعاية الطفولة وصحة البيئة.

ملحق رقم (٢)

المنظمات الأجنبية:

المنظمة	اهدافها الرئيسية
١- جمعية الصداقة السويدية السودانية	تحسين مياه الشرب ومحاربة التصحر.
٢- جمعية قطر الخيرية	تشييد دور التعليم وغير ذلك من اعمال البر.
٣- رابطة جمعيات الهلال والصليب الأحمر الدولى	مساعدة المجتمعات فى مكافحة الأمراض.
٤- الصليب الأحمر السويسرى	تنمية، اغاثة وتعمير.
٥- العون الكنسى النرويجى	تنمية زراعية، تعليم،صحة، انتاج حيوانى، مشاريع تنموية، اغاثة، تقديم المساعدات للاجئين والمواطنين ورفع مستوى المعيشة للأسر الفقيرة.
٦- وكالة الأدفنتست والإغاثة (ادرا)	الإغاثة واعادة التعمير والتنمية.
٧- منظمة اطباء بلاحدود (الهولندية)	توفير الخدمات الطبية، رعاية طبية، تدريب واشراف، مساعدات طبية طارئة، بحوث طبية فى مجال التغذية.
٨-منظمة انقاذ الطفولة الأمريكية	اغاثة و اعاد التعمير والتنمية.
٩- منظمة رعاية الطفولة البريطانية	اغاثة ، اعاد التعمير ، التنمية والصحة والتعليم.
١٠- المنظمة الكندية لأنقاذ الطفولة	تنمية المجتمع وتطويره عن طريق الخاية الصحية والتعليم.
١١- منظمة اكورد	تنمية طويلة المدى فى مجال الزراعة وتوفير المياه والإغاثة وتأهيل المعوقين.
١٢- منظمة اوكسفام الأمريكية	مشاريع التنمية والإغاثة وتمويل مشاريع العون الذاتى فى مجال التنمية واعادة التعمير والتأهيل.
١٣- منظمة اوكسفام البريطانية	التنمية.
١٤- منظمة يلان سودان	تنمية الأسرة والمجتمع، مساعدة الأطفال واسرهم ليحصلوا على التمويل الإقتصادى والإجتماعى، تأهيل الأطفال بواسطة تعليمهم مهارات معينة تمكنهم من الإعتماد على انفسهم.

١٥- منظمة زملاء الإغاثة الأفريقية	اغاثة وتنمية.
١٦- منظمة الساحل العالمية	تنمية زراعية وغابات.
١٧- المنظمة العالمية ضد الجوع	تنمية، اغاثة، اعادة تعمير وصحة اولية.
١٨- منظمة قول	الإغاثة والتنمية.
١٩- منظمة كرستيان اوترتش	رعاية الأطفال اللاجئين والمشردين والمعوقين، العناية الصحية والتعليم والصحة الأولية فى معسكرات اللاجئين.
٢٠ منظمة كير العالمية	اغاثة، تنمية ورعاية طفولة.
٢١- منظمة المتطوعين فى المساعدة الفنية	التعاون الفنى
٢٢- منظمة مساعدة المجتمعات الخارجية	مساعدة المجتمعات فى مجال الصحة، الزراعة والتعليم
٢٣- مؤسسة الشرق الأدنى	تنمية المجتمع.
٢٤- مؤسسة موفق الخيرية	خدمة المجتمع.
٢٥- هيئة الإغاثة الإسلامية	الإغاثة، التنمية والصحة.
٢٦- هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية	رعاية صحية، تعليمية ودعوية واجتماعية.

المصادر:-

١/ مفوضية العمل الطوعى، الخرطوم ١٩٩٥م.

٢/ دليل المنظمات الطوعية، سكوفا، الخرطوم١٩٩٢م.